# القوانين في النحو

# لابن جماعة المتوفى سنة ٨١٩ هـ

## (تحقيق النص مع دراسة في المنهج والفكر)

إعداد

**د/ فايزة شعبان محمد عبداللّه**

المدرس في قسم اللغويات بكلية الدراسات الإسلامية

والعربية بنات بني سويف

# القوانين في النحو لابن جماعة المتوفى سنة ٨١٩ هـ
# (تحقيق النص مع دراسة في المنهج والفكر)

**فايزة شعبان محمد عبدالله**

قسم اللغويات بكلية الدراسات الإسلامية والعربية بنات بني سويف، مصر.

**الملخص:**

مخطوط (القوانين في النحو ) لمؤلفه: محمد بن أبي بكر بن عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة، عز الدين، الكناني، الحموي، المصري، المعروف بابن جماعة، المتوفى سنة: ٨١٩هـ ، وهو عبارة عن مختصر ضم مجموعة من الفوائد في عِلْم النحو، لخَّصها المؤلف من كتاب: (التسهيل) لابن مالك الأندلسي. وزاد عليه جملة من الفوائد بالحاشية، مع جودة السَّبْك، وحُسْن الانتقاء،. وقد انصب اهتمام ابن جماعة في هذا المخطوط على الحدود والتعريفات لجملة من الأبواب النحوية والصرفية ، مع تضمينه تلخيصًا للقواعد والخلافات النحوية، وصياغتها في صورة قوانين مركزة، وهذا المختصر يمثل نمطًا معروفًا على مر العصور مارسه العديد من النحاة قدامى ومحدثين؛ لتيسير النحو.

وقد سارت خطة الدراسة والتحقيق على النحو التالي:

المقدمة: قمت فيها بالإشارة إلى عنوان المخطوط، ونسبته، وأسباب اختياره ، وخطة البحث، وأبرز الصعوبات .

القسم الأول: الدراسة: ويتضمن أربعة مباحث:

المبحث الأول: ترجمة ابن مالك: اسمه ونسبه- شيوخه ـ تلاميذه- مؤلفاته- وفاته.

المبحث الثاني: ترجمة ابن جماعة: اسمه ونسبه-مولده ونشأته- مكانته العلمية-شيوخه ـ تلاميذه- مؤلفاته- وفاته.

المبحث الثالث: المختصرات النحوية (نشأتها، وأسبابها،وأهميتها).

المبحث الرابع: منهج ابن جماعة، وفكره النحوي، واختياراته ، والشواهد النحوية في المخطوط.

القسم الثاني: التحقيق:

وفيه وصف نسخة المخطوط ، وتوثيق نسبته ، وبيان المنهج المتبع في التحقيق، وعرض نماذج مصورة من المخطوط، ثم النص المحقق، مع تصحيح عباراته، وتخريج شواهده قدر المستطاع .

ثم أتبعت ذلك بالفهارس الفنية.

**الكلمات المفتاحية:** ابن جماعة ـ القوانين ـ في النحو ـ عز الدين.

# Laws in grammar for the son of the group of the deceased in the year 819 AH (achieving the text with a study in the method and thought)

**Fayza Shaaban Mohammed Abdullah**
Department of Linguistics, Faculty of Islamic and Arabic Studies for Girls Beni Suef, Egypt.

**Abstract:**
Manuscript (The Laws in Grammar) by its author: Muhammad ibn Abi Bakr ibn Abd al-Aziz ibn Muhammad ibn Ibrahim ibn Saad Allah ibn Jama`ah, Izz al-Din, al-Kinani, al-Hamawi, al-Masri known as Ibn Jam`a, who died in 819 AH, and it is a summary that included a group of benefits in The science of grammar, summarized by the author from the book: (Al-Tashel) by Ibn Malik Al-Andalusi. He added to it a number of benefits in the footnote, with the quality of casting, and good selection. Ibn Jama'ah's interest in this manuscript focused on the boundaries and definitions of a number of grammatical and morphological chapters, with the inclusion of a
summary of the grammatical rules and disputes, and their formulation in the form of focused laws.
The study and investigation plan went as follows:
The Introduction: It deals with the reference to the title of the manuscript and its lineage, the reasons for choosing it, the research plan, and the most prominent difficulties.
The first section: The study: It is divided into two chapters:
Chapter One: It includes two topics:
The first topic: the translation of Ibn Malik: his name and lineage - his birth and upbringing - his scientific status and the scholars' praise of him - his sheikhs, his students - his writings - his death.

The second topic: the translation of Ibn Jama`ah: his name and lineage - his birth and upbringing - his scientific status - his old age, his students - his writings - his death.

The second chapter: It includes two topics:

The first topic: grammatical abbreviations (its origin, causes, and importance).

The second topic: the approach of Ibn Jama`ah in the manuscript, and his choices.

Section Two: Investigation:

It includes a description of the manuscript copy, documenting its ratio, presenting illustrated samples of the manuscript, then the verified text, correcting its expression, and extracting its evidence as much as I can.

Then a conclusion in which I mentioned the results of the research, which was followed by the technical indexes.

**Keywords**: Ibn Jama'a al-Qunoon in grammar Izz al-Din.

## المقدمة

الحمد لله حمدًا كثيرًا طيبًا مباركًا فيه، وأشهد أن لا إله إلا الله، وأنَّ محمدًا عبده ورسوله، والصلاة والسلام على من شرَّفه وعظَّمه، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أمَّا بعد.....

فقد منَّ الله عليّ بأن جعلني من أولئك النفر الذين يُشاركون في التحقيق العلمي، وإحياء تراث السابقين، وقد شاء الله أن يقع اختياري على مصنف لعالم تمتع بمكانة علمية كبيرة، وهو الفقيه المحدث الأديب النحوي محمد بن أبي بكر المعروف بابن جماعة(ت ٨١٩هـ)، صاحب التصانيف الكثيرة، وهذا المصنف بعنوان: (القوانين في النحو).

وقد جاء اختياري لهذا المخطوط لما فيه من تخليص للقاعدة، وصياغتها في صورة قوانين مركزة، وجمعها في مختصر يحفظ الأصول، ويُسهِّل قواعد النحو، فهو يمثل نمطًا مارسه العديد من النحاة قدامى ومحدثين في محاولة منهم لتيسير النحو.

كما أنَّ ابن جماعة كانت له مصنفات كثيرة ضاع أكثرها بأيدي الطلبة، فأردت أن أساهم في تحقيق إحدى مصنفاته، وإخراجها للنور.

### الدراسات السابقة:

مما هو جدير بالذكر والإشارة إليه أنه أثناء تقديم هذا البحث للتحكيم فوجئت بوجود بحث آخر منشور على شبكة الإنترنت يتضمن تحقيق المخطوط ذاته ؛ ومن الواضح أن كلا البحثين قد حُقِقَا في الفترة الزمنية نفسها ، ولكن قُدِّر للباحث الآخر أن يسبقني في النشر ؛ مما يُوجِب عليَّ بيان ما ينفرد به بحثي؛ حتى لا يوصف عملي بالتكرار الذي من طبيعته

أنه لم يأت بجديد في مجاله ، فقمت بالنظر في البحثين ، وتبين لي تميز بحثي عن البحث الآخر بما يأتي:

١ـ أفردت مبحثًا في جانب الدراسة للحديث عن المختصرات النحوية (نشأتها، وأسبابها ، وأهميتها) [١]، وذلك لأن المخطوط مختصر من كتاب تسهيل الفوائد لابن مالك ، فأردت التنويه على طبيعة المختصرات وأهميتها في الدرس النحوي ، وذلك لإبراز قيمة المخطوط.

٢ـ تحدثت عن اختيارات ابن جماعة في المخطوط ، والمسائل التي وافق فيها البصريين ، والتي وافق فيها الكوفيين من خلال المخطوط [٢].

٣. خصصت عنوانًا للحديث عن الشواهد النحوية في المخطوط[٣]

٤ـ قمت بتوثيق بعض آرائه في المخطوط من كتبه الأخرى المحققة تأكيدًا على أنه ذو شخصية مستقلة، وليس مقلدًا لابن مالك فيما نقله عنه إلا فيما ندر ، ومن ذلك اختياره في المسائل الآتية : الخلاف في العامل في المنادى، الخلاف في العامل في الخبر، الخلاف في عامل الرفع في الفعل المضارع ، الخلاف في كون (ظن) وأخواتها داخلة على المبتدأ والخبر وناسخة لهما، الخلاف في عمل اسم الفاعل دون اعتماد، الخلاف في (إنْ) الواقعة بعد(ما) العاملة عمل (ليس)في نحو( ما إنْ زيدٌ قائمٌ)، الخلاف في الإعراب هل هو لفظي أو معنوي؟، الخلاف في حقيقة كاف التشبيه من حيث الاسمية والحرفية ، كما أثبت البحث أن هناك مواضع كان نقله فيها عن ابن مالك لمجرد النقل بل ناقض فيها اختياره الذي

---

( ١) ينظر صـ ٢٣.

( ٢) ينظر صـ٢٨.

( ٣) ينظر صـ٣٠ .

نص عليه في مصنفاته الأخرى ، ومن ذلك: اختياره مذهب الكوفيين القائل بأن حركة اسم (لا) حركة إعراب لا بناء، وهو مذهب الزجاج، والجرمي، والرماني أيضًا ، وهو خلاف قوله هنا بأنها حركة بناء، وكذلك الخلاف في عمل (إنَّ) في الخبر ؛ حيث اختار مذهب الكوفيين القائل بأن الخبر باق على رفعه الذي كان عليه قبل دخول (إنَّ)، وهو مخالف لنقله هنا أنها عاملة في المبتدأ والخبر جميعًا[١].

٥ـ أثبت البحث تعليقات لابن جماعة من حواشي المخطوط لم يثبتها المحقق وهي :

ـ في باب المعرفة والنكرة قال ابن جماعة :" وقد يعرض للمفوق ما يجعله مساويًا أو فائقًا" ؛ حيث ذكرت تعليق ابن جماعة في حواشي المخطوط بقوله : " وهو المنحط رتبته في المعرفة"[٢] .

ـ في باب المعرفة والنكرة أيضًا علق في الهامش بذكر أنواع النكرة قائلًا : " النكرة سبعة: معلوم ، ثم شيء، ثم موجود، ثم جسم، ثم حيوان، ثم إنسان، ثم رجل"[٣] .

---

( ١) التحقيق صـ٤٥.

( ٢) التحقيق صـ٤٢ .

( ٣) التحقيق صـ ٤٢.

ـ في باب (لا) النافية للجنس: قال في هامش المخطوط:" أما إذا كررت (لا) ففيها خمسة أوجه ، كما في: لا حول ولا قوة إلا بالله" [١] .

ـ في باب النَّسَبِ ذكرت قوله من الحاشية: " وقد يركب من الصدر والعجز، فيقال: عبشمي، وعبدري، وعبقسي في : عبد شمس، وعبد ربه، وعبد قيس" [٢] .

٦ـ حققت بعض المواضع التي جانب ابن جماعة فيها الصواب ؛ حيث ذكر الكلام مطلقًا دون تقييد، والأمر فيها ليس على إطلاقه ومن ذلك :

ذكر ابن جماعة في باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر أنه لا يجوز حذف مفعولي (ظن) وأخواتها معًا أو أحدهما إلا لدليل ، وهذا الكلام ليس على إطلاقه بل هو موضع خلاف وضحته في الحاشية [٣] .

ـ علق ابن جماعة على المتن في الحديث عن تثنية المصدر المبهم وجمعه بقوله :" وهذا محل إنكار" ، ولا وجه لإنكاره ؛ إذ الموضع موضع اتفاق بين النحاة ، ولكن ورد خلاف في غير هذا النوع من المصادر أشرت إليه في الحاشية[٤] .

٧ ـ تعرضت لمواضع من الخلاف النحوي لم يتعرض لها البحث السابق، وكان لابد من تفصيل القول فيها لتوضيح نص المتن، ومنها:

ـ الخلاف الوارد في أعرف المعارف[٥] .

---

( ١) التحقيق صـ ٤٦.

( ٢) التحقيق صـ٦٥.

( ٣) التحقيق صـ ٤٧.

( ٤) التحقيق صـ ٤٩.

( ٥) التحقيق صـ٤١.

**ـ الخلاف الوارد في عمل اسم الفاعل المصغر والموصوف، واكتفي المحقق بالإشارة لما ورد في متن التسهيل من قوله :" خلافًا للكسائي " والخلاف ليس قاصرًا على الكسائي[١] .**

**ـ الخلاف الوارد في إعمال ضمير المصدر[٢] .**

**ـ الخلاف الوارد في مجيء (مِنْ) للتبعيض[٣] .**

**ـ الخلاف الوارد في مجيء (مِنْ) لبيان الجنس[٤] .**

**ـ الخلاف الوارد في معاني (في) وهل تأتي للوعاء فقط أم لمعان أخرى؟[٥].**

**ـ وضحت أن تعريف ابن جماعة للتابع مبني على مذهب الجمهور في العامل في التوابع[٦] .**

**ـ الخلاف في النعت باسم الإشارة [٧] .**

---

( ١) التحقيق صـ٥٥.

( ٢) التحقيق صـ ٥٦.

( ٣) التحقيق صـ٥٧.

( ٤) التحقيق صـ٥٧.

( ٥) التحقيق صـ ٥٧.

( ٦) التحقيق صـ ٥٩.

( ٧) التحقيق صـ٥٩.

ـ الخلاف في إبدال المضمر من المظهر[١].

ـ الخلاف في مجيء (أي) حرف عطف[٢] .

ـ الخلاف في عامل النصب في المنادى[٣] .

ـ الخلاف في كون الهمزة لنداء القريب وغيرها للبعيد[٤] .

ـ الخلاف في ندبة اسم الجنس المفرد[٥] .

الخلاف في تصغير نحو : بيت وشيخ، بإقرار الياء أو قلبها واوًا[٦] .

٨ـ فصلت القول في مواضع اختصرها المحقق ولم يحققها بشيء من التفصيل، وهي:

ـ في الخلاف حول حقيقة التعريف ب(ال) وهل المعرّف (أل) أم اللام ؟ ذكرت الخلاف متمثّلًا في أربعة مذاهب واكتفى المحقق بذكر بعضها[٧] .

ـ فصلت القول في عامل الرفع في الفاعل وأوجزه المحقق[٨] .

ـ فصلت القول في العامل في المفعول معه ، بينما اكتفي المحقق بذكر المصادر دون ذكر للخلاف[٩] .

---

(١) التحقيق صـ ٦٠.

(٢) التحقيق صـ ٦١.

(٣) التحقيق صـ٦١.

(٤) التحقيق صـ ٦١.

(٥) التحقيق صـ٦٢.

(٦) التحقيق صـ ٦٦.

(٧) التحقيق صـ ٤٣.

(٨) التحقيق صـ ٤٧.

(٩) التحقيق صـ ٥٠.

ـ في المثال: كلمته فاه إلى فيِّ، فصلت القول في الخلاف الوارد فيه[١] . واختصره المحقق.

ـ فصلت القول في إعمال اسم الفاعل الماضي في المعنى[٢] ، بينما أشار إليه المحقق وكان ينقصه شيء من التفصيل، والحقيقة أن هناك مواضع كان المحقق أكثر تفصيلًا فيها مني ، وذلك إحقاقًا للحق ؛ حتى لا أنقصه حقه.

٩ـ وضحت نص ابن جماعة من خلال ذكر أمثلة لما يذكره في المتن ، وهذا أمر ضروري ؛ لأن المتن المختصر بحكم طبيعته يحتاج للتوضيح والتمثيل لما يتضمنه من القواعد الموجزة، ومن ذلك:

ـ في باب شرح الكلمة والكلام ذكرت أمثلة لما ورد في المتن ، وقمت بتعريف (الإسناد) ، وتوضيح مقصود عبارة المصنف ، وذكرت اعتراض النحاة على حد الفعل الذي ذكره ، وذكرت من سبقه من النحاة إلى تقسيم الاسم إلى عين ومعنى، وذكرت تقسيمًا آخر للاسم غير الذي ذكره [٣] .

ـ ذكرت أن تعريف ابن جماعة للإعراب مبني على أن الإعراب لفظي، بينما ذهب بعض النحاة إلى أنه معنوي، وبناء عليه عرفوه بتعريف آخر[٤] .

ـ ذكرت آراء النحاة في أصالة الإعراب[٥] .

---

( ١) التحقيق صـ ٥١.

( ٢) التحقيق صـ ٥٦.

( ٣) التحقيق صـ ٣٨ .

( ٤) التحقيق صـ ٣٩.

( ٥) التحقيق صـ ٣٩.

ـ ذكر المصنف أن نون المثنى تحذف لتقصير صلة أو قبل لام ساكنة فقمت بالتمثيل لذلك من القرآن الكريم، حيث مثلت بقراءة قرآنية موافقة لما ذكره[١] .

ـ بينت علة احترازه في بعض المواضع ، ومنها: ما قيد به تعريف الحرف، بقوله: ولا بنظير [٢] .

ـ ذكرت شروط التثنية، وبينت احتراز ابن جماعة بقوله (غالبًا) في تعريف المثنى [٣] .

ـ أشار ابن جماعة في باب المضمر إلى أن من الضمير ما هو واجب الخفاء وما هو جائز دون ذكر للمواضع ، فقمت بذكر مواضع الوجوب والجواز في الحاشية[٤].

ـ وضحت مراد ابن جماعة في باب (العلم) بذكر أقسام العلم[٥] .

ـ وضحت عبارة ابن جماعة في أول باب (الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر بما يقتضيه المقام[٦] .

ـ ذكرت أمثلة توضيحية في باب الفاعل[٧] .

ـ وضحت عبارة المتن بالأمثلة في باب (تعدي الفعل ولزومه[٨] .

---

( ١) التحقيق صـ٤٠.

( ٢) التحقيق صـ ٣٨ .

( ٣) التحقيق صـ ٣٩.

( ٤) التحقيق صـ ٤٢.

( ٥) التحقيق صـ ٤٢.

( ٦) التحقيق صـ ٤٧.

( ٧) التحقيق صـ ٤٧.

( ٨) التحقيق صـ ٤٨.

ـ وضحت ما أجمله في باب اسم الإشارة من قوله: " وقد ينوب ذو البعد عن ذي القرب لعظمة المشير أو المشار إليه، وذو القرب عن ذي البعد لحكاية الحال"، وذلك بذكر أمثلة من القرآن الكريم لتوضيح ما أجمله النص(١) .

ـ علقت على عبارة المصنف في باب التمييز:" وينصبه مميزه لشبهه بالفعل أو شبهه" بما يوضح معنى العبارة(٢) .

ـ في باب أفعل التفضيل ذكرت شروط صياغته، ووضحت عبارة المصنف(٣) .

في باب نوني التوكيد ذكرت شروط إلحاقها بالمضارع(٤) .

في باب التذكير والتأنيث في حديثه عن تاء التأنيث وضحت مراده بالتعليق والتمثيل(٥) .

ـ عرفت الوقف والرسم السلفي(٦) .

ـ عللت في باب (الهجاء) لاستثناء ابن جماعة للكتابة العروضية(٧) .

ـ بينت وجه الشذوذ في كتابة الآية بفك الحرف المشدد في قوله تعالى:﴿ بِأَيِّيكُمُ ٱلْمَفْتُونُ ﴿٦﴾ ﴾ (٨) .

١٠. قمت بعمل حصر للأبواب التي انتقى منها ابن جماعة مادته العلمية في مختصره على التسهيل وهي أربعة وستون بابًا من أصل سبعة وسبعين بابًا

---

(١) التحقيق صـ٤٣.

(٢) التحقيق صـ ٥٢.

(٣) التحقيق صـ ٥٥.

(٤) التحقيق صـ٦٣.

(٥) التحقيق صـ٦٤.

(٦)التحقيق صـ٦٦،٦٧.

(٧) التحقيق صـ٦٧ .

(٨) التحقيق صـ ٦٧.

ضمنها ابن مالك كتابه الموسوم بـ تسهيل الفوائد [١] . ، بينما قام المحقق بإيراد أمثلة على ذلك فقط دون حصر بالأعداد.

١١. قمت بإثبات إجازة ابن جماعة للناسخ بأن يُقرئ عنه هذا المخطوط وجميع مصنفاته كما ورد في المخطوط[٢] .

١٢ـ أثبت البحث فهرسًا لآيات القرآن، وفهرسًا للرجز، وفهرسًا لأقوال العرب، وفهرسًا للأعلام الواردة في المخطوط، وهذا لم يثبته التحقيق السابق، وهذا بالإضافة لفهرس المصادر والمراجع وفهرس المحتويات المشترك بين البحثين.

وأخيرًا ، فهذا ما تميز به بحثي عرضته بين يدي القارئ بأمانة علمية ، وحتى أكون منصفة فقد تميز البحث السابق في تفصيل بعض المواضع تفصيلًا دقيقًا ومميزًا ، فالكمال لله وحده .

وقد سار التحقيق على النحو الآتي:

المقدمة: تضمنت عنوان المخطوط ونسبته، وأسباب اختياره، وخطة البحث، وأبرز الصعوبات .

القسم الأول: الدراسة: وتتضمن أربعة مباحث:

المبحث الأول: ترجمة ابن مالك: اسمه ونسبه- شيوخه ـ تلاميذه- مؤلفاته- وفاته.

المبحث الثاني: ترجمة ابن جماعة: اسمه ونسبه- مولده ونشأته- مكانته العلمية-شيوخه ـ تلاميذه- مؤلفاته- وفاته.

المبحث الثالث: المختصرات النحوية (نشأتها، وأسبابها، وأهميتها).

---

(١) التحقيق صـ ٢٦.

(٢) ينظر صـ ٦٧.

المبحث الرابع: منهج ابن جماعة، وفكره النحوي ، واختياراته ، والشواهد النحوية في المخطوط.

القسم الثاني: التحقيق:

وفيه وصف نسخة المخطوط، وتوثيق نسبته ، والمنهج المتبع في التحقيق، وعرض نماذج مصورة من المخطوط، ثم النص المحقق، مع ضبط عبارته، وتخريج شواهده .

ويلي ذلك الفهارس الفنية.

أمَّا عن الصعوبات التي واجهتني فمنها أنَّ المخطوط نسخة وحيدة، وهذا يُصعب البحث لوجود بعض العبارات المكتوبة بخط غير واضح، ممَّا يوجب على الباحث أخذ الحيطة أمام كل كلمة.

وبعد فهذا عملي وجهدي المتواضع، ولا مناص من وجود الخلل فيه؛ لأنَّه دليل على بشرية صاحبه، فإن نال قبولاً فمن الله ، وإلا فإنني أجتهد ، وعذري أنني بشر أصيب وأخطئ، والكمال لله وحده.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ، وصلِّ اللهم وسلم وبارك على محمد الأمين ، وعلى آله وأصحابه الأكرمين ..

# القسم الأول: الدراسة

**وتقع في أربعة مباحث:**

**المبحث الأول: ترجمة ابن مالك: اسمه ونسبه - شيوخه ـ تلاميذه- مؤلفاته - وفاته.**

**المبحث الثاني: ترجمة ابن جماعة: اسمه، ونسبه- مولده ونشأته- مكانته العلمية- شيوخه ـ تلاميذه- مؤلفاته- وفاته.**

**المبحث الثالث: المختصرات النحوية (نشأتها-أسبابها- أهميتها).**

**المبحث الرابع: منهج ابن جماعة، وفكره النحوي، واختياراته، والشواهد النحوية في المخطوط.**

## المبحث الأول: ترجمة ابن مالك

نظرًا لأن الحديث عن ابن مالك معاد ومكرر؛ حيث سبقني إليه العديد من الباحثين في دراسات سابقة فقد اكتفيت بمجرد الإشارة مع الميل إلى الاختصار خوف الإطالة(١).

**اسمه ونسبه**:

هو محمد بن عبدالله بن مالك الطائي، الجَيَّاني، الأندلسي، أبوعبدالله، جمال الدين، نحوي، مقرىء، مشارك في الفقه، والأصول، والحديث، وغير ذلك من العلوم [٢]،اشتُهِر بابن مالك نسبة إلى جده الأعلى [٣].

---

(١) من هذه الدراسات التي تناولت ترجمة ابن مالك : رسالة دكتوراه بعنوان / التفكير النحوي عند ابن مالك من خلال كتابه شرح التسهيل، إعداد/محمد عدلي محمد عود، الجامعة الهاشمية٢٠١١م، ورسالة دكتوراه بعنوان / اختيارات ابن مالك النحوية في منظومته الألفية، للباحث/ عمر تشيش، جامعة تلمسان، ١٤٤٠هـ/ ٢٠١٩م، ورسالة ماجستير بعنوان/ منهج ابن مالك في تأليف الألفية وفي ترجيح الاختلافات النحوية بين البصريين والكوفيين ، إعداد/ عبد الرحمن، كلية التربية، جامعة / شريف هداية الله الإسلامية بجاكرتا،١٤٤١هـ/٢٠٢٠م.

(٢) ينظر مرآة الجنان وعبرة اليقظان لليافعي ١٣١/٤، طبقات الشافعية الكبرى ٦٧/٨، الأعلام ٢٣٣/٦، معجم المؤلفين ٤٥٠/٣.

(٣) ينظر: القلائد الجوهرية فى تاريخ الصالحية لابن طولون صـ٥٣٢.

**شيوخه** :

**قد سخر الله ـ تعالى ـ لابن مالك علماء أجِلَّاء، لا يُنكَر فضلهم، ولا يُجهَل سبقهم ، نهل من معينهم، وارتوى من بحر علمهم ، ومن أبرز هؤلاء الشيوخ [١]:ـ**

**- ثابت ابن خيار:**

**أبو المظفر ثابت بن محمد بن يوسف بن الخيار الكُولاعي، توفي بغرناطة سنة ثمان وعشرين وستمائة . [٢].**

**- ابن صبَّاح :**

**أبو صادق الحسن بن يحيى بن صباح بن حسين بن علي المخزومي، المصري، توفي يوم الجمعة سادس عشر رجب سنة اثنتين وثلاثين وستمائة [٣].**

**- ابن يعيش :**

**يعيش بن علي بن يعيش بن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي المعروف بابن يعيش، وابن الصانع، توفي سنة ثلاث وأربعين وستمائة [٤] .**

---

(١) ينظر شيوخ ابن مالك في: العبر فى أخبار من غبر ٣/ ٣٢٦،الوافي بالوفيات ٢٨٦/٣، طبقات الشافعية الكبرى ٦٧/٨ ، غاية النهاية في طبقات القراء ٥٩/٢، بغية الوعاة ١٣٠/١، ١٣١، نفح الطيب ٢٢٢/٢، ٢٣٠، شذرات الذهب فى أخبار من ذهب لابن العماد ٥٩١/٧ .

(٢) ينظر نفح الطيب ٢٣١/٢ ، غاية النهاية فى طبقات القراء ١٦٠/٢.

(٣) ينظر سير أعلام النبلاء ٣٧٢،٣٧٣/٢٢.

(٤) ينظر شذرات الذهب ٧ / ٣٩٤ ـ ٣٩٥ ، الأعلام ٢٠٦/٨.

**تلاميذه** :

**كان ابن مالك واحد عصره في علم اللسان، وعلوم اللغة، والقراءات؛ لذا تسابق على بابه الطلاب؛ لينهلوا من علمه الغزير، فأفاد منه جمع كبير، وقد ذكرت كتب التراجم كثيرًا من هذا الجمع الغفير، ومنهم على سبيل المثال لا الحصر [١]:**

**- أبو الحسين اليونيني :.**

**محمد بن أحمد بن عبدالله بن عيسى بن أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن الحسين بن إسحاق بن جعفر الصادق اليونيني، توفي سنة ثمان وخمسين وستمائة من الهجرة [٢].**

**- النووي:**

**يحيى بن شرف بن مري بن حسين الخزامي، ، توفي سنة ست وسبعين وستمائة من الهجرة [٣].**

**- الحافظ شمس الدين ابن جعوان، مات سنة اثنتين وثمانين وستمائة من الهجرة (٤)..**

---

(١) ينظر الوافي بالوفيات ٢٨٧/٣، ٢٨٨، مرآة الجنان وعبرة اليقظان ١٣١/٤ ، بغية الوعاة ١٣٠/١ ، نفح الطيب ٢٢٥/٢، ٢٢٧، ٢٢٩.

(٢) ينظر معجم المؤلفين ٧٦/٣.

(٣) ينظر الأعلام ١٤٩/٨.

(٤) ينظر الوافي بالوفيات ١٦٤/١، البداية والنهاية ١٧ / ٥٩١، وينظر باقي تلاميذه في البداية والنهاية ٦٨٧/٧،٦٨٨ ، فوات الوفيات ٣/ ٢٩٤، بغية الوعاة ١٣/١، الأعلام ٣١/٧ ، مفتاح السعادة ١/ ١٨٠

**مؤلفاته**:

**لقد كثرت مصنفات هذا العالم كثرة تنبئ عن فكر صاحبها، وما تمتع به من علم غزير وفكر رشيد ، وهي مصنفات في علوم شتى ، ومن هذه المصنفات[١]**

**١- أرجوزة في الخط [٢].**

**٢- أرجوزة في المثلثات[٣].**

**٣- إيجاز التعريف في علم التصريف[٤].**

**٤- تسهيل الفوائد[٥]، وشرحه[٦].**

**٥- الخلاصة الألفية، وهي منظومة تعليمية للنحو في حوالي ألف بيت[٧].**

---

(١) تنظر مؤلفات ابن مالك فى الوافي بالوفيات ٢٨٦/٣ ،النجوم الزاهرة ٢١١/٧، نفح الطيب ٢٢٥/٢، شذرات الذهب ٥٩١/٧ ، معجم المؤلفين ٤٥٠/٣، تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٢٧٧/٥ ،٢٩١، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦،.

(٢) وهي أرجوزة بعنوان: " الفرق بين الضاد والظاء، تحقيق د/ طه محسن، وزارة الثقافة والإعلام ، الجمهورية العراقية، مجلة المورد، المجلد ١٥، العدد ٣ ، ١٤٠٦هـ ، ١٩٨٦ م.

(٣) وتسمى: " الإعلام بمثلث الكلام" ومعها كتاب " المقصور والممدود " له أيضًا، بشرح الشنقيطي، مطبعة الجمالية ، مصر، الطبعة الأولى، ١٣٢٩هـ .

(٤) تحقيق / محمد عثمان، الناشر/ مكتبة الثقافة الدينية، الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ ـ ٢٠٠٩م .

(٥) تحقيق / محمد كامل بركات ، الناشر: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، سنة النشر: ١٣٨٧هـ – ١٩٦٧م

(٦) تحقيق: د/ عبد الرحمن السيد، د/ محمد بدوي المختون، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع ،الطبعة: الأولى (١٤١٠هـ – ١٩٩٠م) .

(٧) تحقيق د/ عبد المحسن القاسم، محققة على نسخة بخط ابن هشام ونسخ أخرى، الطبعة الأولى ١٤٣٩هـ ـ ٢٠١٨م .

**٦- سبك المنظوم وفك المختوم ، وهي رسالة في النحو[١].**

**٧- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، وهو شرح نحوي لصحيح البخاري[٢]..**

**٨- عمدة الحافظ وعدة اللافظ في مبادىء النحو[٣] ،وشرحها.**

**٩- القصيدة الدالية المالكية في القراءات، وهي نظم للقصيدة الشاطبية مع إضافات[٤].**

**١٠- الكافية الشافية في النحو والصرف، ثلاثة آلاف بيت ، وشرحها[٥].**

**١١- كتاب الألفاظ المختلفة في المعاني المؤتلفة [٦].**

**١٢- لامية الأفعال أو المفتاح في أبنية الأفعال[٧].**

**١٣- النظم الأوجز فيما يهمز[٨].**

---

(١) حققه وقدم له أ. د/ عدنان محمد سلمان، أ . د/ فاخر جبر مطر، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث ، دبي ، ط ١ ، ١٤٢٥ هـ / ٢٠٠٤ م .

(٢) تحقيق د/ طه محسن، مكتبة ابن تيمية، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ ، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ.

(٣) تحقيق د/ عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٩٧هـ ، ١٩٧٧م.

(٤) تحقيق الدكتور/ أحمد بن علي بن عبد الله السديس، مكتبة دار الزمان للنشر والتوزيع بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ .

(٥) حققه وقدم له د/ عبد المنعم أحمد هريدي، الناشر: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة المكرمة، الطبعةالأولى، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م

(٦) دراسة وتحقيق د/ نجاة حسن عبدالله نولي، جامعة أم القرى، مركز إحياء التراث الإسلامي.

(٧) كتبها وضبطها وراجعها/ أبو مالك العوضي .

(٨) تحقيق/ علي حسن البواب، دار العلوم للطباعة والنشر ، الرياض.

**١٤- وفاق الاستعمال في الإعجام والإهمال [١].**

**وفاته**:

**توفي ابن مالك في ثاني عشر شعبان سنة اثنتين وسبعين وستمائة من الهجرة[٢].**

---

( ١) تحقيق / شهاب الدين أبي عمرو، مركز زايد للتراث والتاريخ، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ .

( ٢) ينظر بغية الوعاة ١٣٤/١.

## المبحث الثاني: ترجمة ابن جماعة

**ـ اسمه ونسبه** :

**محمد بن أبى بكر بن عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة بن حازم بن صخر بن عبد الله العز بن الشرف بن العز الحموي الأصل، المصري، الشافعي، شرف الدين بن قاضي القضاة عز الدين أبي عمرو بن قاضي القضاة بدر الدين بن الشيخ برهان الدين، الحموي الأصل، الشافعي(١).**

**ـ مولده ونشأته**:

**ولد ابن جماعة سنة ست وأربعين وسبعمائة، وقيل : سنة تسع وأربعين وسبعمائة، وقيل: سنة تسع وخمسين وسبعمائة بطريق ينبع على شاطىء البحر الأحمر في ذي القعدة، وانتقل إلى القاهرة، وسكنها، وسمع في صغره من جماعة من الأكابر، وأجاز له آخرون (٢)**

**ـ مكانته العلمية**:

**تمتع ابن جماعة بمكانة علمية كبيرة ، وقد ظهر ذلك جليًا في كتب التراجم التي ترجمت له ، فقد كان ابن جماعة فقيهًا، أصوليًا، محدثًا، متكلمًا، أديبًا، نحويًا، لغويًا، مشاركًا في غير ذلك من العلوم (٣).**

**ومال إلى فنون المعقول فأتقنها إتقانًا بالغًا إلى أن صار هو المشار إليه في الديار المصرية والمفاخر به علماء العجم، تخضع له الرقاب، وتسلم إليه المقاليد(٤).**

---

(١) ينظر بغية الوعاة١/٦٣، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع٢/١٤٧، الأعلام ٦/٥٦، معجم المؤلفين٩/١١١،.

(٢) ينظر بغية الوعاة١/٦٣، البدر الطالع ٢/١٤٧، معجم المؤلفين٩/١١١، الموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير والإقراء والنحو واللغة ٢/١٩٩٥.

(٣) معجم المؤلفين ٩/١١١.

(٤) حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة ١/٥٤٨.

قال عنه ابن حجر: " نشأ مشتغلاً بالعلم، ومال إلى المعقول فأتقنه، حتى صار أمة وحده، وبقيت طلبة البلد كلها عيالاً عليه في ذلك، وصنف التصانيف الكثيرة المنتشرة " [١].

وقال الغزي:" إنه مهر في النحو، والمعاني، والبيان، والمنطق، وتوغل في علم الكلام والطب، وكان آية من الآيات في معرفة العلوم الأدبية والعقلية والأصلين، فأخذ عنه غالب أهل مصر" [٢].

وقال عنه السيوطي : " هو المتكلم، الجدلي، النظَّار، النحوي، اللغوي، البياني، الخلافي، أستاذ الزمان، وفخر الأوان، الجامع لأشتات جميع العلوم"[٣].

**شيوخه**:

أخذ ابن جماعة العلم عن شيوخ أجلاء كان لهم الأثر البالغ فيما حصله في شتى العلوم، وأجاز له أهل عصره في مصر والشام، ومنهم[٤] :

١ـ عمر بن إسحاق بن أحمد الغزنوي، العلامة، الحنفي، سراج الدين، الهندي، صاحب التصانيف، توفي سنة ثلاث وسبعين وسبعمائة [٥]

٢ـ محمد بن عبد الرحمن بن علي بن أبي الحسن الزمردي، الشيخ شمس الدين ابن الصائغ، النحوي، الحنفي، مات في حادي عشر شعبان سنة ست وسبعين وسبعمائة [٦]

---

( ١) إنباء الغمر بأبناء العمر ١١٥/٣.

( ٢) بهجة الناظرين إلى تراجم المتأخرين من الشافعية البارعين صـ ٥٢.

( ٣) بغية الوعاة ٦٣/١.

( ٤) ينظر شيوخه في بغية الوعاة ٦٤/١. الموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير والإقراء والنحو واللغة ١٩٩٥/٢، طبقات المفسرين ٩٧/٢.

( ٥) البدر الطالع ٥٠٥/١.

( ٦) الدرر الكامنة ٢٤٨/٥.

٣ـ محمد بن يوسف بن أحمد بن عبد الدائم الحلبي، محب الدين، ناظر الجيش، المتوفى سنة ثمان وسبعين وسبعمائة[١].

٤ـ ضياء بن سعيد بن محمد بن عثمان القزويني، الشيخ ضياءالدين القرمي العفيفي، مات في ذي القعدة سنة ثمانين وسبعمائة [٢].

٥ـ محمد بن علي بن يوسف بن إدريس الدمياطي، الحراوي، ناصر الدين ، مات بالقاهرة في رجب سنة ثمان وثمانين وسبعمائة[٣] .

٦ـ أحمد بن محمد علاء الدين السيرامي الحنفي، مات في ثالث جمادى الأولى سنة تسعين وسبعمائة [٤] .

٩ـ عبد الرحمن بن محمد بن محمد بن محمد بن الحسن بن محمد بن جابر بن محمد بن إبراهيم بن محمد بن عبد الرحيم، ولي الدين، الإشبيلي الأصل، التونسي، القاهري، المالكي، المعروف بابن خلدون، توفي سنة ثمان وثمانمائة[٥] .

**تلاميذه**:

تمتع ابن جماعة بمكانة علمية في عصره ، جعلته يتبوأ مركز الصدارة في التدريس والتلقين، مما أدى إلى التفاف طلاب العلم حوله ؛ للنهل من معينه، والارتواء من بحر علمه، فقد أخذ عنه جمع جم، ومنهم[٦] :

---

( ١) بغية الوعاة١/٢٧٥.

( ٢) ينظر الدرر الكامنة ٢/٨٦٣، طبقات المفسرين ١/٢٢٢.

( ٣) الدرر الكامنة٥/٣٥٦.

( ٤) الدرر الكامنة ١/٣٦٤.

( ٥) البدر الطالع ١/٣٣٨.

( ٦) ينظر بغية الوعاة١/٦٦، شذرات الذهب ٩/٢٠٦ ، البدر الطالع٢/١٤٧ ، الموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير والإقراء والنحو واللغة ٢/١٩٩٥،.

١ـ محمود بن محمد الأقصرائي، بدر الدين، مات ليلة الثلاثاء خامس المحرم سنة ست وعشرين وثمانمائة [١].

٢ـ شمس بن عطاء الله بن محمد بن محمود بن أحمد بن فضل الله الرازي، الهروي، قاضي القضاة شمس الدين، توفي سنة ثلاث وثلاثين وثمانمائة [٢].

٣ـ يحيى بن يوسف (أبو سيف) بن محمد بن عيسى، نظام الدين السيرامي، توفي سنة ثلاث وثلاثين وثمانمائة من الهجرة .[٣] .

٤ـ أحمد بن علي بن محمد الكناني العسقلاني، أبو الفضل، شهاب الدين، ابن حَجَر، من أئمة العلم والتاريخ، توفي سنة اثنتين وخمسين وثمانمائة من الهجرة[٤] .

٥. عمر بن قديد الشيخ ركن الدين الحنفي، لازم الشيخ عز الدين بن جماعة، وأخذ عنه عدة فنون، وتصدر للإقراء، مات سنة نيف وخمسين وثمانمائة من الهجرة[٥].

٦. محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يعقوب الشمس، أبو السعود بن البهاء، أبو الفتح بن الشمس، القاياتي الأصل، القاهري، الشافعي، مات

---

( ١) بغية الوعاة ٢/٢٨٢.

( ٢) بغية الوعاة ٢/٥.

( ٣) الأعلام٨/١٧٨.

( ٤) الأعلام ١/١٧٨.

( ٥) تنظر ترجمته في بغية الوعاة٢/٢٢٢.

في يوم الأربعاء منتصف صفر سنة ثمان وخمسين وثمانمائة من الهجرة[١] .

٧ـ الكمال بن الهمام محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد بن مسعود الكمال بن الهمام السيواسي الأصل، ثم القاهري، الحنفي، توفي سنة إحدى وستين وثمانمائة بمصر [٢] .

٨ـ صالح بن عمر بن رسلان البلقيني الشافعيّ، شيخ الإسلام، قاض، من العلماء بالحديث والفقه، مصري، توفي سنة ثمان وستين وثمانمائة من الهجرة[٣].

**مؤلفاته**:

صنف ابن جماعة التصانيف الكثيرة المبسوطة والمختصرة ، وقد جمع تصانيفه في نحو عشرين فناً ورتبها، وهي تزيد على مائتي مصنف، ضاع أكثرها بأيدي الطلبة، ولم يكن يقرأ كتاباً إلا ويكتب عليه حاشية، وما سمع أحد في عصره تقريراً أحسن من تقريره[٤].

وقال عنها السيوطي :"وله تصانيف عديدة تقرب من ألف مصنف"[٥] .

وقد علقت أسماء مصنفاته في نحو كراسين، في الأصول، والحديث، والفقه، والنحو، والمعاني والبيان، والطب، والمنطق، واللغة، ومنها:

١ـ الأسوس في صناعة الدبوس .

---

( ١) الضوء اللامع٩/٢٥٣.

( ٢) تنظر ترجمته في البدر الطالع ٢/٢٠١.

( ٣) الأعلام٣/١٩٤.

( ٤) بهجة الناظرين صـ٥٢.

( ٥) حسن المحاضرة ١/٥٤٨،

٢ـ الأمنية في علوم الفروسية .

٣ـ الأنوار في الطب، وشرحان عليه.

٤ـ أوثق الأسباب في الرمي بالنشاب

٥ـ أوثق الأسباب في شرح قواعد الإعراب[١] .

٦ـ إعانة الإنسان على إحكام اللسان[٢].

٧ـ التبيين في شرح الأربعين النووية[٣].

٨ـ تخريج أحاديث الرافعي.

٩ ـ الجامع في الطب .

١٠ـ حاشية على الألفية.

١١ـ حاشية على التوضيح لابن هشام.

١٢ـ حاشية على رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب.

١٣ـ حاشية على شرح الألفية لابن الناظم [٤] .

١٤ـ حاشية على شرح الشافية للجاربردي[٥].

١٥ـ حاشية على شرح منهاج البيضاوي للإسنوي.

---

( ١) تحقيق الباحث/ نادي حسين عبد الجواد، رسالة ماجستير بكلية اللغة العربية بجامعة الأزهر.

( ٢) تحقيق د/ رياض منسي العيسي، دولة الكويت، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

( ٣) مخطوط رقم ٣٠٧٥٢٩/ حديث، مخطوطات الأزهر الشريف.

( ٤) وسماه بـ " المسعف والمعين في شرح ابن المصنف بدر الدين " ، تحقيق /صالح بن عبد العزيز بن عبدالله الصاعدي، رسالة ماجستير، كلية اللغة العربية، المملكة العربية السعودية.

( ٥) تحقيق/ فهد محمد ديب ، حتى باب (الجمع) ، رسالة دكتوراه ـ الجامعة الإسلامية ـ غزة .

**١٦ـ حاشية على شرح المنهاج للعبري.**

**١٧ـ حاشية على شرح التلخيص للسبكي.**

**١٨ـ حاشية على العضد.**

**١٩ـ حاشية على متن المنهاج .**

**٢٠ـ حاشية على المختصر.**

**٢١ـ حاشية على المغنى لابن هشام.**

**٢٢ـ حاشية على مطالع الأنوار للأرموي في المنطق .**

**٢٣ـ حدائق الإعراب في شرح قواعد الإعراب[١].**

**٢٤ـ شرح جمع الجوامع، ونكت عليه.**

**٢٥ـ شرح علوم الحديث لابن الصلاح .**

**٢٦ـ شرح المنهل الراوي في علوم الحديث .**

**٢٧ـ شرح نكت ابن هشام[٢].**

**٢٨ـ ثلاث حواش على المطول.**

**٢٩ـ ثلاثة شروح على القواعد الصغرى[٣]، وثلاث نكت عليها،**

**٣٠ـ ثلاثة شروح على القواعد الكبرى لابن هشام[٤]، وثلاث نكت عليها.**

---

( ١) تحقيق د/ هشام الشويكي، مجلة جامعة القدس،العدد الخامس والعشرون،٢٠١١م.

( ٢) تحقيق / السيد أحمد محمد عبد الراضي، مكتبة الثقافة الدينية بالقاهرة الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ ـ ٢٠٠٩م .

( ٣) ومنها ما سماه بـ " أقرب المقاصد في شرح القواعد الصغرى، تحقيق د/ هشام الشويكي ، بحث منشور في مجلة الجامعة الإسلامية، غزة، المجلد الخامس عشر ـ العدد الثاني، ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م.

( ٤)ومنها ما سماه بـ (أقرب المقاصد شرح على القواعد الكبرى) ، مخطوط بدار الكتب المصرية ، رقم ٤٨٩.

٣١ـ ثلاثة شروح على منظومة ابن فرج في الحديث[١].

٣٢ـ ثلاث نكت على مختصر ابن الحاجب.

٣٣ـ غاية الأماني في علم المعاني[٢] .

٣٤ـ فلق الصبح في أحكام الرمح

٣٥ـ القصد التمام في أحكام الحمام.

٣٦ـ مختصر التسهيل المسمى بالقوانين[٣].

٣٧ـ مختصر التلخيص

٣٨ـ مختصر الروض الأنف سماه " نور الروض".

٣٩ـ مختصر السيرة النبوية [٤].

٤٠ـ مثلث في اللغة .

٤١ـ نكت على الروضة .

٤٢ـ نكت على فصول أبقراط .

٤٣ـ نكت على المهمات..

**وفاته**:

مات في جمادى الآخرة ، وقيل في العشرين من ربيع الآخر سنة تسع عشرة وثمانمائة، واشتد أسف الناس عليه، ولم يخلف بعده مثله(١).

---

( ١) منها ما سماه بـ " زوال الترح على منظومة ابن الفرج الإشبيلي، مخطوط برقم ١/٢١٩٦٣.

( ٢) تحقيق أ.د/ محمود محمد العامودي، كلية الآداب ، الجامعة الإسلامية ، غزة، فلسطين.

( ٣) وهو موضوع الدراسة والتحقيق في هذا البحث.

( ٤) تنظر مؤلفاته في بهجة الناظرين صـ ٥٢، بغية الوعاة١/٦٥، حسن المحاضرة ١/٥٤٨، كشف الظنون ١/٤٠٦، معجم المؤلفين٩/١١١ .

## المبحث الثالث: المختصرات النحوية

## (نشأتها، وأسبابها، وأهميتها)

### أولًا- نشأة المختصرات النحوية :

كان من الطبعي أن تشتد الحاجة منذ بداية التأليف في النحو إلى وضع متون وملخصات لكتاب سيبويه وما ظهر بعده من المطولات النحوية؛حتى تستطيع الناشئة أن تستوعب ما بها من قواعد وتتمثلها في يسر وسهولة، وعلى ذلك توالى ظهور المتون والمختصرات النحوية منذ بداية القرن الثاني الهجري وحتى العصر الحديث؛ حيث كان الأخفش الأوسط من أوائل من عُنوا بذلك ، فألف مختصرًا سماه : "الأوسط في النحو" ، وكذلك معاصره اليزيدي (ت ٢٠٢هـ)، له مختصر في النحو، وكذلك علماء الكوفة نهجوا هذا النهج في التأليف، فنجد الكسائي ، وهو مؤسس المذهب الكوفي ألف مختصرًا في النحو، وكذلك ألف أبو موسى سليمان بن محمد ( ت ٣٠٥هـ) مختصرًا في النحو، وتوالت بعد ذلك المختصرات التي تطالعنا بها مصادر الكتب ومنها مختصر للزجاج (ت٣١٠هـ)، ثم محمد بن عباس(ت ٣١٣هـ) ، وتلاه الجرمي(ت ٣٢٥هـ)،وفي القرن الرابع ألف الفارسي(ت ٣٧٧هـ) البصريات والشيرازيات، وهكذا أصبحت المختصرات منذ نشأتها وحتى فترة الاكتمال نمطًا يمارسه كبار النحاة من الزجاجي إلى ابن جني، ومن الزمخشري إلى ابن الحاجب، وتبعهم ابن مالك ، وأبو حيان، وابن هشام، واستمر الحال على ذلك حتى العصر

==

(١) ينظر إنباء الغمر ٣/ ١١٧، بغية الوعاة١/٦٦، البدر الطالع٢/١٤٩، الأعلام ٦/٥٦.

الحديث، ففي الخلافة العثمانية ظل النحاة يعنون بوضع المختصرات والملخصات ، وكانت هذه المختصرات ما هي إلا عبارات مختصرة من مطولات ، يستخلصون بها القواعد الأساسية ، ويصيغونها في صيغ أشبه بالقوانين المركزة [١].

## ثانياً: أسباب ظهور المختصرات وأهميتها:

١ـ جاء ظهور المختصرات استجابة ضرورية لما دعت إليه الرغبة الحقيقية للمتعلمين والناطقين للغة في أن يجدوا لديهم ما يمكنهم من الفهم والمعرفة لمسائل النحو؛ لخدمة اللغة بعيدًا عن التعقيد والاضطراب[٢] .

٢ـ مما لا شك فيه أن النحاة كانوا على وعي تام بصعوبة المؤلفات الجامعة لعلمهم وبما يمكن أن يؤخذ عليهم من توسع وتعمق وتأويل لا تدرك فائدته بسهولة؛ لذا وضعوا المختصرات[٣].

وقد رد الدكتور عبدالعال سالم التعليل السابق بأنه إذا كان الهدف من تأليف المختصرات خدمة الناشئة وتسهيل قواعد النحو وجمعها في أوراق مختصرة فإن المتون في حقيقة أمرها لا تخدم هذا الغرض، ولا تفي بهذا المطلب؛ لأن الاختصار لا يساعد على الفهم، وكيف يفهم الطالب الناشئ

---

(١) ينظر قضايا معاصرة في الدراسات اللغوية لمحمد عيدصـ ٥٧، ٥٨، نظرات في التراث للمهيري صـ ١٤٣، تيسير النحو التعليمي قديمًا وحديثًا ، د/ شوقي ضيف صـ ١٣ـ ١٧

(٢) قضايا معاصرة في الدراسات اللغوية والأدبية صـ ٥٨.

(٣) نظرات في التراث صـ١٤٣.

عبارات تغمض أحيانًا فلا تفهم، ولو كانت هذه المختصرات واضحة لما احتاجت إلى هذه الشروح والتعليقات العديدة من أصحابها أنفسهم[١] .

بينما أرجع السبب في تأليف المختصرات والمتون إلى أن العالم الإسلامي في مطلع القرن السابع وفدت عليه بلايا عديدة، ومصائب كثيرة، وحوادث جسيمة أدت إلى سقوط بغداد؛ مما قضى على الحضارة، وذهب بدولة العلم والثقافة فيها ؛ لذلك شمر العلماء عن سواعد الجد لجمع النحو في مختصرات تحفظ الأصول ، وتجمع القواعد؛ خوفًا من ضياع المصادر النحوية التي يستمد منها النحاة نحوهم[٢] .

ولعل ما سبق ذكره عن نشأة المختصرات وتطورها يضعف قول الدكتور عبد العال ؛ لأن هذه المختصرات لم تكن وليدة لهذه الأحداث التي تعرضت لها الأمة مع مطلع القرن السابع بل كانت نشأتها في بداية القرن الثاني الهجري ؛ مما يؤكد أنها كانت محاولة لتيسير النحو وتسهيله على الناشئة .

هذا عن أسباب تأليف المختصرات، أما عن أهميتها فيحدثنا الدكتور عبد القادر المهيري قائلًا : " وقد جنى النحو من هذه المختصرات ضربًا من تهذيب مادته عن طريق تبويب أكثر ضبطًا، كما أنها حملت النحاة على القيام بضرب من الاستصفاء الذي لا بد منه لعزل القاعدة ، وتخليصها مما أحاط بها من خطاب غير ضروري لمعرفتها، لكن النحو المعروض في هذه الكتب ليس إلا نسخة مصغرة من المطولات " [٣].

---

(١) المدرسة النحوية في مصر والشام صـ ٤٤٢.

(٢) المدرسة النحوية في مصر والشام صـ ٤٤٢.

(٣) نظرات في التراث اللغوي العربي صـ ١٤٣.

## المبحث الرابع

### أولًا: منهج ابن جماعة وفكره النحوي في المخطوط

ـ اهتم ابن جماعة باختصار عبارة التسهيل، وجاء اختصاره متمثلًا في الاهتمام بذكر الحدود والتعريفات للأبواب النحوية والصرفية التي تعرض لها. كما تعرض لذكر مواضع من الخلافات النحوية ، وفي عرضه للخلاف لا يهتم بذكر جميع أطراف الخلاف، وإنما يقتصر على بيان مختاره مشيرًا إلى المذهب المخالف.

ـ جاء مختصر ابن جماعة على التسهيل جامعًا للنحو والصرف ؛ حيث ضمنه بعض الأبواب الصرفية كالنسب ، والتصريف، والتصغير، وكذلك ضمنه بابًا خاصًا بمخارج الحروف، وآخر للهجاء بالإضافة للأبواب النحوية.

فقد كان هدفه وضع مجموعة من الحدود النحوية يحتاجها متعلم النحو، وقد جاء ترتيب أبواب كتابه متفقًا مع ترتيب ابن مالك في التسهيل.

ـ جاء المختصر خاليًا من الشواهد والأمثلة النحوية إلا فيما ندر، حيث أورد ثلاثة شواهد، الأول قطعة من بيت من مشطور الرجز، وهو: "ثنتا حنظل"[1] في

---

(1) هذه قطعة من بيت من مشطور الرجز، اختلف في قائله، فقيل : جندل بن المثنى، وقيل :ابن سلمى الهذلية، وقيل : لخطام المجاشعي ، وقيل لغيرهم، والبيت بتمامه: " ظَرْفُ عَجوزٍ فيه ثِنْتا حَنظل "، وقبله:

"كأنَّ خُصْيَيْه من التَّدَلْدُل "، وبعده: "لمَّا غَدَا تبَهَّلْت: لا تَأْتَلِي ".

والشاهد في قوله: "ثنتا حنظل" حيث جمع فيه بين العدد والمعدود ضرورة، وكان حقه أن يقول: حنظلتان .

ينظر الكتاب ٦٢٤/٣، المقتضب ١٥٦/٢، علل النحو صـ٤٨٩ ، المقاصد النحوية ١٩٩٠/٤، خزانة الأدب ٤٠٤/٧ .

باب العدد[١] ، والثاني: في باب الإغراء، وهو :" إياه وإيا الشواب"[٢] ، والثالث: اختتم به المخطوط ، وهو قوله تعالى[٣] : ﴿بِأَيِّيكُمُ ٱلْمَفْتُونُ ۝٦﴾ [٤]

ـ تجنب ابن جماعة في مختصره سرد الأدلة التي تؤيد المذاهب النحوية التي اختارها أو خالفها، وذلك لأنه عمد إلى الاختصار البعيد عن التفصيل والإطالة ، فاكتفى بالإيماء والإشارة.

ـ بلغت عناية ابن جماعة بالحدود والتعريفات أنه في بعض الأبواب النحوية التي تعرض لها، ولم يذكر ابن مالك لها تعريفًا ، ذكر هو تعريفًا لها ، وذلك كما في باب: التحذير[٥] ، والإغراء[٦] وأسماء الأصوات[٧] .

ـ اهتم ابن جماعة بذكر شروط الإعمال في بعض الأبواب النحوية ، ومن ذلك:

ما ورد في باب الأفعال الرافعة للاسم الناصبة للخبر، وباب( لا) النافية للجنس.

---

( ١) ينظر التحقيق صـ ٥٢ .

( ٢) ينظر التحقيق صـ٦٣، وهو من أقوال العرب، وتمامه:"إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيَّا الشَّواب"، ينظر القول في شرح الكافية الشافية لابن مالك١٣٧٨/٣.

( ٣) ينظر التحقيق صـ٦٧.

( ٤) الآية (٦) من سورة القلم .

( ٥) ينظر التحقيق صـ٦٣.

( ٦) ينظر التحقيق صـ٦٣.

( ٧) ينظر التحقيق صـ ٦٣.

ـ تفاوت اختصار ابن جماعة لعبارة التسهيل ، فجاء مطولًا نوعًا ما في بعض الأبواب ، بينما عمد في بعضها الآخر إلى الإيجاز الشديد الذي يكاد يصل للإجحاف، كما في باب: أسماء الأصوات، والتحذير، وإعراب الفعل المضارع ؛ حيث اقتصر على ذكر التعريف في بعضها، وفي بعضها الآخر ربما يكتفي بمجرد الإشارة إلى موضع الخلاف.

ـ سار ابن جماعة على نهج ابن مالك في وضع عنواين لأبواب المخطوط كما وضعها ابن مالك، ولكنه غفل عن ذلك في مواضع لم يضع لها عنوانًا ، بل كان يدخل في الباب مباشرة دون تنبيه ، ودون فاصل بينه وبين ما قبله، ومن ذلك : حديثه عن عوامل الجزم، والتذكير والتأنيث.

ـ اختلف مختصر ابن جماعة عن أغلب المختصرات التي ألفت في علم النحو، فقد بعد مؤلفو المختصرات عن إيراد الخلافات النحوية، إلا أن ابن جماعة قد عمد إلى التركيز على مواضع الخلاف النحوي والصرفي ، فنجده يأخذ من عبارة التسهيل ما يحد به الباب النحوي، مما يعد بمثابة قانون عام يحكم الباب الذي يتعرض له، ويترك ما عداه ، ثم يتخطاه إلى مواضع الخلاف النحوي، مما أغنى المخطوط وأثراه بمواطن الخلاف وبعض من أطرافه، مع بيان مختاره في المسائل.

إلا أنه نهج نهجهم، واتبع أساليبهم؛ حيث مال إلى الاختصار، والبعد عن التأويل، والتعليل، والتعقيد، وعن سرد الشواهد النحوية .

ـ لم يتعرض ابن جماعة في مختصره لجميع أبواب التسهيل ، فقد ذكر ابن مالك سبعة وسبعين بابًا ، انتقى منها ابن جماعة ما وقع عليه اختياره ؛ حيث أورد منها أربعة وستين بابًا.

ـ قد يورد ابن جماعة استشكالًا من عنده على عبارة التسهيل ، ومن ذلك ما ورد في باب الأحرف الناصبة للاسم الرافعة للخبر حيث قال : "قلت: ولا يخفى ما فيه "[١] ، ولكنه لم يفصل القول في هذا الاستشكال.

وقد يفصل القول في الاستشكال في حواشي المخطوط، ومن ذلك قوله : " قلت : ولنا في هذا المحل استشكال نفيس " ثم عقب في حواشي المخطوط قائلًا : " الإشكال أن الإضافة مطلقًا تقتضي تخصيص المضاف بالمضاف إليه سواء أكانت محضة أو غير محضة "[٢] .

ـ قد يورد مثالًا زيادة عما في التسهيل للتوضيح إذا تطلب الموضع ذلك، ثم ينبه على أنه كلامه بقوله: " قلت"، ومنه قوله في باب الاستغاثة : " وربما كان المستغاث مستغاثًا من أجله تقريعًا وتهديدًا ، قلت: نحو: " يا لزيد لزيد" ؛أي: يا زيد أدعوك لتنصف من نفسك"[٣] .

ـ لم يهتم ابن جماعة بإيراد إعرابات أو توضيح لمعاني المفردات، ولعل ما دفعه إلى ذلك أنه جعل مختصره جامعًا للقوانين المركزة التي تحكم الأبواب التي تعرض لها، فنأى بمختصره عن كل ما فيه تفصيل أو إطالة.

ـ قد يقع لابن جماعة سهو أحيانًا ، فينسب قولًا لغير قائله، كما في باب النسب؛ حيث نسب قولًا للزمخشري[٤] وهو في التسهيل وشروحه للجرمي[٥] .

---

( ١) ينظر التحقيق صـ٤٦.

( ٢) ينظر التحقيق صـ٥٨.

( ٣) ينظر التحقيق صـ ٦٢.

( ٤) ينظر التحقيق صـ ٦٥.

( ٥) ينظر التسهيل صـ٢٦١، المساعد ٣/٣٥٤، تمهيد القواعد ٩/٤٦٨٣ .

ـ تبع ابن جماعة ابن مالك ومن سبقه من النحاة الذين نسبوا للفراء وأكثر الكوفيّين القول بأن (نعم، وبئس) اسمان، وهذه النسبة غير صحيحة ؛ حيث إن نص الفراء في المعاني يؤكد قوله بفعليتهما، وقد قمت بإثبات نص الفراء من كتابه (معاني القرآن)[١].

ـ قد يختصر ابن جماعة العبارة بإجحاف بحيث يسقط من عبارة التسهيل ما يشير إلى أن هذا موضع خلاف، ومن ذلك ما ورد في مسألة إعمال اسم الفاعل المصغر والموصوف؛ حيث ذكر الأمر على إطلاقه، ولم يقيده بما ذكره ابن مالك من قوله" خلافًا للكسائي" [٢] .

ـ قد يكتفي بمجرد التلميح والإشارة مكتفيًا بذلك عن التفصيل والتوضيح، كما في قوله: " وشذ: إياه وإيا الشواب من وجهين" ، ولم يذكر وجهي الشذوذ، بل اكتفى بالإشارة إلى وجود شذوذ[٣] .

## ثانياً: اختياراته في المخطوط

لعل فكر ابن جماعة قد وافق فكر ابن مالك، فانتقى من التسهيل ما وقع عليه اختياره، وقد ظهر ذلك في كثير من مواضع الخلاف التي تعرض لها بالذكر، ويؤيد أن هذا اختياره، أنني قمت بالرجوع لمصنفاته الأخرى؛ فوجدت اختياره في مصنفاته الأخرى يوافق اختياره في هذا المخطوط ومن ذلك اختياره في المسائل الآتية : العامل في المنادى، العامل في الخبر، عامل الرفع في الفعل المضارع ، كون (ظن) وأخواتها داخلة على المبتدأ والخبر وناسخة لهما، عمل اسم الفاعل دون اعتماد، الخلاف في (إنْ)

---

( ١) ينظر التحقيق صـ ٥٢.

( ٢) ينظر التحقيق صـ٥٥.

( ٣) ينظر التحقيق صـ ٦٣.

الواقعة بعد(ما) العاملة عمل (ليس)في نحو( ما إنْ زيدٌ قائمٌ)، الخلاف في الإعراب هل هو لفظي أو معنوي؟، الخلاف في حقيقة كاف التشبيه من حيث الاسمية والحرفية ؛ مما يدل على أن ما تبع فيه ابن مالك ، هو ما بدى له فيه وجه الصواب، فوقع اختياره عليه موافقة لابن مالك ولمن سبقه من النحاة، ولم يكن ذلك لمجرد التقليد والنقل المجرد، ولكن لا نعدم مع ذلك نقله المجرد في بعض المواضع التي تبع فيها ابن مالك وناقض بها اختياره في مصنفاته الأخرى ، ومن ذلك: اختياره مذهب الكوفيين القائل بأن حركة اسم (لا) حركة إعراب لا بناء، وهو مذهب الزجاج، والجرمي، والرماني أيضًا، وهو خلاف قوله هنا بأنها حركة بناء، وكذلك الخلاف في عمل (إنَّ) في الخبر ؛ حيث اختار مذهب الكوفيين القائل بأن الخبر باق على رفعه الذي كان عليه قبل دخول (إنَّ)، وهو مخالف لنقله هنا أنها عاملة في المبتدأ والخبر جميعًا.

**المسائل التي وافق فيها البصريين:**

-الإعراب أصل في الأسماء، فرع في الأفعال[١] .

-الضمير أعرف المعارف[٢] .

- أنَّ المبتدأ والخبر مرفوعان بالابتداء[٣] .

- رافع الفاعل هو الْعَامِل الْمسند إِلَيْهِ من فعل أَو مَا ضُمِّن مَعْنَاهُ[٤] .

---

( ١) ينظر التحقيق صـ٣٩.

( ٢) ينظر التحقيق صـ٤١.

( ٣) ينظر التحقيق صـ٤٤.

( ٤) ينظر التحقيق صـ٤٧.

- الْأَقْرَب من العاملين أَو العوامل أَحَق بِالْعَمَلِ فِي الِاسْم[١] .

- الفعل مشتق من المصدر وفرع عليه[٢] .

-العامل في المفعول معه هو الفعل أو معناه بتوسط الواو التي بمعنى (مع)[٣] .

-(نعم وبئس) فعلان جامدان[٤] .

ـ فعلية أفعل في التعجب[٥] .

ـ حقيقة( ما) التعجبية[٦] .

ـ إعمال صيغ المبالغة [٧] .

ـ عمل اسم الفاعل المصغر [٨] .

ـ إعمال اسم الفاعل غير المعتمد[٩] .

ـ تقديم معمول التابع على المتبوع [١٠]

ـ إعمال ضمير المصدر [١١] .

---

( ١) ينظر التحقيق صـ٤٩.

( ٢) ينظر التحقيق صـ٤٩.

( ٣) ينظر التحقيق صـ٥٠.

( ٤) ينظر التحقيق صـ٥٢.

( ٥) ينظر التحقيق صـ٥٣.

( ٦) ينظر التحقيق صـ ٥٣، ٥٤.

( ٧) ينظر التحقيق صـ٥٥.

( ٨) ينظر التحقيق صـ ٥٥.

( ٩) ينظر التحقيق صـ٥٦.

( ١٠) ينظر التحقيق صـ٥٩.

( ١١) ينظر التحقيق صـ٥٦.

ـ مجيء (في) للظرفية مطلقًا[١] .

ما وافق فيه الكوفيين:

ـ مجيء (مِن) لابتداء الغاية مطلقًا[٢] .

ـ عامل الرفع في الفعل المضارع[٣] .

ـ عمل (إنَّ) في الخبر[٤] .

ـ حركة اسم (لا) النافية للجنس [٥] .

## ثالثاً: الشواهد النحوية في المخطوط

لم يعتمد ابن جماعة على الشواهد في توثيق ما ساقه من القواعد النحوية، فقد ضمن المخطوط ثلاثة شواهد فقط، الأول قول الشاعر: " ثِنْتَا حَنْظَلِ " وهو قطعة من بيت من مشطور الرجز ، والثاني قولهم: ( إياه وإيا الشواب )، والثالث: في نهاية المخطوط في باب الهجاء، وهو قوله تعالى: ﴿ بِأَيِّكُمُ ٱلْمَفْتُونُ ۝٦ ﴾ [٦]

ولعلَّ السبب في قلَّة الشواهد أن الغرض من وضع المختصر هو استيعاب ما بالتسهيل من قواعد أساسية، وتخليصها مما يشوبها من زيادات، فجاء في صورة حدود، وقوانين مركزة، وهذا ما عمد إليه ابن جماعة كما يظهر لنا من العنوان الذي اختاره للمخطوط ، وهو : ( القوانين في النحو) .

---

( ١) ينظر التحقيق صـ٥٧.

( ٢) ينظر التحقيق صـ٥٧.

( ٣) ينظر التحقيق صـ ٦٤.

( ٤) التحقيق صـ٤٥.

( ٥) التحقيق صـ٤٦.

( ٦) الآية (٦) من سورة القلم .

# القسم الثاني: التحقيق

**ويتضمن:**

- **عنوان المخطوط.**
- **وصف المخطوط.**
- **توثيق نسبته.**
- **منهج التحقيق.**
- **نماذج من المخطوط.**
- **النص المحقق.**

## القسم الثاني: التحقيق

### وصف المخطوط، وتوثيق نسبته، ومنهج التحقيق

**عنوان المخطوط**: عُرف المخطوط موضوع التحقيق بـ(القوانين في علم النحو)، وقد ذُكر هذا العنوان في بداية المخطوط، وفي نهايته، كما نسب السيوطي، والحاجي خليفة هذا المخطوط لابن جماعة تحت عنوان (مختصر التسهيل المسمى بالقوانين)[١].

**وصف المخطوط**:

اعتمدت في تحقيق هذا الكتاب على نسخة وحيدة فريدة نفيسة منقولة من خط المؤلف. وفي آخرها إجازة بخط المؤلف للناسِخ: محمد بن أحمد الشهير والده بمولانا زاده السوائي، والمخطوطة محفوظة في مكتبة السلطان أحمد الثالث بتركيا ضمن مجموع برقم: ١٣٣٦، من: ١٧٩ – ١٨٧، وتاريخ نسْخها: يوم الثلاثاء الخامس عشر من شهر رجب من سنة: ٨١١هـ. في حياة المؤلف، تقع في تسع لوحات، في كل لوحة صفحتان، في كل صفحة ستة عشر سطرًا، في كل سطر حوالي اثنتي عشرة كلمة.

وهي نسخة تامة، مكتوبة بخط نسخي جميل وواضح، وقد استخدم نظام الترقيم بالتعقيبة. وهي تخلو من الضبط والتشكيل، بدأت بالبسملة، متبوعة بنسبة المخطوط لابن جماعة، فهي تبدأ بقوله: " بسم الله الرحمن الرحيم . رب تمم بخير يا كريم. قال شيخنا وأستاذنا العالم العلامة أبو المعالي عز الدين محمد بن جماعة. بعد حمد الله تعالى، والصلاة والسلام الأتمان الأكملان على رسوله محمد، وعلى آله، وصحبه أجمعين".

وتنتهي بقوله: " وكتبه محمد بن جماعة حامدًا. وذلك في حادي عَشْرِي رمضان من سنة إحدى عشرة وثمان مائة. مصليًا ومسلمًا".

---

[١] ( ) ينظر بغية الوعاة ١/٦٥، وكشف الظنون ١/٤٠٦.

وهي بها بعض الحواشي والتعليقات التوضيحية، مكتوبة بخط غير واضح.

**توثيق نسبة المخطوط**:

نسبة هذا المخطوط لابن جماعة ثابتة في بدايته، كما وُجد في نهايته ما يؤيد نسبته له، حيث يقول في بدايته: " قال شيخنا وأستاذنا العالم العلامة أبو المعالي عز الدين محمد بن جماعة".

كما جاء في نهاية المخطوط: " وكتبه محمد بن جماعة حامدًا. وذلك في حادي عَشْرِي رمضان من سنة إحدى عشرة وثمان مائة. مصليًا ومسلمًا".

وهذا الكلام ضمن إجازة كتبها ابن جماعة للناسخ الذي نقلها من خط يده.

كما أشارت كتب التراجم إلى هذا المخطوط ضمن تراث ابن جماعة، حيث يقول السيوطي في حديثه عن مصنفاته: " وفي النَّحْو :حَاشِيَة على الألفية لِابْنِ النَّاظِم، حَاشِيَة على التَّوْضِيح لِابْنِ هِشَام..... مُخْتَصر التسهيل الْمُسَمّى بالقوانين"[١].

ونسبه له صاحب كشف الظنون[٢] ، والداودي في طبقات المفسرين[٣] ، وكذلك الزركلي في الأعلام[٤]، ونُسِب له أيضًا في بهجة الناظرين إلى تراجم المتظاهرين من الشافعية البارزين[٥]، كما نسبه له صاحب الموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير والأثرياء والنحو واللغة[٦] .

---

[١] ( ) بغية الوعاة ٦٥/١.

( [٢]) كشف الظنون ٤٠٦/١.

( [٣]) طبقات المفسرين ٩٩/٢.

( [٤]) الأعلام ٥٦/٦ .

( [٥]) بهجة الناظرين صـ ٥٢.

( [٦]) الموسوعة الميسرة ١٩٩٥/٢ .

**منهج التحقيق**:

كان عملي في التحقيق غرضه إخراج النص خاليًا من أخطاء التصحيف، والتحريف، وقد اتبعت في تحقيقي للرسالة الخطوات التالية:

١-قمت بنسخ النص وكتابته وفق القواعد الإملائية، وحرصت أثناء النسخ على الالتزام بعلامات الترقيممع الضبط بالشكل.

٢-خرجت ما في الرسالة من الآيات القرآنية ، والشواهد الشعرية، والأقوال الواردة عن العرب .

٣-قمت بمقابلة المصطلحات بعرضها على المصادر الأصلية.

٤- ضبط ما ورد من آيات قرآنية، مع ذكر رقم الآية، واسم السورة.

٥-التعليق على المسائل المختلفة التي وردت في المخطوط، وتوثيق آراء العلماء قدر المستطاع.

٦-حاولت -قدر الإمكان- توثيق آراء المؤلف من مصنفاته الأخرى.

٧-عنونت للأبواب الموجودة في المخطوط بما عنون به ابن مالك في التسهيل، وهذه العناوين زيادة من التسهيل غير موجودة في المخطوط ، فقد يذكر ابن جماعة العنوان دون ذكر كلمة "باب" ، وقد يدخل في الشرح دون وضع عنوان له ؛ وقد قمت بعمل ذلك ليسير المختصر والشرح على منهج واحد في التبويب والتقسيم ؛ تيسيرًا على القارئ .

٨-ختمت البحث بفهارس فنية.

## الصفحة الأولى

بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر وأعن قال كان استاذنا
العالم العلامة أبو المعالي عز الدين محمد بن جماعة بعد حمد الله تعالى
والصلوة والسلام الإذن الإكرام على رسوله محمد وعلى آله وصحبه أجمعين هذا
كتاب في النحو نأمل أن يسلك الله تعالى بي فيه أبين سالك النحو وأن يعلم الله الكريم
اعتمادي وإليه تفويضي واستنادي وهو حسبي ونعم الوكيل الكلمة لفظ
مستقل بالوضع تحقيقا أو تقديرا أو منوي معه كقدر الكلام ما تقوم
من الكلم إسنادا مفيدا يقصده المتكلم الاسم كلمة يسند إليها
إلى نفسها أو نظيرها الفعل كلمة يسند إليها أبدا لفائدة لعلامة تميز عينه
المسند إليه الحرف كلمة لا تقبل إسنادا وضعا بنفسها ولا بنظيرها
الاسم لفظ يعين مسماه أو معنى اسما أو وصفا الإعراب ما جيء به لبيان
مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف وهو
في الاسم أصل وهو بالحركة والسكون أصل وتنوب عنهما الحرف
والحذف وثبوت النون عن الضمة وليست دليل الإعراب خلافا
للأخفش التثنية جعل الاسم القابل دليل اثنين متفقين في اللفظ
غالبا وفي المعنى على أي بزيادة ألف في آخره رفعا وياء مفتوح ما
قبلها جرا ونصبا بلا نون مكسور ما قبلها نون مكسورة وقد تقدم وتسقط
للإضافة



للإضافة والمصروف أو للتصغير صلة ولزوم الألف مطلقا لغة حارثية
ولا يعني العطف على الضمير دون تشديد أو اضطرار الإتباع تعدد المذكر
أو تصل ظاهرا أو مقدرا والجمع جعل الاسم القابل دليل ما فوق اثنين
كما سبق بعد ظاهرا أو مقدرا وهو المكسور أو بزيادة في الآخر مقدر
اتصالها لغير تعويض وهو الصحيح وإن كان المذكر فالمذهب بالواو
وأو بعد ضمة وفي الجر والنصب بالياء بعد كسرة ما قبلها ولا مفتوحة تكسر
ضرورة وتسقط للإضافة أو المصروف أو للتصغير صلة وربما استعملت
اختيارا قبل لام ساكنة غالبا وليس الإعراب انقلاب الألف والواو
ياء والمقدر في الثلاثة والمعدول إليها عليه مقدر في ملوحا والنون
عوض من حركة الواحد والمن تنوينه والمنها والمن تنوين فصاعدا
خلافا للزاعم ذلك الحروف الثلاثة إعراب والنون لا تقع تنوينا
الإضافة والإفراد وإن كان التصحيح لمؤنث أو المجهول عليه فالمذكر
ألف وتا المعرفة تصغير وعلم ومشاريه ومنادى وموصول وصفا
ودواه وأعرفها ضمير المتكلم ثم ضمير المخاطب ثم العلم ثم ضمير
الغائب الصالح عن إبهام ثم المشاريه والمنادى ثم الموصول ودواه الإشارة
والمضاف بحسب المضاف إليه وقد تعرف المعرف بالجعل مسماها
هو المفيد ويتعلق الحرف

# الصفحة الأخيرة

الحمد لله وحده

بحث على جميع ذلك وهو مسمى التسهيل المسمى
بالقوانين في علم النحو بحث افادة واجادة واعانة وكرورة
واعانة الولد الصالح الكامل الفاضل الفهل الماهر الفقيه الفقيه
بحل الدين ابو الجود محمد بن الامام العالم العلامة
شهاب الدين احمد القاضي نعم المولى هو ولا راده الحنفي الشافعي
تغمده الله تعالى برحمته والرضوان واسكنه بحبوحة الجنان وفي
ادب له كان الله تعالى له ان يرى الدار الدنيا مرتين
اي مكانين اي وقتين ولم يرو شيئا جمع ما يحول وعني رواته
من مصنفات وطلبة من منظوم ومنثور ومنقول ونقول
ما يورث طلبة المعرفة اهل الامر وجنبه بهجة هاذا
وكذا حاشية عشرين فصلا من الفصل عشر ومائة وفصل وسلما



وهذا ما حل من خط الشيخ السيد العالم العلامة
ابو المعالي عز الدين جمال الدين محمد اوباطا

وهذه سيما من الكلس ما تعلقه في الاسات جاء مرام مطوي
العلماء بلا تقاس وقد مسبط مولف من عدد سبب
صغير وكبير وهو الحلم المطول بخاري على العلم وشفا
وكان ما تحت العلامة نظما لعلم نعطا انه حكم الله وجعل
ما في الله وهي مولد نظر ما علم وطعا الله حكم الله ابو موسى
نعطا نصه حالة ممكن قيد في الكبير وهو ما هو
مجمع اول وهو نكر ما يجب العلامة معلوم نظما بدل
من الكبير فلت وفيه سادس وجوه سعده
لن يامل فلت واورد سعد الدين عليه سؤالا يرد
من بيع الازم او صباح حرد وهو لفظه بحث العلامة نظما
الكبير ان انت غار لبلها لوجه الله او على البلد
الصغير نود صباح قد بحث العلامة

## النص المحقق

بسم الله الرحمن الرحيم

**ربِّ تمِّمْ بخيرٍ يا كريم. قال شيخُنا وأستاذُنا العالمُ العلامةُ أبو المعالي عزُّ الدينِ محمدُّ بنُ جَماعةٍ. بعْدَ حمدِ اللهِ تعالى، والصلاةُ والسلامُ الأتمانِ الأكملانِ على رسولهِ محمدٍ، وعلى آلهِ، وصحبهِ أجمعينَ.**

**هذا كتابُ في النحوِ نافعُ إن شاءَ اللهُ تعالى مسمَّى بـ (القَوانِينَ في النَّحوِ)، وعلى اللهِ الكريمِ اعتمادي، وإليه تفويضي واستنادي، وهو حسبي ونعمَ الوكيلُ.**

***((باب شرح الكلمة والكلام وما يتعلق به))***

***الكلمةُ***: **لفظٌ مستقلُ بالوضعِ تحقيقًا أو تقديرًا[١]، أو منويٌّ معَهُ كذلك[٢].**

***الكلامُ***: **ما تَضمَّنَ مِنْ الكَلِمِ إسنادًا[٣] مفيدًا مقصودًا لذاتِهِ[٤].**

---

[١]() مثال اللفظ الدال على مُسمَّاه دلالة متحققة: رجل، ومثال الدَّال تقديرًا أحد جُزأي العلم المضاف نحو: امرئ القيس، فمن حيث المدلول هو كلمة واحدة، ومن حيث التركيب كلمتان؛ لأنَّ المضاف والمضاف إليه لا يكونان إلَّا اسمين. ينظر التذييل ١/١٣.

[٢]() أي: أن تكون الكلمة غير لفظ، لكنه منوي مع اللفظ، فبعض الأسماء لا يُلفظ به، كفاعل (أفعل، وتفعل). ينظر تمهيد القواعد ١/١٣٠.

[٣]( ) الإسناد عبارة عن تعليق خبر بمخبر عنه، أو طلب بمطلوب منه. ينظر التذييل ١/٤٤.

[٤]() احترز من المقصود لغيره كإسناد الجملة الموصول بها أو المضاف إليها، فإنَّه إسناد لم يُقصد هو ولا ما تضمنه لذاته، بل قُصد لغيره، فليس كلامًا. ينظر التذييل ١/٣٧.

***الاسمُ***: **كلمةٌ يُسندُ ما لمَعناهَا إلى نفسِهَا، أو نظيرِهَا[١].**

***الفعلُ***: **كلمةٌ تُسند أبدًا قابلةٌ لعلامةِ فرعيَّةِ المسندِ إليه[٢].**

***الحرفُ***: **كلمةٌ لا تقبلُ إسنادًا وضعيًّا بنفسِها، ولا بنظيرٍ[٣].**

***تنبيه***: **الاسمُ لعينٍ أو معنى؛ اسمًا أو وصفًا[٤].**

## *بابُ إعرابِ الصحيحِ الآخرِ*

***الإعرابُ***: **ما جيءَ بهِ لبيانِ مُقتضى العاملِ من حركةٍ، أو حرفٍ، أو سكونٍ، أو حذفٌ[٥].**

---

(١) (أو نظيرها) مثال ذلك: صَهْ، فهذه لا يصح إسناد ما لمعناها إلى نفسها، وهي أسماء، لكن نظيرها يصح ذلك فيه. ينظر التذييل ١/٤٥.

٢( ) اعترض النحاة على هذا الحد للفعل من وجهين:

الأول: أن الصفات مسندة أبدًا؛ فهي إمَّا أن ترفع ظاهرًا أو مضمرًا.

الثاني: أنَّ هذا القيد قد ضرَّ في خروج بعض الأفعال كالفعل المؤكد والمزيد والمكفوف؛ فإنَّهن قد زايلهنَّ الإسناد. يُنظر: تمهيد القواعد ١/١٥٤، تعليق الفرائد ١/٧٦.

٣( ) قيد بقوله: (ولا بنظير)؛ لأنَّ الأسماء المشار إليها لا تقبل الإسناد الوضعي بنفسها، ولكن تقبله بنظير، والحرف لا يقبله بنفسه، ولا بنظير. ينظر شرح التسهيل لابن مالك ١/١٠.

٤( ) تقسيم الاسم إلى العين والمعنى سبق إليه أبو علي الفارسي في الإيضاح العضدي صـ٦، وقد قسم بعض النحويين الاسم بحسب معناه إلى جوهر كالحيوان، وعرض كالحركة، ومحسوس ومعقول. ينظر التذييل ١/٦٤.

٥( ) هذا الحد مبني على أنَّ الإعراب لفظي، وأنَّه أثر يجلبه العامل، ويؤيد اختيار ابن جماعة هنا تعريفه للإعراب بقوله :" قيل : نفس الحركات اللاحقة آخر المعربات من الأسماء والأفعال ، وعلى هذا الإعراب لفظي" وعليه عدد من النحاة منهم أبو علي، والزمخشري، وابن خروف، وقد ذهب عدد من النحاة إلى أنَّه معنوي، فهو ==

**وهو في الاسمِ أصلٌ [١]، وهو بالحركةِ والسكونِ أصلٌ، وينوبُ عنهما الحرفُ والحذفُ، وتنوبُ النونُ عن الضمةِ، وليستْ دليلَ الإعرابِ**

==

التغيير لعامل لفظًا، وهو ظاهر قول سيبويه في الكتاب، وكذلك ابن عصفور في المقرب، فقد عرفه بأنَّه التغيير العارض للكلم، وهو رأي ابن أبي الربيع ، وأكثر المتأخرين من المغاربة.

يُنظر الكتاب ١٣/١، المقرب ٤٧/١، شرح الجمل لابن خروف ٢٥٨/١، البسيط في شرح جمل الزجاجي صـ١٧١، تمهيد القواعد ٢٢٤/١، الهمع ٥٩/١، أوثق الأسباب صـ ٦.

[١] ( ) كون الإعراب أصلًا في الأسماء فرعًا في الأفعال هو مذهب البصريين؛ لأنَّ الاسم يقبل بصيغة واحدة معاني مختلفة، وهي الفاعلية، والمفعولية، والإضافة، بخلاف الفعل، فإنَّ الإلباس فيه لا يعرض؛ لاختلاف صيغه باختلاف المعاني، وذهب الكوفيون إلى أنَّه أصل فيهما؛ لأنَّ اللبس الذي أوجب الإعراب في الأسماء موجود في الأفعال في بعض المواضع، نحو: لا تأكلِ السمك وتشربَ اللبن، وذهب بعض المتأخرين إلى أن الفعل أحق بالإعراب من الاسم؛ لأنَّه وجد فيه بغير سبب هو له بذاته، بخلاف الاسم فهو له، لا بذاته، فهو فرع.

يُنظر: التذييل ١٢٢/١، تمهيد القواعد ٢٣٠/١، الهمع ٦٢/١.

وقد علق المصنف هنا في حواشي الصفحة بقوله: "وهو الذي عليه الجمهور ، ومنهم من يجعله أصلًا في الفعل فرعًا في الاسم، ومنهم من يجعله أصلًا في كل واحد منهما، والذي يجعل الإعراب أصلًا في الفعل يقول إنَّ الإعراب لأجل اعتوار المعاني، والفعل محل للتغير والاعتوار".

**خلافًا للأخفشِ[١].**

## ***بابُ إعرابِ المثنى والمجموعِ على حَدِّه***

***التثنيةُ***: **جعلُ الاسمِ القابلِ دليلَ اثنينِ متفقينِ في اللفظِ غالبًا، وفي المعنى على رأيٍ [٢]، بزيادةِ ألفٍ في آخرِهِ رفعًا، و(يا) مفتوحٍ ما قبلهَا جرًا ونصْبًا،**

---

[١] ( ) اختلف النحاة في المعرب بالحروف نيابة عن الحركات، كالأسماء الستة، والمثنى، فحروف المد في التثنية والجمع والأسماء الستة حروف إعراب عند سيبويه وأصحابه، وحجتهم أنَّها اسماء معربة، فكان لها حرف إعراب كسائر الأسماء، وذهب الأخفش، والمازني، والمبرد، إلى أنَّها ليست حروف إعراب، وهي دلائل إعراب، وحجتهم أنَّ هذه الحروف تدلّ على الإعراب وحرف الإعراب لا يُدلّ عليه، وأنَّها لو كانت حروف إعراب لبان فيها إعراب، وذهب أبو علي الفارسي وأصحابه إلى أنَّ هذه الحروف هي حروف الإعراب ودوالّ عليه.

ينظر الكتاب ١٧/١، المقتضب ١٥٤/٢، التبيين صـ٢٠٣ وما بعدها، التذييل ١٧٩/١.

[٢] ( ) شرط المثنى أن يكون مفرداه متفقي اللفظ كـ(رجلين)، وأمَّا قوله " غالبًا" فقد احترز به من نحو: القمرين، وهو ليس بمثنى في الحقيقة، وإنَّما هو مثنى في مقتضى اللغة لا الاصطلاح، وأمَّا اتفاق مفردي المثنى في المعنى ففي اشتراطه خلاف:

ذهب جمهور النحاة إلى اشتراطه كما اشترطوا اتفاقهما في اللفظ، وعليه أكثر المتأخرين، فمنعوا تثنية المشترك والمجاز ونحوهما، وذهب بعض النحاة إلى عدم اشتراطه، فأجازوا تثنية المختلفي المعنى كـ"عين ناظرة"، و" عين نابعة"؛ لأنَّ أصل التثنية والجمع العطف، وهو في القبيلين جائز باتفاق، وقد أوثر استعماله في أحدهما فليجز في الآخر قياسًا، وقول المصنف: " على رأي" يُشعر بأنَّ اختياره عدم الاشتراط، وذهب عدد من النحاة منهم ابن عصفور إلى جواز التثنية إن اتفقا في المعنى الموجب للتسمية نحو: (الأحمران).

ينظرشرح الجمل لابن عصفور ٦٨/١، التذييل ٢٢٩/١، وتمهيد القواعد ٣٠٦/١، والهمع ١٥٨/١.

**يليهما (نونٌ) مكسورةٌ فتحُها لغةٌ، وقد تضمُّ[١]، وتَسقُطُ للإضافةِ، وللضرورةِ، أو لتقصيرِ صلةٍ، ولزومُ (الألفِ) لغةٌ حارثيةٌ[٢]، ولا يُغنِي العطفُ عن التثنيةِ دونَ شذوذٍ أو اضطرارٍ إلا مع قصدِ التكثيرِ، أو فصلٍ ظاهرٍ أو مقدرٍ.**

***والجمعُ***: **جعلُ الاسمِ القابلِ دليلَ ما فوقَ اثنينِ كما سبقَ بتغييرٍ ظاهرٍ، أو مقدرٍ، وهو التكثيرُ، أو بزيادةٍ في الآخرِ مقدرٍ انفصالُها، لغيرِ تعويضٍ، وهو التصحيحُ.**

---

[١] ( ) الشائع في نون المثنى وما حمل عليه أنها مكسورة، وإنَّما حركت لالتقاء الساكنين، وحركت بالكسر للفرق بينها وبين نون الجمع، وفتحها بعد الياء لغة لقوم من العرب، وأجاز الكسائي والفراء فتح نون المثنى في حالتي النصب والخفض، ونصا على أن ذلك لا يجوز مع الألف، وزعم الكسائي أن فتحها لغة لبني زياد بن فقعس، وقال الفراء: هي لغة لبعض بني أسد، ومذهب البصريين أنَّه لا يجوز فيها إلا الكسر، وعليه كلام العرب، وحكى ابن جنِّي أنَّ بعض العرب يضم نون المثنى.

ينظر ليس في كلام العرب لابن خالويه صـ٣٣٤، شرح المفصل لابن يعيش ١٩٠،١٩١/٣، شرح التسهيل لابن مالك ٦١/١، التذييل والتكميل ٢٣٨/١، أوضح المسالك ٨٢/١، الهمع ١٨٠/١.

[٢] ( ) لغة بني الحارث بن كعب إلزام المثنى الألف في جميع الحالات، ووافقهم في ذلك بنو الهجيم وبنو العنبر أجروا المثنى مجرى الاسم المقصور، ومنه قول الشاعر: إنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا قَدْ بَلَغَا فِي المَجْدِ غَايَتَاهَا

قيل : وهذه اللغة هي القياس؛ إذ كانت الألف إنَّما اجتلبت للدلالة على الاثنين لا لذلك، وللرفع إذ كان الإعراب إنَّما يستحق بالتركيب والألف سابقة عليه.

ينظر معاني القرآن للكسائي صـ١٩٣، معاني القرآن للفراء ١٨٤/٢، الحجة في القراءات السبع لابن خالويه صـ٢٤٢، تعليق الفرائد ٢٠٣/١، ٢٠٤، تمهيد القواعد ٣١٨/١.

**وإنْ كانَ لمذكرٍ فالمزيدُ في الرفعِ (واوٌ) بعد ضمةٍ، وفي الجرِّ والنصبِ (ياءٌ) بعد كسرةٍ، يليهُمَا**

**(نونٌ) مفتوحةٌ تكسرُ ضرورةً، وتَسْقطُ للإضافةِ، أو للضرورةِ، أو لتقصيرِ صلةٍ[١]، وربما سقطتْ اختيارًا قبلَ لامٍ ساكنةٍ[٢] غالبًا[٣].**

**وليس الإعرابُ انقلابَ الألفِ والواوِ ياءً[٤]، ولا مقدرًا في الثلاثةِ[٥]،**

---

[١] ( ) سقوط النون لتقصير الصلة كقراءة من قرأ: ﴿ وَٱلْمُقِيمِى ٱلصَّلَوٰةِ ﴿٣٥﴾ ﴾ سورة الحج/ الآية ٣٥) بالنصب، وهي قراءة ابن أبي إسحاق، والحسن، ورويت عن أبي عمرو، فحذفت النون تخفيفًا، لا لتعاقبها الإضافة.

ينظر المحتسب ٨٠/٢، تمهيد القواعد ٣٤٣/١.

[٢] ( ) منه ما حكاه ابن جني من قراءة بعض الأعراب بالنصب: قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ إِنَّكُمْ لَذَآئِقُوا۟ ٱلْعَذَابِ ٱلْأَلِيمِ ﴾ ﴿٣٨﴾ سورة الصافات/ الآية ٣٨). المحتسب ٢/ ٨١.

[٣] ( ) احترز بقوله: غالبا من سقوطها في الاختيار دون لام ساكنة، كقراءة الأعمش : "وَمَا هُمْ بِضَارِّي بِهِ مِنْ أَحَدٍ" ، وقد ذكر ابن جني أن حذف النون هاهنا من أبعد الشواذ، ينظر المحتسب ١٠٣/١، تمهيد القواعد ٣٤٥/١.

[٤] ( ) هو ظاهر قول الجرمي، والمازني، و ابن عصفور، وهذا بناء على أنَّ الإعراب معنوي لا لفظي، وهو ترك العلامة، ينظر شرح الجمل لابن عصفور ٣٢/١، الهمع ١٧٨/١.

[٥] ( ) نسب هذا المذهب للخليل وسيبويه ، وقول سيبويه في الكتاب يفيد قوله بخلاف ذلك ؛ حيث قال :" واعلم أنك إذا ثنَّيت الواحدَ لحقتْه زيادتان: الأولى منهما حرف المد والين وهو حرف الإعراب غير متحرِّك ولا منوَّن....، وإذا جمعتَ على حدَّ التثنية لحقتْها زائدتان: الأولى منهما حرف المد والين، والثانية نون. وحال الأولى في السكون وتركِ التنوين وأنّها حرف الإعراب، حال الأولى في التثنية"، ينظر الكتاب ==

**ولا مدلولًا بها عليهِ، مقدرًا في مَتلُوِّهَا[١]، ولا النونُ عوضٌ من حركةِ الواحدِ[٢]، ولا من تنوينه[٣]، ولا منهما[٤]، ولا مِنْ تنوينِ فصاعدًا، خلافًا لزَاعِمِي ذلك[٥]، بل الأحرفُ الثلاثةُ إعرابٌ[٦]، والنونُ لرفعِ توهّمِ الإضافةِ أو الإفرادِ، وإن كان التصحيحُ لمؤنثٍ أو محمولٍ عليه فالمزيدُ ألفٌ وتاءٌ.**

---

==

١٧/١، ١٨، بينما نسب إليه في توضيح المقاصد ٣٣٠/١،المساعد على تسهيل الفوائد ٤٧/١.

[١] ( ) ذهب الأخفش، والمبرد ، والزيادي، وقيل: المازني إلى أنَّ حركات الإعراب مقدرة فيما قبل الألف والواو والياء، وهذه الحروف دلائل إعراب، ومنع من ظهور الإعراب شغل ما قبل هذه الحروف بالحركات التي اقتضتها الحروف، وللمبرد نص صريح في موضع آخر من المقتضب يصرح فيه بقوله:". وإذا ثنيت الواحد ألحقته الفا ونونا في الرفع أما الألف فإنها علامة الرفع، وأما النون فإنها بدل من الحركة والتنوين اللذين كانا في الواحد"، وهذا يناقض قوله في موضع آخر من الكتاب أنها دلائل إعراب، ينظر المقتضب ٥/١، ١٥٢/٢، ارتشاف الضرب ٦٦٩/٢، تمهيد القواعد ٣٤٨/١.

[٢] ( ) ذهب الزجاج إلى أنَّ النون عوض من حركة الواحد. ينظر ارتشاف الضرب ٥٧٠/٢، التذييل ٢٩٥/١، تعليق الفرائد ٢٢٧/١.

[٣] ( ) هو قول ابن كيسان، وروي عن الزجاج، وابن ولاد. ينظر الموفقي في النحو صـ ١٠٨.، ارتشاف الضرب ٥٧٠/٢، التذييل ٢٩٥/١ ، تعليق الفرائد ٢٢٧/١.

[٤] ( ) روي عن الفارسي، وهو اختيار ابن طاهر، وأبي موسى، وأبي الفتح. ينظر ارتشاف الضرب ٥٧٠/٢،التذييل ٢٩٧/١،٢٩٦، تعليق الفرائد ٢٢٨/١.

[٥] ( ) هذا مذهب ثعلب، حيث ذهب إلى أنها عوض من تنوينين فصاعداً، فتكون عوضاً من تنوينين في التثنية، وعوضاً من أكثر في الجمع، ينظر التذييل ٢٩٧/١، تعليق الفرائد ٢٢٨/١.

[٦] ( ) ما اختاره ابن جماعة هنا تابعًا لابن مالك فيه هو مذهب الكوفيين وقطرب، ونسب لسيبويه ، ينظر الكتاب ١٧/١، الإنصاف ٢٩/١، تمهيد القواعد ٣٤٨/١ .

## بابُ المعرفةِ والنَّكرةِ

**المعرفةُ** : مضمرٌ، وعلمٌ، ومشارٌ بهِ، ومُنَادَى، ومَوصُولٌ، ومُضافٌ، وذو أداةٍ، وأعرفُها: ضميرُ المُتكلمِ، ثمَّ ضميرٌ المُخَاطَبِ، ثمَّ العلمُ، ثمَّ ضميرُ الغائبِ السالمِ عن إبهامٍ، ثمَّ المشارُ بهِ، والمُنَادَى، ثمَّ الموصولُ، وذو الأداةِ، والمضافُ بحسبِ المُضَافِ إليهِ[١]،

وقدْ يَعرضُ للمَفُوقِ[٢] ما يَجعلُهُ مُسَاويًا أو فَائِقًا.

**والنكرةُ**: ما سوى المعرفةِ [٣].

---

[١] ( )اختلف النحاة في أعرف المعارف: فمنهم من ذهب إلى أنَّ المضمر أعرفها، وهو مذهب سيبويه والجمهور، وهو ما انتهجه ابن جماعة في ترتيبه هنا تابعًا لابن مالك، ومنهم من ذهب إلى أنَّ العلم أعرفها، وهو قول الصيمري، وأبي حيان، وعزي إلى الكوفيين, وحجتهم أنَّ اسم العلم جزئي وضعًا واستعمالًا، وباقي المعارف هي كليات وضعًا جزئيات استعمالًا، ومنهم من ذهب ==إلى أنَّ اسم الإشارة أعرفها، ونسب لابن السراج، ومنهم من ذهب إلى أنَّ المعرف بـ(أل) أعرفها؛ لأنَّه وضع لتعريفه أداة، وغيره لم يوضع له أداة ، ينظر المفصل صـ٢٤٥، التذييل ١١٢/٢، ١١٣.

[٢] )علق عليه في الهامش بقوله: " هو المنحط رتبته في المعرفة " .

[٣] ) قال في الهامش : " النكرات سبعة : معلوم ، ثم شيء، ثم موجود، ثم جسم ، ثم حيوان، ثم إنسان، ثم رجل " .

## بابُ المضمرِ

**المضمرُ**: الموضوعُ لتعيينِ مُسمَّاهُ مُشعرًا بتكلُّمِهِ، أو خِطابِهِ، أو غَيبتِهِ، فمنهُ واجبُ الخَفَاءِ[١]، ومنهُ جَايزُ[٢] الخَفَاءِ[٣].

## بابُ الاسمِ العلمِ

**العلمُ**:المخصوصُ مطلقًا غَلبَةً أو تعليقًا بمُسمَّى غيرِ مُقدَّرِ الشَّياعِ، أو الشائعُ الجاري مجراهُ[٤]، وما استُعمِلَ قبلَ العَلَميةِ لغيرِهَا مَنقولٌ منهُ،

---

[١] ( )لوجوب استتار الضمير مواضع: أحدها: فعل الأمر إذا كان للواحد لا للاثنين ولا الجماعة وللمذكر لا للمؤنث، والثاني: الفعل المضارع ذو الهمزة الدالة على المتكلم وحده، أو النون الدالة على المتكلم ومعه غيره، أو وحده مع قصد التعظيم، والثالث: الفعل المضارع ذو التاء بشرط أن يكون للواحد المخاطب. ينظر المقاصد الشافية ٢٧٨/١.

[٢] ( ) المثبت (جايز) والصحيح (جائز) بالإعلال ، كما في نحو : قائل ، وبائع، وفي تحقيق هذه القاعدة يقول ابن السراج:" وتبدل من الألف المنقلبة ومن الألف الزائدة إذا وقعت بعد ألف، وذلك "فاعل" إذا اعتل فعل منه نحو: قام فهو قائم، وباع فهو بائع، ومن شأنهم إذا اعتل الفعل أن يعل اسم الفاعل الجاري عليه، وكان أصل قام: قوم، وأصل باع: بيع ،فأبدلت الياء والواو ألفين ،فلما صرف منه فاعل وقعت الألف بعد ألف، فلم يمكن النطق بهما؛ لأنهما ساكنتان والألف لا تتحرك، فقلبت همزة" ، ينظر الأصول في النحو٢٤٥/٣، وتنظر القاعدة في المنصف لابن جني( شرح كتاب التصريف للمازني صـ ٢٨٠.

[٣] ( ) الجائز الخفاء هو الضمير المرفوع بفعل المفرد مذكرًا كان أو مؤنثا، والمرفوع باسم فعل بمعناه كـ(هيهات). ينظر المقاصد الشافية ٢٨١/١.

[٤] ( ) علق في الحاشية بقوله:" أي : مجرى المتعلق بمسمى غير مقدر الشياع" ، وهو توضيح منه للعبارة.

وما سواهُ مُرْتَجلٌ[١].

## بابُ الموصولِ

**الموصولُ**: من الأسماءِ ما افْتقَرَ أبدًا إلى عَائدٍ، أو خَلفِهِ، وجملةٍ صريحةٍ أو مؤولةٍ غيرِ طلبيةٍ، ولا إنشائيةٍ، ومن الحروفِ ما أُوِّل معَ ما يلِيهِ بمَصْدرٍ[٢]، ولم يحتَجْ إلى عائدٍ.

والموصُولُ والصِّلةُ كجُزئَي اسمٍ، فلهُمَا مالهُمَا من ترتيبٍ، ومَنعِ فصْلٍ بأجنبيٍّ إلا ما شَذَّ، فلا يُتبعُ الموصولُ، ولا يُخبرُ عنهُ، ولا يُستثنى منه قبلَ تمامِ الصِّلةِ أو تقديرِ تمامِهَا.

## بابُ اسمِ الإشارةِ

**اسمُ الإشارةِ**: ما وُضِعَ لمُسمًّى وإشارةٍ إليهِ، وقد ينوبُ ذُو البُعدِ عن ذِي القُربِ لعظمةِ المُشِيرِ أو المُشَارِ إليهِ[٣]، وذُو القُربِ عن ذِي البُعدِ

---

[١] ( )ينقسم العلم إلى منقول وهو ما استعمل قبل العلمية لغيرها، ومرتجل وهو ما استعمل من أول الأمر علمًا. ينظر أوضح المسالك ١/١٣٠.

[٢] ( ) الموصول الحرفي : ما أوِّل مع ما يليه بمصدر ولم يحتج إلى عائد. ينظر الأشباه والنظائر لتاج الدين السبكي ٢/٢٣٧.

( ٣) من نيابة ذي البعد عن ذي القرب لعظمة المشير قوله تعالى ﴿ وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ ﴿١٧﴾ )(طه/الآية ١٧). ومن نيابته عنه لعظمة المشار إليه قوله تعالى ﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبِّى ﴿١٠﴾ ﴾(الشورى/١٠) ، ومنه قول امرأة العزيز مُشِيرةً إلى يوسف عليه السلام ﴿فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِى لُمْتُنَّنِى فِيهِ﴾ (يوسف/٣٢)، ينظر شرح التسهيل لابن مالك ١/٢٤٩. ارتشاف الضرب ٢/٩٨٠، التذييل والتكميل ٣/٢٠٧، المساعد على تسهيل الفوائد ١/١٩١، تمهيد القواعد ٢/٨١٢، تعليق الفرائد ٢/٣٤٣،٣٤٢.

لحكايةِ الحَالِ(١).

## بَابُ المُعَرَّفِ بالأدَاة

**المعرَّفُ بـالأداة**: وهـي ( أَلْ) لا الـلامُ وحدَهَا، وفاقًا للخليلِ وسِيبويهِ(٢)، وقد تَخلُفُها (أَمْ)، وليستِ الهمزةُ زائدةً خلافًا لسيبويهِ(٣)، فإن عُهِد مَدلولُ مَصْحوبِهَا بحُضُورٍ حسِّيٍّ أو عِلمِيٍّ فهِي عهدِيَّةٌ، وإلا فجِنسِيَّةٌ، فإنْ خَلَفَها

---

(١) ومن نيابة ذي القرب عن ذي البعد لحكاية الحال قوله تعالى ﴿كُلًّا نُّمِدُّ هَٰٓؤُلَآءِ وَهَٰٓؤُلَآءِ مِنۡ عَطَآءِ رَبِّكَ﴾ (الإسراء/٢٠)) وقوله تعالى:﴿ فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيۡنِ يَقۡتَتِلَانِ هَٰذَا مِن شِيعَتِهِۦ وَهَٰذَا مِنۡ عَدُوِّهِۦۖ ١٥ ﴾(القصص/١٥)، ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢٤٩/١، ارتشاف الضرب ٩٨٠/٢، التذييل والتكميل ٢٠٧/٣، ، تمهيد القواعد ٨١٢/٢، تعليق الفرائد ٣٤٢،٣٤٣/٢.

(٢) اختلف النحاة في تعيين المعرف على مذاهب: الأول: وهو مذهب الخليل أنَّ المعرف هو (أل) برمتها، والألف أصلية، لا زائدة، والثاني: وهو مذهب سيبويه أنَّ المعرف هو "أل" برمتها، والألف زائدة، وهو المذهب الأول الذي اختاره ابن جماعة دون نظر لنوع الألف، والثالث: أنَّ المعرف هو اللام وحدها، والرابع: وهو مذهب المبرد أنَّ المعرف هو الألف وحدها واللام زائدة فرقًا بين همزة الاستفهام والهمزة المعرفة.

ينظر الكتاب ٣٢٥/٣، هامش أوضح المسالك ١٨٠/١، تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ٨٥١/٢، التصريح ١٧٩/١.

(٣) ذهب سيبويه إلى أنَّ الهمزة زائدة ، والخليل إلى أنَّها همزة قطع لكن لما كثر استعمالها أسقطوها في الدرج، وذهب ابن مالك إلى أنَّ الهمزة ليست زائدة مستدلًّا بأنَّ هذا تصدير زيادة فيما لا أهلية فيه للزيادة وهو الحرف، وأنَّه وضع لكلمة مستحقة للتصدير على حرف واحد ساكن ولا نظير لذلك، وأنَّه افتتاح حرف بهمزة وصل، ولا نظير لذلك، ولزوم فتح همزة الوصل بلا سبب ولا نظير لذلك. ينظرالكتاب ٣٢٤،٣٢٥/٣، تمهيد القواعد ٨١٩/٢، المقاصد الشافية ٤٩٧/٨، ٤٩٨.

(كُلٌّ) دونَ تجوُّزٍ فهي للشُمُولِ مُطلقًا، ويُستَثْنَى من مَصحوبِهَا، فإنْ خَلَفَها تَجوُّزًا فهي لشمولِ خصائصِ الجنسِ مُبالغَةً.

## بابُ المُبتدأ

**المُبْتَدَأ**: وهو ما عُدِمَ حقيقةً أو حُكمًا عَامِلًا لَفْظيًّا من مُخبَرٍ عنهُ، أو وصفٍ سابقٍ رافعٍ ما انفصلَ وأغْنَى، والابتداءُ كونُ ذلك كذلك[١]، وهو يرفعُ المبتدأَ، أو المبتدأَ والخبرَ[٢]، خلافًا لمن رفعهُمَا بهِ، أو بتجرُّدِهِما للإسنادِ، أو رَفَع بالابتداءِ المُبتدأَ وبهما الخبرَ، أو قال ترافعَا[٣].

## بابُ الأفعالِ الرافعةِ الاسمَ الناصبةِ الخبرَ

**الأفعالُ الرافعةُ الاسمَ الناصبةُ الخبرَ**: فبلا شرطٍ ( كانَ، وأضْحَى، وأَصبَحَ، وأمْسَى، وظَلَّ، وباتَ، وصَارَ، وليْسَ، وصلةٌ لـ"ما" الظرفيّةِ: دَامَ،

---

(١) قال أبو حيان معلقًا على هذه العبارة :" وقوله: والابتداء كون ذلك كذلك، ذلك: إشارة إلى ما عدم عاملًا لفظيًا، وكذلك: إشارة إلى القيود التي قيد بها كل واحد من المخبر عنه ومن الوصف".

(٢) يؤيد ما ذكره هنا قوله في كتابه "أوثق الأسباب :أن العامل في الخبر معنوي، ينظر أوثق الأسباب صـ ٢١.

(٣) ذهب أئمة البصرة إلى أنَّ المبتدأ مرفوع بالابتداء، والخبر مرفوع بالمبتدأ، وذهب عدد من النحاة إلى أنَّ المبتدأ والخبر يترافعان، أي: يعمل كل واحد منهما الرفع في الآخر، نسبه الأنباري وابن مالك للكوفيين، و ذهب بعض النحاة إلى أنَّ المبتدأ يرتفع بما في النفس من معنى الإخبار عنه، كما يرى بعض النحاة أنَّ الابتداء رفع المبتدأ، والابتداء والمبتدأ جميعًا رفعا الخبر، كما قيل إنَّ الابتداء رافع للمبتدأ والخبر جميعًا، قاله الأخفش، وأجازه الفارسي

يُنظر: معاني القرآن للأخفش ٩/١، المسائل المنثورة صـ٧٩، التبصرة ١٠٠/١ ، البيان في شرح اللمع ص٩٠، أسرار العربية صـ٥٥، الإنصاف صـ٤٠.

**ومنفيةٌ بثابتِ النَّفْيِ مذكورٍ غالبًا[١] متصلٍ لفظًا أو تقديرًا[٢]، أو مطلوبةُ النفيِ: زالَ -ماضي يزالُ- وانفَكَّ، وبَرِحَ، وفَتِئَ، وفَتَأَ، أَفْتَأَ).**

**أَلْحَقَ الحجازيون بـ(ليسَ) (مَا) النافيةِ[٣]، بشرطِ تَأخُّرِ الخبرِ وبقاءِ نفيهِ، وفَقْدِ (إنْ)، وعدمِ تَقدُّمِ غيرِ ظرفٍ أو شِبْهِهِ من معمولِ الخبرِ، و(إنْ) المشارُ إليها زائدةٌ كافَّةٌ لا نافيةٌ[٤]،**

---

(١) قال في الحاشية : " قوله : (غالبًا ) يحذر من القليل الذي حذف منه ذلك وأريد ، مثل : تنفك تسعى؛أي: ما تنفك " .

(٢) قال في الحاشية:" قوله :أو تقديرًا ، مثاله: ولا أَرَاها تَزَالُ ظالِمَةً"، وهنا استشهد ابن جماعة في تعليقه بصدر بيت من المنسرح لابن هرمة ، وعجزه: "تُحدِثُ لي قرحةً وتَنْكَؤُها"، والشاهد فيه:الفصل بين لا النافية وتزال ، وقيل: لا فصل، وإنما هناك (لا )مقدرة قبل الفعل ولا الأولى زائدة، ينظر البيت في ديوان ابن هرمة صـ٤٨، شرح التسهيل لابن مالك ٣٣٥/١، ارتشاف الضرب ١٣٦١/٣، تمهيد القواعد١٠٧٤/٣، الهمع ٣٣٠/٢.

٣)الإلحاق هو مذهب البصريين، وقال الكسائي: هي لغة أهل تهامة، وقد جاء النصب في أفصح الكلام، قال تعالى:﴿ فَمَا مِنكُم ٣( مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَٰجِزِينَ ﴿٤٧﴾ ﴾ (الحاقة/ ٤٧)، ومذهب غير أهل الحجاز هو إهمالها، وحجتهم أنَّها غير مختصة، فلا تستحق عملًا كما لا تستحقه (هل) وغيرها من الحروف التي ليست مختصة.

ينظر الكتاب ٥٧/١، التذييل ٢٥٥/٤، تمهيد القواعد ١٩١/٣.

(٤) اختياره هنا يوافق اختياره في كتابه أوثق الأسباب حيث قال في (ما إنْ زيد قائم):" (ما)نافية ، و(إن) زائدة، وزعم الكوفيون أن (إن) هي النافية جيء بها بعد(ما) توكيدًا، والذي زعموه مردود لوجهين: أحدهما:أنها لو كانت نافية مؤكدة لم تغير العمل كما لا يتغير بتكررها، وثانيها: أن العرب قد استعملت (إن) زائدة بعد (ما)الموصولة الاسمية والمصدرية التوقيتية ؛لشبهها في اللفظ ب(ما) النافية ، فلو لم ==

خلافًا للكوفيين[١].

وليس النصبُ بعد (ما) لسقوطِ حرفِ الجرِّ خلافًا للكوفيين.

## بابُ أفعالِ المُقَاربةِ

**أفعالُ المُقاربةِ**: منها للشروعِ في الفِعْلِ: (طَفِق، وطَبِقَ، وجَعَل، وأخَذَ، وعلِقَ، وأنْشَأَ، وهَبَّ، وقامَ)، ولمقاربتِهِ: (هَلهَلَ، وكَادَ، وكَرُبَ، وأَوشَكَ، وألَمَّ، وأَولَى)، ولرجائهِ: ( عَسَى، وحَرَى، واخْلَولَقَ)، وقد تردُ (عَسَى) إشْفَاقًا.

وتُنْفَى (كاد) إعلامًا بوقوعِ الفعلِ عَسِيرًا، أو بعدمِهِ وعدمِ مُقاربتِهِ، ولا تُزَادُ خِلافًا للأخفشِ[٢]، واستُعْمِلَ مُضَارعُ (كاد) ، و(أوشَكَ)، ونَدَرَ اسمُ فَاعِلِ (كادَ)، و(أوشَكَ)[٣].

---

==

تكن المقرونة ب(ما) النافية زائدة لم يكن لزيادتها بعد الموصولتين مسوغ ، قلت : وعندي في الدليل نظر واضح فعليك به"، ينظر أوثق الأسباب ١٩١،١٩٠.

[١] ( ) ذهب الكوفيون إلى أن (إنْ) نافية جيء بها للتوكيد، ورُدَّ بما ورد في العبارة السابقة لابن جماعة في هامش (١). ينظر التذييل ٢٦١/٤، تمهيد القواعد ١١٩/٣.

[٢]() زعم الأخفش أنَّ (كاد) قد تزاد، واستدلَّ بقول الله تعالى :﴿ إِنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا ﴾( طه/١٥). ، والجمهور تأوَّلوا الآية على معنى: أكاد أخفيها، فلا أقول : هي آتية . الهمع ٤٧٣/١.

[٣] ( ) قال في الحاشية : " كاد فيها مذاهب : أحدها : أن يلزم من نفيها الثبوت ومن ثبوتها النفي ، والثاني : أن يلزم من نفيها النفي مع مقاربة أن يفعل، ومن ثبوتها الثبوت مع مقاربة : أن لا يفعل ، والثالث: أن يلزم من نفيها النفي ومن ثبوتها الثبوت، وأما المقاربة أو اللامقاربة فيستفاد من خارجها لا من نفسها " ، ينظر في ذلك التذييل ٤/ ٣٦٧، ٣٦٨،، تمهيد القواعد ٣/ ١٢٨٤، وما بعدها .

## بَابُ الأحرفِ الناصبةِ الاسمَ الرافعةِ الخبرَ

**الأحرفُ الناصبةُ الاسمَ الرافعةُ الخبرَ[١]: (إنَّ) للتَوكيدِ[٢]، و(لكنَّ) للاستدراكِ، و(كَأنَّ) للتشبيهِ، وللتحقيقِ أيضًا على رأيٍ[٣]، و(لَيْتَ) للتمنِّي، و(لَعَلَّ) للترجِّي، وللإشفاقِ[٤]، والتعليلِ، والاستفهامِ.**

**ولَهُنَّ شَبَهٌ بـ(كانَ) الناقصةِ في لزومِ المبتدأِ والخبرِ والاستغناءِ بهِمَا، فعملتْ عملَهَا مَعكوسًا ليكُونا معهنَّ كمفعولٍ قُدِّم، وفاعلٍ أُخِّر تنبيهًا على الفرعيَّة، ولأنَّ معانيهَا في الأخْبارِ، فكانت كالعُمَدِ، والأسماءُ كالفضَلاتِ، قلتُ: ولا يَخْفَى مَا فيهِ[٥].**

---

(١) قوله هنا يفيد عمل (إنَّ) وأخواتها في المبتدأ والخبر، وهو بخلاف ما اختاره في كتابه من أن(إنَّ) غير رافعة للخبر، بل هو باقٍ على رفعه الذي كان عليه، وهو قول الكوفيين ينظر الهمع ١/٤٩٠، أوثق الأسباب صـ٢٦٧.

(٢) أسقط (أنَّ) المفتوحة وعلق في الحاشية قائلًا:" وإنما لم يذكر(أنَّ) المفتوحة ؛ لأنهافرع(إنَّ)المكسورة".

(٣) يرى الكوفيون والزجاجي أنَّها تأتي للتحقيق والوجوب، واستدلُّوا بقول الحارث بن خالد المخزومي من الوافر:

فَأصْبح بطْنُ مكّة مُقْشَعِراً  كأنّ الأَرْض لَيْسَ بهَا هِشامُ

ينظر الهمع ١/٤٨٦.

(٤) قال في الحاشية : " والترجي : طلب وقوع الفعل ،و الإشفاق : طلب عدم وقوع الفعل ، والفرق بين التمني والترجي: أن التمني يكون لحصول البعيد، والترجي لحصول القريب، وربما دخلت(ليت) على غير المستحيل، و(لعل) لا تدخل على المستحيل".

(٥) قال في الهامش موضحًا اعتراضه :" أي: من أن الأسماء لم كانت كالفضلات؟ ".

## بابُ (لا) العاملةِ عملَ (إنَّ)

**لا العاملةُ عملَ (إنَّ)**: إذا لم تُكرَّرْ (لا)، وقُصِدَ خُلُوصُ العُمومِ باسمٍ نكرةٍ يليهَا غيرِ معمولٍ لغيرِهَا، عمِلتْ عملَ (إنَّ)، إلَّا أنَّ الاسمَ إنْ لم يكنْ مُضَافًا ولا شَبِيهًا به رُكِّب معَها، وبُنِي[١] على ما كان يُنصَبُ بهِ[٢]، ورَفْعُ الخبرِ إن لم يُركَّبْ الاسمُ مع (لا) بهَا عندَ الجَميعِ، وكذا مع التركِيبِ على الأصحِّ[٣]، قُلتُ: وفي التفرقةِ شَيءٌ[٤].

---

(١) قوله هنا يخالف اختياره في أوثق الأسباب ؛ حيث اختار مذهب الكوفيين القائل بأن حركة اسم (لا) حركة إعراب لا بناء، وهو مذهب الزجاج، والجرمي، والرماني أيضًا، بينما ذهب البصريون إلى أنها فتحة بناء كما ذكر هنا ،ينظر التبيين عن مذاهب النحويين صـ ٣٦٢، التصريح بمضمون التوضيح ٣٤٢/١، أوثق الأسباب صـ١٧١.

(٢) قال في الحاشية : " أما إذا كررت (لا) ففيها خمسة أوجه ، كما في : لا حول ولا قوة إلا بالله " .

(٣) أجمع النحاة على أنَّ (لا) هي الرافعة للخبر عند عدم التركيب، وأمَّا في التركيب فكذلك عند الأخفش، والمازني، والمبرد، والسيرافي، وصححه ابن مالك إجراء لها مجرى (إنَّ)، وقيل: إنَّها لم تعمل فيه شيئًا، بل (لا) مع النكرة في موضع رفع على الابتداء، والمرفوع خبر المبتدأ، ونسب لسيبويه. ينظر التبيين عن مذاهب النحويين صـ٣٦٨، الجنى الداني صـ ٢٩١، الهمع ٦٢٩/١.

(٤) قال في الحاشية : " أي : لما كانت (لا) إذا ركبت وقع الخلاف في أنها تعمل أو لا تعمل ، وفي الإفراد وقع الإجماع على عملها إلا أن يقال: حال التركيب ضعف عملها " .

**وإذا عُلِمَ كَثُرَ حذفُهُ عندَ الحجازيين، ولم يُتلفَّظْ بهِ عندَ التميميين(١)، ورُبَّما أُبقِي وحُذِفَ الاسمُ(٢).**

## بابُ الأفعالِ الداخلةِ على المبتدأِ والخبرِ

**الأفعالُ الداخلةُ على المبتدأِ والخبرِ الداخلُ عليهِما (كَانَ)، والمُمتَنعُ دخولُهَا عليهِما؛ لاشتمالِ المبتدأِ على استفهامٍ(٣)، فتنصبُهُما مفعولين(٤)،**

---

(١) قال ابن يعيش في حذف خبر(لا) :"اعلم أنهم يحذفون خبر "لا" من "لا رجل ولا غلام"، و"لا حول ولا قوة"، ....، ويجوز إظهار الخبر، نحو: "لا رجل أفضل منك"، و"لا أحد خير منك"، هذا مذهب أهل الحجاز، وأما بنو تميم فلا يجيزون ظهور خبر "لا" ألبتة، ويقولون هو من الأصول المرفوضة، ويتأولون ما ورد من ذلك، فيقولون في قولهم: "لا رجل أفضل منك": إن "أفضل" نعت لـ "رجل" على الموضع. وكذلك "خير منك" نعت لـ "أحد" على الموضع " ، ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٢٦٥/١.

(٢) كما في قولهم : لا عليك ؛ أي : لا بأس عليك،وهو مقصور على السماع الذي يُحفظ، ولا يقاس عليه ، ينظر المفصل في صنعة الإعراب صـ١١١،التذييل ٢٤٥/٥.

(٣) الممتنع دخول (كان) عليه ويجوز دخول أفعال هذا الباب عليه وهي(ظن وأخواتها) : نحو: أيهم أفضل ، فيقال: أيهم ظننت أفضل ، ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٧٢، ارتشاف الضرب ٢٠٩٧/٤ ،

(٤) قوله هنا يوافق قوله في أوثق الأسباب:"أن (ظن) وأخواتها داخلة على المبتدأ والخبر، وأنها من نواسخ الابتداء، ، وهذا مذهب الجمهور ، ومذهب السهيلي: أنها ليست داخلة عليهما، بل هي مع مفعوليها كأعطى في أنها استعملت معهما ابتداءً، ومذهب الفراء: أنها لما طلبت اسمين شبهت بما طلب اسمين من الأفعال، أحدهما مفعول به، والثاني حال، فشبه الثاني في هذا الباب بالحال،

، ينظر أوثق الأسباب صـ ٢٤.، وينظر الخلاف في ارتشاف الضرب ٢٠٩٧/٤، هامش أوضح المسالك ٢٨/٢.

**ولا يُحذفانِ معًا أو أحدُهُما إلَّا بدليلٍ[١]، ولهما من التقديمِ والتأخيرِ ما لهُما مُجرَّدَينِ، ولثانيهما من الأقسامِ والأحوالِ ما لخبرِ (كانَ).**

**وفائدةُ هذه الأفعالِ في الخبرِ ظنٌّ، أو يقينٌ، أو كِلاهما، أو تحويلٌ.**

## بَابُ الفاعل

**الفاعلُ**: **وهو المُسندُ إليه فِعْلٌ أو متُضمِّنٌ معناهُ، تامٌ مُقدَّمٌ فارغٌ غيرُ مَصوغٍ للمفعولِ، وهو مرفوعٌ بالمسندِ حقيقةً إنْ خَلا من (مِنْ)، و(الباء) الزائدتين، وحُكْمًا إنْ جُرَّ بأحدِهِما، أو بإضافةِ المُسندِ[٢]، وليس رافعَه الإسْنَادُ، خِلافًا لخَلَفٍ[٣].**

---

( ١) هذا الكلام ليس على إطلاقه، حيث ورد خلاف في حذف مفعولي باب (ظن) لغير دليل ، وهو متمثل في أربعة مذاهب: أحدها: مذهب الأخفش، والجرمي وهو المنع، والثاني: الجواز مطلقًا، وهو مذهب الأكثرين، والثالث: مذهب الأعلم، وهو التفصيل، فأجاز ذلك في (ظن) وما في معناها، ومنع في (علم) وما في معناها.

والرابع: المنع قياسًا، والجواز في بعضها سماعًا، وهو اختيار أبي العلا إدريس، وزعم أنه مذهب سيبويه فلا يتعدى الحذف إلى غير ظننت، وخلت، وحسبت ، حيث سمع فيها دون غيرها ، كما أن هناك خلافًا في حذف أحدهما اختصارًا( لدليل) فأجازه الجمهور بقلة، ومنعه ابن ملكون، ينظر ارتشاف الضرب ٢٠٩٧/٤، ٢٠٩٨.

٢ ) مثال الجر بـ (مِن) قوله تعالى: ﴿ مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ﴾ الأنبياء/٢, أي: ذكر, ومثال الجر بـ (الباء) قوله تعالى : ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ ۝٧٩ ﴾ النساء/٧٩، ١٦٦، والفتح/ ٢٨، ينظر التذييل والتكميل ٦/ ١٨٠، تعليق الفرائد ٢٢١/٤.

٣( ) في رافع الفاعل أقوال، أحدها، وعليه الجمهور: أنه العامل المسند إليه من فعل أو ما ضمن معناه ؛ لأَنه طَالب لَهُ، الثاني: أن رافعه الإسناد؛ أي النسبة، فيكون العامل معنويًا، وعليه هشام ، الثالث: شبهه بالمبتدأ من حيث إنه يخبر عنه بفعله، كما يخبر عن المبتدأ بالخبر ، الرابع: كونه فاعلاً في المعنى، وعليه خلف، الخامس: ==

وإن قُدِّم ولم يلِ ما يَطلبُ الفعلَ فهو مبتدأٌ، وإنْ وَلِيَهُ ففاعلُ فِعْلٍ مُضْمرٍ يُفسِّرُهُ الظاهرُ، خلافًا لمن خَالفَ(١).

## بَابُ النائبِ عن الفاعلِ

**النائبُ عن الفاعلِ**: قد يُترَكُ الفاعلُ لغرضٍ لفظيٍّ أو معنويٍّ جَوازًا أو وُجُوبًا، فينوبُ عنه جاريًا مَجرَاه في كلِّ مالَهُ مفعولٌ بهِ، أو جارٌّ ومجرورٌ، أو مصدرٌ لغيرِ مُجرَّدِ التوكيدِ(٢): ملفوظٌ بهِ أو مدلولٌ عليه بغيرِ العاملِ، أو ظرفٌ مُختَصٌّ مُتصرِّفٌ، وفي نِيابتِهِ غيرَ مُتصرفٍ أو غيرَ ملفوظٍ بهِ خِلافٌ(٣).

==

ذهب قوم من الكوفيين إلى أنه يرتفع بإحداثه الفعل. ينظر الكتاب ٣٣/١، تمهيد القواعد ١٥٧٩/٤، الهمع ٥٧٥/١، ٥٧٦.

(١) ذهب البصريون إلى أنه يجب تقديم العامل على الفاعل, وذهب الكوفيون إلى جواز ذلك. ينظر التذييل ١٧٦/٦، الهمع ٥٧٦/١.

(٢) يشترط في المصدر الذي ينوب عن الفعل أن يكون متصرفًا مختصًا بنوع من الاختصاص كتحديد العدد، أو الوصف، أو الإضافة، أو (أل)، أو كان اسم نوع ، ينظر ارتشاف الضرب ٣/ ١٣٣٢، تعليق الفرائد ٢٥٥/٤.

(٣) لا يجوز نيابة ما لزم الظرفية كسحر، وثَمَّ، وعند، عن الفاعل؛ لأن نيابته عن الفاعل تخرجه عن الظرفية ،وأجاز الكوفيون، والأخفش نيابة غير المتصرف، نحو: سير عليه سحر، وجلس عندك، ولا يجوز أيضا نيابة الظرف المنوي خلافًا لابن السراج، ينظر الهمع ٥٨٦/١، ٥٨٧.

## بابُ اشتغالِ العاملِ عن الاسمِ السابقِ بضميرِه أو ملابسِه

**اشتغالُ العاملِ عن الاسمِ السابقِ بضَميرِه أو مُلابسِه**: إذا انتَصبَ لفظًا أو تقديرًا ضميرُ اسمٍ سابقٍ مُفْتقِرٍ لمَا بعدَهُ، أو مُلابِسُ ضميرِهِ بجائزِ العملِ فيما قبلَه غيرَ صِلَةٍ، ولا مُشبَّهٍ بها، ولا شرطٍ مفصولٍ بأداتِهِ، ولا جوابٍ مَجزومٍ، ولا مُسندٍ إلى ضميرٍ للسابقِ مُتَّصِلٍ، ولا تالي استثناءَ أو مُعلَّقٍ، أو حرفٍ ناسخٍ، أو(كَمْ) الخبريةِ، أو تحضيضٍ، أو عَرْضٍ، أو تَمَنٍّ بـ(أَلَا)[1]، وجَبَ( نَصْبُ) [2]السابقِ إنْ تَلا ما يَختصُّ بالفعلِ، أو استفهامًا بغيرِ الهمزةِ، بعاملٍ لا يَظهرُ مُوافقٍ للظاهرِ أو مُقَاربٍ.

## بَابُ تَعَدِّي الفِعلِ ولُزُومِه:

**تعدِّي الفعلِ ولزومِه**: إن اقتضى فِعْلٌ مَصوغًا له باطِّرادِ اسمُ مَفعولٍ تامٌ، نصبَه مفعولًا به، ويُسمَّى: مُتعدِّيًا، وواقعًا، ومُجاوزًا، وإلَّا فلازِمًا، وقد يُشهَرُ بالاستعمالين فيَصْلحُ للاسمين[3]، وإن عُلِّق اللازمُ بمفعولٍ به معنىً عُدِّي بحرفِ جرٍّ، وقد يُجْرَى مُجرَى المتعدِّي شذوذًا، أو لكثرةِ الاستعمالِ، أو لتضمينِ معنًى يُوجبُ ذلك.

---

(1) إذا وجد العامل على صورة من هذه الصور التي احترز منها المصنف وجب رفع الاسم المتقدم، وامتنع النصب ، ينظر ارتشاف الضرب ٤/ ٢١٦٢، وما بعدها .

(2) ( ) سقطت كلمة (نصب) والمعنى يقتضيها، والمثبت هنا من التسهيل، ينظر تسهيل الفوائد صـ٨٠.

(3) نحو: شكرته، وشكرت له، ونصحته، ونصحت له ، فالفعل هنا متعد بنفسه تارة ، وبحرف الجر تارة أخرى، ينظر التذييل ٧/ ٨.

## بابُ تنازعِ العاملين فصاعداً معمولاً واحداً

**تنازعِ العاملين فصاعداً معمولاً واحداً**: إذا تَعلَّق عاملان من الفعلِ وشَبهِهِ متفقان لغيرِ توكيدٍ، أو مختلفان بما تأخَّرَ غيرَ سببيٍّ مرفوعٌ عمِلَ فيه أحدُهُما، لا كِلاهما، خلافًا للفَراءِ[١] في نحْوِ: قامَ وقعدَ زيدٌ، والأحقُّ بالعملِ الأقربُ، لا الأسبقُ، خلافًا للكوفيين[٢]، ويعملُ المُلغَى في ضميرِ المتنازعِ مطابقًا له غالبًا، فإن أدَّتْ مُطَابقتُهُ إلى تَخالُفِ خَبرٍ ومُخْبرٍ عنه فالإظهارُ.

## بَابُ الواقعِ مفعولاً مطلقاً من مصدرٍ، وما يجْري مجراه

المصدرُ اسمٌ دالٌّ بالأصالةِ على معنًى قائمٍ بفاعلٍ أو صادرٍ عنه حقيقةً أو مَجازًا، أو واقعٍ على مفعولٍ، و يُسمَّى فِعْلًا وحَدَثًا، وحِدْثانًا، وهو أصلُ الفعلِ لا فرعُهُ خلافًا للكوفيين، وكذا الصِّفَةُ، خلافًا لبعضِ أصحابِنَا[٣]، فإنْ

---

[١] ( ) ذهب الفراء إلى أن كليهما يعملان فيه إن اتفقا في الإعراب المطلوب، نحو: قام وقعد زيد، فجعله مرفوعًا بالفعلين، كما يسند للمبتدأ خبر إن، وكما يرفع (منطلقان) في: زيد وعمرو منطلقان، بالمعطوف والمعطوف عليه معًا؛ لأنهما يقتضيانه، والجمهور منعوا ذلك حذرًا من اجتماع مؤثرين على أثر واحد، وذلك مفقود في الخبرين عن مبتدأ. ينظر الهمع ١١٨/٣.

[٢] ( ) ذهب البصريون إلى أن الأقرب من العاملين أحق بالعمل في الاسم من الأسبق؛ لقربه ولسلامته من الفصل بين العامل ومعموله، بينما ذهب الكوفيون إلى أن الأسبق منهما أحق بالعمل؛ لسبقه ولسلامته من تقديم مضمر على مفسره. يُنظر: الإنصاف ٧١/١، والهمع ١١٨/٣.

[٣] ( ) ذهب الكوفيون إلى أن المصدر مشتقٌّ من الفعل وفرع عليه ؛ لأن المصدر يصح لصحة الفعل ويعتلّ لاعتلاله، كما أن المصدر يُذْكَر تأكيدًا للفعل، ولا شك أن رتبة المُؤَكَّدِ قبل رتبة المُؤَكِّد، وذهب البصريون إلى أن الفعل مشتق من المصدر وفرع ==

**سَاوى مَعْناهُ معنى عامِلِه فهو لمُجردِ التوكيدِ، ويُسمَّى مُبْهَمًا، ولا يُثنَّى ولا يُجمَعُ، قُلتُ وهذا محلُّ إنكارٍ[1]، وإنْ زادَ عليه فهو لبيانِ النَّوعِ أو العددِ، ويُسمَّى مُختصًّا ومُؤقَّتًا، ويُثنَّى ويُجْمَعُ.**

==

عليه؛ وذلك لأنَّ المصدر يدل على زمان مطلق، والفعل يدل على زمان معين، فكما أن المطلق أصل للمقيد، فكذلك المصدر أصل للفعل، كما أن المصدر اسم، والاسم يقوم بنفسه ويستغني عن الفعل، وأما الفعل فإنه لا يقوم بنفسه ويفتقر إلى الاسم، وما يستغني بنفسه ولا يفتقر إلى غيره أولى بأن يكون أصلًا مما لا يقوم بنفسه ويفتقر إلى غيره ، وهناك مذهب ثالث ، وهو مذهب ابن طلحة: أن كل واحد من الفعل والمصدر أصل بنفسه، وليس أحدهما مشتقاً من الآخر، وكذلك ورد خلاف في فرعية الصفة، وهل هي فرع عن المصدر أو الفعل؟ فذهب البصريون إلى أن المصدر أصل، والفعل والصفة فرع، وخالف في فرعية الصفة عن المصدر بعض البصريين ، فجعلوا الوصف مشتقًا من الفعل،. ينظر الإنصاف ١/١٩٠، ١٩١، شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٧٨،١٧٩، التذييل والتكميل ١٣٤/٧، شرح الأشموني لألفية ابن مالك ١/ ٤٦٨.

[1] )قوله : ( قلت وهذا محل إنكار) زيادة من المؤلف عما في التسهيل، وهي توحي بوجود خلاف في حكم تثنية المصدر المبهم وجمعه مع أنه موضع اتفاق بين النحاة ، وإنما ورد الخلاف بين النحاة في غير هذا الموضع ، وتفصيل ذلك كالآتي: أن المصدر نوعان: مبهم: وهو ما يساوي معنى عامله من غير زيادة ، كقمت قيامًا، وجلست جلوسًا، وهو لمجرد التأكيد، ومن ثم لا يثنى ولا يجمع؛ لأنه بمنزلة تكرير الفعل فعومل معاملته في عدم التثنية والجمع ، ومختص: وهو ما زاد على معنى عامله، فيفيد نوعًا أو عددًا، نحو: ضربت ضرب الأمير، أو ضربتين، أو ضربات، وهذا يثنى ويجمع بلا خلاف، وأما النوع ففيه قولان، أحدهما: أنه يثنى ويجمع ، وعليه ابن مالك قياسًا على ما سمع == منه، كالعقول والألباب والحلوم، والثاني: لا، ==

## بابُ المفعولِ له

**المفعولُ له**: وهو المصدرُ المُعَلَّلُ بِهِ حَدَثٌ شَاركَهُ في الوقتِ ظاهرًا أو مُقدَّرًا، والفاعلِ تحقيقًا أو تقديرًا. وينصبُهُ مُفْهِمُ الحدثِ نصبَ المفعولِ بهِ المُصَاحبِ في الأصلِ حرفَ جَرٍ[1]، لا نصْبَ نوعِ المصدرِ خلافًا لبعضِهم.

## بابُ المفعولِ المُسمَّى ظرفًا، ومفعولًا فيه

**المفعولُ المُسمَّى ظرفًا، ومفعولًا فيه**: وهو ما ضُمِّنَ – من اسمِ وقتٍ أو مكانٍ– معنى(في) باطِّرادٍ لواقعٍ فيه مذكورٍ أو مُقدَّرٍ ناصبٍ له، ومُبْهَمُ الزمانِ ومختصُّه لذلك صالحٌ، فإن جازَ أن يُخْبرَ عنه أو يُجَرَّ بغيرِ (مِنْ) فمُتصرِّفٌ.

==

وعليه الشلوبين، قياسا للأنواع على الآحاد؛ فإنها لا تثنى ولا تجمع لاختلافها ، ينظر أوضح المسالك ١٨٦/٢، المقاصد الشافية ٢٣١/٣، الهمع ٩٦/٢.

[1] ( ) هذا مذهب سيبويه وأبي علي الفارسي، واختاره أبو حيان مستدلًا بأنه في جواب لمه، والجواب أبداً على حسب السؤال في مختار كلامهم إلا أنه أسقط اللام ونصبه لشبهه بالمصدر، وذهب الكوفيون إلى أنه ينتصب انتصاب المصادر، وليس على إسقاط الحرف، والذي حملهم على ذلك أنهم رأوا العامل إذا وصل إلى معمول بحرف الجر لم يجز حذف الحرف ووصول الفعل بنفسه باطراد، فلما رأوا المفعول له يصل إليه الفعل بنفسه باطراد، ولم يفهموا سبباً لذلك حملوه على أنه منتصب انتصاب المصدر، ولم يحملوه على أنه منصوب بعد إسقاط الحرف. ينظر التذييل والتكميل ٢٣٥/٧، ٢٣٦.

## بابُ المفعولِ معه:

**المفعولُ معهُ**: وهو الاسمُ التالي واوًا تجعلُهُ بنفسِها في المعنى كمجرورِ (مَعَ)، وفي اللفظِ كمنصوبٍ مُتَعدٍّ بالهمزةِ، وانتصابُه بما عمِلَ في السابقِ من فِعْلٍ أو عاملٍ عملَه، لا بمضمرٍ بعدِ الواوِ، خلافًا للزجاجِ، ولا بِهَا، خلافًا للجرجانيِّ، ولا بالخلافِ، خلافًا للكوفيين[١].

## بابُ المُسْتَثْنَى

**المُسْتَثْنَى**: وهو المُخرَجُ تحقيقًا أو تقديرًا من مذكورٍ أو متروكٍ بـ(إلَّا)، أو ما بمعناها بشرطِ الفائدةِ، فإن كان بعضَ المُستثنى منه حقيقةً فمتصلٌ، وإلَّا فمنفصلٌ مقدَّرُ الوقوعِ بعد (لَكِنْ) عند البصريين، وبعد (سوى) عند الكوفيين[٢].

لا يُستثنَى بأداةٍ واحدةٍ دونَ عطفِ شيئين، ومُوهِمُ ذلك بدلٌ ومعمولُ عاملٍ مُضمَرٍ لا بدلان خلافًا لقومٍ، ولا يُمتنَعُ استثناءُ النصفِ خلافًا لبعضِ البصريين، ولا استثناءُ الأكثرِ وفاقًا للكوفيين[٣]، والسابقُ بالاستثناءِ منه

---

[١] ( ) العامل في المفعول معه فيه أربعة مذاهب: الأول: وهو قول سيبويه وأكثر البصريين: أن العامل فيه هو الفعل أو ما في معناه بتوسط الواو التي بمعنى (مع)، وقال الكوفيون: هو منصوب على الخلاف، فيكون العامل معنويّا، ورُدَّ بأنَّ إحالة العمل على العامل اللفظي أولى ما لم يضطر إلى المعنوي، وذهب الزجاج إلى أنَّه منصوب بإضمار فعل بعد الواو، ويرى عبد القاهر الجرجاني أنَّه منصوب بنفس الواو، ورُدَّ بأنَّ الأولى رعاية أصل الواو في كونها غير عاملة. ينظر الكتاب ٢٩٧/١، شرح الكافية للرضي ٥١٧/١، تمهيد القواعد ٢٠٤/٤.

[٢] ) ينظر الهمع ٢/ ٢٥٠.

[٣] ( ) اختلفوا في قدر المستثنى، فذهب البصريون إلى أنه لا يجوز أن يكون قدر المستثنى منه ولا أكثر، بل يكون أقل من النصف، وذهب أبو عبيد، والسيرافي إلى ==

أولى من المُتأخِّرِ عند توسُّطِ المُستثنى، وإن تأخَّرَ عنهما فالثاني أولى مطلقًا، وإن تقدَّمَ فالأول أولى إن لم يكنْ أحدُهما مرفوعًا لفظًا أو معنًى، وإن يَكُنْهُ فهو أولى مطلقًا إن لم يمنعْ مانعٌ.

## بَابُ الحال

**الحالُ**: ما دلَّ على هيئةٍ وصاحبِها مُتَضمِّنًا ما فيهِ معنى (في) غيرَ تابعٍ ولا عُمْدَةٍ، وحقُّهُ النصبُ، وقد يُجرُّ بباءٍ زائدةٍ، واشتقاقُهُ وانتقالُهُ غالبانِ لا لازمان، ويُغنِي عن اشتقاقِهِ وصفُهُ، أو تقديرُ مضافٍ قبلَه، أو دلالتُهُ على مُفَاعَلَةٍ، أو سِعْرٍ، أو ترتيبٍ أو أصالةٍ، أو تفريعٍ، أو تنويعٍ، أو طَورٍ واقعٍ فيه تفضيلٌ.

وجَعْلُ (فاه) حالًا [١] مِنْ: "كَلَّمتُهُ فاهُ إلى فيَّ" أولى من أن يكونَ أصلُهُ: جاعلًا فاهُ إلى فيَّ، أو مِنْ: فِيهِ إلى فيَّ، ولا يُقَاسُ عليه خلافًا لهشام[٢].

==

أنه يجوز أن يكون قدره، وأكثر منه، وذهب بعض البصريين، وبعض الكوفيين إلى أنَّه يجوز أن يكون النصف فما دونه. ينظر ارتشاف الضرب ٣/١٥٠٠.

(١) هذا مذهب سيبويه، وهو ما رجحه ابن جماعة هنا على مذهب الكوفيين القائلين بأن أصله: كلمته جاعلا فاه إلى (في) فهو مفعول به ، بينما ذهب الأخفش إلى أن أصله: من فيه إلى في ، حذف الجار فنصب، وذهب الفارسي إلى أنه حال نائبة مناب (جاعلا) ،ثم حذف، وصار العامل فيها (كلمته)، ينظر الهمع ٢/ ٢٩٥، ٢٩٦.

(٢) لا يقاس على هذا التركيب، فلا يقال: كلمته وجهه إلى وجهي، ولا عينه إلى عيني، بل يقتصر فيه على مورد السماع ، وأجاز هشام القياس عليه ، فيجوز عنده نحو : جاورته منزله إلى منزلي، وناضلته قوسه عن قوسي ، ونحو ذلك. ينظر الهمع ٢/ ٢٩٦، حاشية الصبان ٢/٢٥٥.

## بَابُ التمييز

**التَمْيِيزُ**: وهو ما فيهِ معنى (مِنْ) الجنسيةِ من نكرةٍ منصوبةٍ فضلةٍ غيرِ تابعٍ، ويُميِّزُ إمَّا جُمْلةً ، وإمَّا مفردًا عددًا، أو مُفْهِمَ مقدارٍ، أو مِثْليةٍ أو غَيريةٍ، أو تعجُّبٍ بالنصّ على جنسِ المرادِ بعدَ تمامٍ بإضافةٍ أو تنوينٍ، أو نونِ تثنيةٍ، أو جمعٍ، أو شِبْهِهِ [1]، وتجرُّهُ بالإضافةِ إنْ حُذِفَ ما به التمامُ.

## باب العدد

**العددُ**: مُفسِّرُ ما بينَ عشرةٍ ومائةٍ واحدٌ منصوبٌ على التمييزِ، ويُضافُ غيرُهُ إلى مُفسِّرِهِ مجموعًا مع ما بين اثنين وأحد عشر، ما لم يكن مائةً فيُفردُ غالبًا، ومفردًا مع مائةٍ فصاعدًا، وقد يُجمَعُ معها، وقد يُفرَدُ تمييزًا، ورُبَّما قيل: عِشْرُو دِرْهَمٍ، وأرْبعُو ثوبِهِ، وخَمسَةُ أثْوابًا، ولا يُفسَّرُ واحدٌ واثنان[2]: و" ثِنْتَا حَنْظَلٍ"[3] ضرورةٌ.

## بَابُ كَمْ وكَأَيِّنْ وكَذَا

(**كَمْ**): اسمُ لعددٍ مُبهَمٍ، فيفتقرُ إلى مُمَيِّزٍ لا يُحذَفُ إلا لدليلٍ.

ولَزِمتْ (كَمْ) التصديرَ، وبُنِيتْ في الاستفهامِ؛ لتَضمُّنِها معنى حرفِهِ، وفي الخبرِ لشَبَهِهَا بالاستفهاميةِ لفظًا ومعنًى، وتقعُ في حالتيها مبتدأً ومفعولًا، وظرفًا، ومصدرًا.

---

(١) في الحاشية : " وينصبه مميزه لشبهه بالفعل أو شبهه" ، ويعني بذلك: مميز العدد، نحو: "وَواعَدْنا مُوسى ثَلاثِينَ لَيْلَةً" (الأعراف/١٤٢) ، ومفهم المقدار، نحو : إردبّ قمحًا ، وكذا مميّز مفهم المثليّة، نحو: لي عشرون مثله، والغيريّة، نحو: لي عشرون غيرك، والتعجب ، نحو: لله دره إنسانًا، ينظر تمهيد القواعد ٥/ ٢٣٥٧، ٢٣٦٢.

(٢) ينظر تسهيل الفوائد صـ١١٦ ، وشرحه لابن مالك ٣٩٣/٢.

(٣) سبق تخريج هذا البيت في قسم الدراسة صـ ٢٣.

**معنى (كَأَينْ) و(كَذَا)**: كمعنى (كَمْ) الخبريةِ، ويقتضيان مُميِّزًا منصوبًا، والأكثرُ جرُّهُ بـ(مِنْ) بعد (كأينْ)، ويُقال: كَيْءٍ، وكاءٍ، وكأْيٍ، وقلَّ ورودُ (كذا) مُفردًا، أو مُكرَّرًا بلا واوٍ[١].

## بَابُ (نِعْمَ وبِئْسَ)

**نَعْمَ وبِئْسَ**: وليسا باسمين فيَلِيَا عواملَ الأسماءِ خلافًا للفراءِ[٢]، بل هما فعلانِ[٣] لا يتَصَرَّفانِ للزومِهِما إنشاءَ المدحِ والذمِّ على سبيلِ المبالغةِ، وأصلُهُما (فَعِلَ)، وقد يَرِدَانِ كذلك، أو بسكونِ العينِ وفتحِ الفاءِ أو كسرِهَا أو بكسرِهِما، وكذلك كلُّ ذِي عينٍ حَلْقيةٍ من (فَعِلَ) فِعْلًا أو اسمًا، وقد

---

(١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٤١٨.

(٢) تبع ابن جماعة هنا ابن مالك ومن سبقه من النحاة الذين نَسبوا للفراء وأكثر الكوفيّين القول بأن (نعم، وبئس) اسمان، وهذه النسبة غير صحيحة ؛ حيث إن نص الفراء في المعاني يؤكد قوله بفعليتهما ،فقد قال:" وقوله (نِعْمَ الثَّوابُ) ولم يقل: نعمت الثواب، وقال (وَحَسُنَتْ مُرْتَفَقاً) فأنَّثَ الفعل عَلَى معنى الجنَّة، ولو ذكر بتذكير المرتفق كَانَ صوابًا، كما قَالَ (وَبِئْسَ الْمِهادُ) ، و( == وبئس القرار) ، و(وَبِئْسَ الْمَصِيرُ) ، وكما قال (بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا) يريد: إبليس وذريته، ولم يقل بئسوا، وقد يكون (بئس) لإبليس وحده أيضًا" ، ينظر معاني القرآن للفراء ٢/ ١٤١، وينظر أيضا ٥٧/١، ٥٨.

(٣) الحكم بفعليتهما هو مذهب البصريين، والكسائي بدليل اتصال تاء التأنيث السّاكنة بهما في كلّ اللغات،. تُنظر المسألة في اللمع صـ ١٤٠، المفصل صـ ٣٦١، الإنصاف ٨١/١، اللباب في علل البناء والإعراب ١٨٠/١،

تُجعَلُ العينُ الحلقيَّةُ متبوعةَ الفاء في فعيل، وتابعتَها في فَعْلٍ، وقد يُتبْعُ الثاني الأول في مثل: نَحَوٍ ومَحَمُوم، وقد يقال في[١] (بِئْس: بَيْس)[٢].

## باب (حبذا)

**حَبَّذا**: أصلُ "حَبَّ"، مِنْ " حبَّذا" حَبُبَ، أي: صار حَبِيبًا، فأُدْغِم كغيرِه، وأُلْزِمَ منعَ التصرُّفِ وإيلاءَ " ذا " فاعلًا في إفرادٍ وتذكيرٍ وغيرِهما.

وليس هذا التركيبُ مُزِيلًا فِعليَّة "حَبَّ"[٣] فتكونُ مع "ذا" مبتدأً خلافًا

---

(١) حكى سيبويه ذلك عن العرب قائلًا: " وسمعت بعض العرب يقول: بيس، فلا يحقق الهمزة، ويدع الحرف على الأصل، كما قالوا : شِهْدَ، فخففوا وتركوا الشين على الأصل"، وقد حكم أبوحيان على هذه الحكاية بالغرابة ، ينظر الكتاب ٤/ ١٠٩، التذييل والتكميل ١٠/ ٧٨.

(٢) ينظر تسهيل الفوائد صـ ١٢٦، شرح التسهيل لابن مالك ٦/٣.

(٣) هذا مذهب ابن درستويه، وابن كيسان، والفارسي ، وابن برهان، وابن خروف، ونسب إلى الخليل وسيبويه ، وهو أن (حبَّ) فعل، و (ذا) فاعل ، وهذا قول من لم يدع التركيب ، ينظر ارتشاف الضرب ٤/ ٢٠٥٩.

للمبردِ وابنِ السراجِ ومن وافقهما[١]، ولا اسميَّة "ذا" فيكونُ مع "حَبَّ" فِعلًا فاعِلُه المخصوصُ، خلافًا لقومٍ[٢]، وتَدخُلُ عليهِما "لا" فتَحصُلُ مُوافقةُ "بِئْسَ" معنى، ويُذْكَرُ بعدَهما المخصوصُ بمعناهما مبتدأُ مخبرًا عنه بهما، أو خبرَ مبتدأٍ لا يظهرُ، ولا تعملُ فيهِ النواسخُ ولا يقدَّمُ [٣].

## باب التعجب

يُنْصَبُ المُتعَجَّبُ منه مفعولًا بموازنِ (أفْعَلَ) فِعْلًا لا اسمًا خلافًا للكوفيين غيرِ الكسائي[٤]، مخبرًا به عن (ما) متقدمةً بمعنى

---

[١] ( ) صرّح المبرد في المقتضب، وابن السّراج في الأصول، بأنّ( حبّ ) و( ذا ) جعلتا اسمًا مرفوعًا بالابتداء، ورُدَّ بأنّهما مقرّان بفعلية( حبّ )وفاعليّة( ذا)قبل التركيب، وأنّهما بعد التركيب لم يتغيرا معنى ولا لفظا، فوجب بقاؤهما على ما كانا عليه ، ينظر المقتضب٢/١٤٥، الأصول في النحو ١/ ١١٥، تمهيد القواعد ٥/٦٨٩.

[٢] هذا قول الأخفش ، وخطاب الماردي، ينظر ارتشاف الضرب ٤/ ٢٠٥٩، ٢٠٦٠.

[٣] ينظر تسهيل الفوائد صـ ١٢٩.

[٤] ذهب البصريون ومعهم الكسائي ، ووافقهم ابن جماعة هنا إلى فعلية (أفعل) في التعجب ، ودليلهم على ذلك : لزومه الفتح في آخره ، ولو كان اسمًا لوجب أن يرفع ، وأنه تلحقه نون الوقاية إذا اتصلت به الياء ، ونون الوقاية تلحق الأفعال ، وأنه ينصب المعارف والنكرات ، بينما ذهب الكوفيون غير الكسائي إلى اسميته ، ودليلهم على ذلك : أنه يصغر ، والتصغير من خصائص الأسماء ، وأنه لا تلحقه الضمائر ولا تاء التأنيث ، وصحة عينه كما تصح العين في الاسم دون الفعل ، ينظر الكتاب ١/٧٢، المقتضب ٤/١٧٣ ، الأصول لابن السراج ١/٩٨ ، علل النحو للوراق صـ ٢٥٤، ٣٢٥، منازل الحروف للرماني صـ ٣٦، اللمع صـ١٣٦، الإنصاف ١/١٠٤، ، تسهيل الفوائد صـ ١٣٠، شرح الكافية الشافية ١/١٧٠، اللمحة في شرح الملحة ١/٥٠٥، التذييل ١٠/١٧٨، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٢/٨٩٢ .

**شـــيءٍ[١]، لا اســـتفهاميةً خلافًـــا لبعضِـــهم[٢]، ولا موصـــولةً خلافًـــا للأخفشِ فـي أحـدِ قوليـه [٣]. وكأفْعَـلَ (أفْعِـل) خبـرًا لا أمـرًا[٤]، مجـرورًا بعـده المُتَعَجَّـبُ منــه ببــاءٍ زائــدةٍ لازمــةٍ، وقــد تُفَارِقُــه إنْ كــان (أنْ)**

---

(١) هذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين عدا الاخفش ، وتبعهم ابن مالك في التسهيل ، وابن جماعة هنا ، ينظر الكتاب ٧٢/١ ، المقتضب ١٧٣/٤، الأصول ٩٩/١، منازل الحروف صـ٣٦، اللمع صـ ١٣٦، المفصل صـ ١٨٦، التبيين صـ٢٨٢ ، اللباب ١٩٦/١، التسهيل صـ ١٣٠، شرح التسهيل لابن مالك٣١/٣، اللمحة في شرح الملحة٥٠٥/١، الجنى الداني صـ ٣٣٧، شرح نكت ابن هشام لابن جماعة صـ٧١.

(٢) نسب هذا القول للكوفيين ، كما نسب للفراء، وابن درستويه ، ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣٢/٣،ارتشاف الضرب٢٠٦٥/٤ ، الجنى الداني صـ٣٣٧، أقرب المقاصد لابن جماعة مجلة الجامعة الإسلامية المجلد الخامس عشر، العدد الثاني، صـ١٢٤٢ ، شرح نكت ابن هشام لابن جماعة صـ٧١ ، شرح الأشموني٢٦٣/٢.

(٣) للأخفش ثلاثة أقوال في المسألة : أحدها: وافق فيه مذهب الجمهور المتقدم ، والثاني :أن (ما) موصولة، (وأحسن) صلتها ، والخبر محذوف ، والثالث : أنها نكرة موصوفة بالجملة بعدها ، والخبر محذوف ، ينظر: معاني القرآن للأخفش ١٦٦/١، التبيين عن مذاهب النحويين صـ٢٨٢، التسهيل صـ١٣٠، شرح التسهيل لابن مالك ٣١/٣، اللمحة في شرح الملحة ٥٠٧/١، الجنى الداني صـ٣٣٧ ، حدائق الإعراب في شرح قواعد الإعراب لابن جماعة صـ ٣٢٨.

(٤) هذا مذهب جمهور البصريين ومنهم : ابن السراج، وابن جني، وابن بابشاذ ، وابن الخشاب ، والعكبري ، ينظر الأصول في النحو ٩٨/١، ١٠١ ،اللمع صـ١٣٧، شرح المقدمة المحسبة ٣٨١/٢، المرتجل في شرح الجمل صـ١٤٧، اللباب ٢٠٢/١، ، توجيه اللمع صـ٣٨٤، ارتشاف الضرب ٢٠٦٦/٤، أوضح المسالك ٢٢٧/٣، شرح الأشموني ٢٦٤/٢، التصريح٦١/٢.

وصِـــلتَهَا، ومَوضـــعُهُ رفـــعٌ بالفاعليـــةِ لا نصـــبٌ بالمفعوليـــةِ خلافًـــا للفراءِ[١]، والزمخشريّ[٢]، وابنِ خروفٍ[٣].

واستُفِيدَ الخبرُ من الأمرِ هُنا، وفي جوابِ الشرطِ، كما استُفِيدَ الأمرُ من مُثْبَتِ الخبرِ، والنَّهيُ من منْفِيّهِ، وربَّمَا استُفِيدَ الأمرُ من الاستفهامِ.

ولا يُتَعجَّبُ إلا مِن مُخْتصٍّ، وإذا عُلِمَ جاز حذفُهُ مطلقًا[٤] .

## باب أفعل التفضيل

يُصَاغُ للتفضيلِ مُوازِنُ " أَفْعَلَ " اسمًا مِمَّا صِيغَ منهُ في التعجُّبِ فعلاً على نحوهِ من اطِّرادٍ وشُذُوذٍ ونيابةِ (أشدُّ) وشِبْهِهِ[٥]، وهو هنا اسمٌ ناصبٌ مصدرَ المُحْوِجِ إليه تمييزًا[٦]، وغَلَبَ حذفُ همزةِ ( أخْيَر) و ( أَشَرَّ) في

---

( ١) ونسب أيضًا للزجاج ، وابن كيسان، ينظر ارتشاف الضرب ٢٠٦٧/٤،أوضح المسالك ٢٢٩/٣، شرح الأشموني ٢٦٦/٢،التصريح ٦١/٢.

( ٢) المفصل في علم العربية صـ ٣٦٧.

( ٣) شرح الجمل لابن خروف٥٨٣/٢،٥٨٤ .

( ٤) تسهيل الفوائد صـ ١٣٠.

( ٥) يصاغ (أفعل) في التفضيل وكذلك (أفعل) في التعجب من كل فعل ثلاثي، متصرف، تام، قابل للتفاضل، غير مبني للمفعول، ولا منفي، ولا مدلول على فاعله بأفعل، وليس بلون ولا عيب، ينظر المفصل صـ٣٦٧، شرح التسهيل لابن مالك ٥٠/٣، شرح الكافية الشافية ١١٢١/٢ .

( ٦) أي : ناصب مصدر اللفظ المُحْوج إلى نيابة "أشد" ونحوه ، مثل : هو أشد دحرجة ، ينظر التذييل والتكميل ٢٥٢/١٠ .

التفضيلِ، ونَدَرَ في التعجُّبِ[١]، ويلزمُ أفعلَ التفضيلِ عاريًا الإفرادُ والتذكيرُ، وأن يليَه أو معمولَه المفضولُ مجرورًا بـ" مِنْ"، وقد يَسْبقانِهِ[٢].

## بابُ اسمِ الفاعلِ

**اسمُ الفاعلِ** الصِّفَةُ الدالةُ على فاعلٍ جاريةً في التذكيرِ والتأنيثِ على المضارعِ من أفعالِها لمعناهُ أو معنى الماضِي[٣].

ويَعملُ اسمُ الفاعلِ غيرُ المصغَّرِ والموصوفِ[٤]، مفردًا أو غيرَ مفردٍ

---

(١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٥٣/٣، ارتشاف الضرب ٥/ ٢٣٢٠، شرح الأشموني ٢٩٢/٢، التصريح ٩٢/٢ .

(٢) عاريًا أي: خاليًا من الإضافة والألف واللام، ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٥٣/٣، شرح الكافية الشافية ١١٢٩/٢ ، اللمحة في شرح الملحة ٤٢٦/١، ، توضيح المقاصد والمسالك ٩٣٧/٢، تمهيد القواعد ٢٦٦٠/٦، التصريح ٩٥/٢ .

(٣) تسهيل الفوائد صـ ١٣٦.

(٤) هناك خلاف في عمل اسم الفاعل المصغر ؛ حيث ذهب البصريون والفراء إلى أنه لا يعمل ، بل تجب إضافته ، فنقول : هذا ضُوَيرب زيد ، وعلة منعه من العمل أنه إذا صُغَّر دخلته خاصة من خواص الأسماء، فبعد عن شبه المضارع بتغيير بنيته التي كانت عمدة في الشبه ، وذهب الكسائي وباقي الكوفيين ، وتابعهم أبو جعفر النحاس إلى أنه يجوز إعماله مصغرًا ؛ لأنه ليس من أصول الكوفيين شبهه له في الصورة بل في المعنى ، واستدل الكسائي على ذلك بقول العرب : أظنني مرتجلًا فسُويئرًا فرسخًا ، ينظر شرح الكافية الشافية ١٠٤٢/٢ ، شرح ابن الناظم صـ ٣٠٦ ، التذييل ١٠/ ٣٠٤، توضيح المقاصد ٨٥١/٢، المساعد على تسهيل الفوائد ١٩١/٢ .

**عَمَلَ فعلِهِ مُطْلَقًا[١]، وكذا إن حُوِّل للمبالغة من فَاعِلٍ إلى فَعَّالٍ، أو فَعُولٍ، أو مِفْعَالٍ خلافًا للكوفيين[٢].**

**ورُبَّما عمِلَ مُحوَّلًا إلى فَعِيلٍ أو فَعِل، ورُبَّما بُنِي فَعّالٌ ومِفْعالٌ وفعيلٌ وفَعُولٌ من أفْعَلِ، ولا يَعْملُ غيرُ المعْتمِدِ على صاحبٍ مذكورٍ أو مَنْويٍّ، أو على نَفْيٍ صريحٍ أو مُؤولٍ أو استفهامٍ موجودٍ أو مُقدَّرٍ [٣]، ولا الماضي غيرُ**

---

(١) لم يذكر ابن مالك ذلك على إطلاقه بل أشار إلى الخلاف السابق قائلًا: " خلافًا للكسائي" ، بينما أسقطه ابن جماعة من النص ، ينظر تسهيل الفوائد صـ ١٣٦، شرح التسهيل لابن مالك ٧٤/٣ ، تمهيد القواعد ٢٧٢٢/٦.

(٢) يشير إلى أمثلة المبالغة التي تعمل عمل الفعل ، وهذا موضع خلاف ؛ حيث أجاز عملها سيبويه ومن وافقه من البصريين ، ومنع إعمالها الكوفيون ، وقد ورد السماع بما يوافق مذهب سيبويه، ومنه قولهم : أما العسل فأنا شراب ، ينظر الكتاب ١١٠/١، الأصول ١٢٤/١، اللباب في علل البناءوالإعراب ٤٤١/١، شرح المفصل لابن يعيش ٨٨/٤، شرح الكافية الشافية ١٠٣٣/٢، ارتشاف الضرب ٢٢٨٣/٥، التذييل ٣٠٩/١٠، توضيح المقاصد٨٥٣/٢، ٨٥٤ ، تمهيد القواعد ٦/ ٢٧٢٨.

(٣) هذا مذهب جمهور البصريين ، بينما ذهب الكوفيون و الأخفش إلى جواز إعمال اسم الفاعل عمل الفعل دون اعتماد على شيء مما ذكره المصنف، كلامه في أوثق الأسباب يشعر بأنه لابد من شرط الاعتماد في عمل اسم الفاعل ، ينظر الكتاب ١٠٩/١، الأصول ٧٦/١، ٦٠، الإنصاف ٤٧/١، نتائج الفكر للسهيلي صـ ٢٤٨، ، التبيين صـ٢٥١، اللباب في علل البناء ==والإعراب ٤٤٠/١،١٣٥،١٣٤، الأمالي لابن الحاجب ٨٠١/٢، اللمحة في شرح الملحة ٣٤٢/١، ارتشاف الضرب ٢٢٧١/٥، توضيح المقاصد٨٥٠/٢، شرح الأشموني ٢١٦/٢، أوثق الأسباب صـ ١١٢،١١٦.

الموصولِ به (أل)، أو مَحكيٌّ به الحالُ خلافًا للكسائي[١]، بل يدل على فعل ناصب لما يقع من مفعول به يُتوهم أنه معموله. وليس نصب ما بعد المقرون بـ(أل) مخصوصًا بالمضيِّ خلافًا للرمَّاني ومَنْ وافقهُ[٢]، ولا على التشبيهِ بالمفعولِ بهِ خلافًا للأخفشِ[٣]، ولا بفعلٍ مُضمَرٍ خلافًا لقومٍ [٤].

## بَابُ الصِّفَةِ المشبَّهَةِ باسمِ الفاعلِ

الصفةُ المشبَّهةُ باسمِ الفاعلِ هي المُلاقِيةُ فعلاً لازمًا ثابتًا معناها تحقيقًا أو تقديرًا، قابلةٌ للمُلابسةِ والتجرُّدِ والتعريفِ والتنكيرِ بلا شرطٍ ، ومُوازنتُها المضارعَ قليلةٌ إنْ كانتْ من ثلاثيٍّ، ولازمةٌ إنْ كانتْ من غيرِهِ، ويُميِّزُها من اسمِ فاعلِ الفعلِ اللازمِ اطِّرادُ إضافتِها إلى الفاعلِ معنًى[٥].

---

(١) ما ذكره ابن جماعة واختاره هو مذهب الجمهور، خلافًا للكسائي، وهشام ، وأبي جعفر بن مضاء ، والعراقيين ؛ حيث ذهبوا إلى إعمال اسم الفاعل الماضي في المعنى، ينظر الكتاب ١/١٧١، المقتضب ٤/١٤٩، علل النحو للوراق صـ ٣٠١، المسائل البصريات ٢/٩١٣، سر صناعة الإعراب ٢/٢٨٧، ، المرتجل صـ٢٣٧ ، شرح المفصل لابن يعيش ٤/٩٩، شرح التسهيل لابن مالك ٣/٧٥، التذييل ١٠/٣٢٤، شرح الأشموني٢/٢١٦، التصريح١/٦٥٨.

(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣/٧٦، التذييل ١٠/٣٣٥، تمهيد القواعد ٦/٢٧٢٤.

(٣) وذلك بناء على أن (أل) الداخلة على اسم الفاعل حرف تعريف عند الأخفش ، وليست موصولة، ينظر شرح المفصل لابن يعيش٤/١٠٠، شرح التسهيل لابن مالك ٣/٧٧، التذييل ١٠/٣٣٦، تمهيد القواعد ٦/٢٧٢٦، شرح الأشموني ٢/٢١٩.

(٤) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣/٧٧، التذييل ١٠/٣٣٧، تمهيد القواعد٦/٢٧٢٦.

(٥) ينظر تسهيل الفوائد صـ ١٣٩، شرح التسهيل لابن مالك ٣/٨٩.

## بَابُ إعْمالِ المصدر

**يعملُ المصدرُ مُظْهرًا [١] مُكبَّرًا غيرَ محدودٍ ولا منعوتٍ قبلَ تمامِهِ عمَلَ فعلِه[٢].**

## بَابُ حُرُوفِ الجر

**منها : (مِنْ) وهي لابتداءِ الغايةِ مطلقًا على الأصحِّ [٣]، وللتبعيضِ[٤]، ولبيانِ الجِنْسِ[٥].**

---

(١) هذا مذهب جمهور البصريين خلافًا للكوفيين ، والفارسي، والرماني، وابن جني؛ حيث أجازوا إعمال ضمير المصدر في المجرور خاصة، ينظر التذييل ٥٦،٥٧/١١، توضيح المقاصد ٨٤٣/٢، الأشموني ٢٠٢/٢، التصريح ٥/٢.

(٢) تسهيل الفوائد صـ ١٤٢.

(٣) ذهب جمهور البصريين إلى أن (مِن) تكون لابتداء الغاية في المكان ولا تكون للزمان ، بينما ذهب الكوفيون ، والمبرد، وابن درستويه إلى أنها تكون لابتداء الغاية في الزمان ، ولهم أدلتهم من السماع الوارد بذلك ، وصححه ابن مالك وأبوحيان، وتبعهم ابن جماعة هنا، ينظر الكتاب لسيبويه ٣٠٧/٢، الأصول لابن السراج ٤٠٩/١، اللباب في علل البناء والإعراب ٣٥٣/١، شرح المفصل لابن يعيش ٤٥٩/٣، شرح التسهيل لابن مالك ١٣٠/٣، ارتشاف الضرب ١٧١٨/٤، توضيح المقاصد ٧٤٩/٢، أوضح المسالك ١٩/٣،

(٤) هذا مذهب الجمهور بينما أنكره المبرد، والأخفش الأصغر، وابن السراج، وطائفة من الحذاق، والسهيلي؛ حيث قالوا أنها دائما لابتداء الغاية ، وسائر المعاني راجعة لهذا المعنى، ينظر توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٧٤٩/٢،

(٥) أنكر المغاربة مجيئها لبيان الجنس، ينظر توضيح المقاصد ٢/ ٧٥٠، وهنا اقتصر ابن جماعة على ثلاثة معانٍ فقط، وزاد ابن مالك في التسهيل مجيئها للتعليل، والبدل، والمجاوزة، والانتهاء، والاستعلاء، والفصل، وموافقة الباء، وموافقة(في) ، والعموم، والتوكيد، ينظر تسهيل الفوائد صـ ١٤٤.

ومنها: (إلى) للانتهاءِ مُطْلَقًا، ولا تُزَادُ خلافًا للفراءِ[١].

ومنها: اللَّامُ للملكِ وشِبْهِهِ، وللتمليكِ وشِبْهِهِ، وللاستحقاقِ[٢].

ومنها: (في) للظرفيةِ حقيقةً أو مَجازًا، قُلتُ: وتحقيقًا أو تقديرًا[٣] .

ومنها: (الكافُ) للتَّشْبِيهِ[٤]، ودُخُولُها على ضميرِ الغَائبِ المجرورِ قَليلٌ، وعلى (أنْتَ) و(إيَّاك) وأخواتِها أقَلُّ[٥].

## بَابُ القَسَم

القَسَمُ وهو صَريحٌ وغيرُ صَريحٍ للدليلِ، وكلاهُمَا جملةٌ فعليةٌ أو اسميةٌ، ويُسْتغنَى كثيرًا بالجَوابِ عن القَسَمِ، وعن الجَوابِ بمَعمُولِهِ، أو بقَسَمٍ مَسبوقٍ ببعضِ حروفِ الإجابةِ، والأصَحُّ كَونُ (جَيْرٍ) من حُروفِ الإجابةِ لا اسمًا بمعنى حقًّا[٦]، وقد تُفْتَحُ رَاؤُها، ورُبَّمَا

---

(١) ينظر ارتشاف الضرب ١٧٣٢/٤ .

(٢) ينظر ، توجيه اللمع صـ ٢٣٣، تسهيل الفوائد صـ ١٤٥، شرح ابن الناظم صـ ٢٦٢.

(٣) مذهب سيبويه، والمحققين أن (في) لا تكون إلا للوعاء أي: الظرفية ، وزعم الكوفيون، والقتبي، وابن مالك أنها تكون لمعان أخرى كالمصاحبة ، وبمعنى (على) وبمعنى (مِن) ، وللتعليل، ينظر توجيه اللمع صـ ٢٣٠، ارتشاف الضرب ٤/ ١٧٣٢.

(٤) ذكر في كتابه أن كاف التشبيه حرف لا اسم بدليل زيادتها، ولا يزاد إلا الحروف، وهذا موافق لإدراجه لها ضمن حروف الجر، ينظر أوثق الأسباب صـ١٠٢.

(٥) ينظر تسهيل الفوائد صـ ١٤٧، تمهيد القواعد ٦/ ٢٩٩٩.

(٦) ذهب سيبويه ـ كما نسب له أبو حيان ـ إلى أن(جير) اسم، وذهب قوم منهم ابن بابشاذ، والعكبري،وابن يعيش، وابن الحاجب، وابن مالك إلى أنها حرف جواب بمعنى (نعم) ، وفيها أقوال أخرى ذكرها أبو حيان في الارتشاف ، ينظر شرح المقدمة المحسبة ١/ ٢٦٥، شرح المفصل لابن يعيش ٥٧/٥، الكافية في النحو لابن الحاجب صـ٥٤، شرح التسهيل لابن مالك == ==٢١٩/٣، اللباب في علل البناء ==

أغْنَتْ هي و (لَا جَرَمَ) عن لفظِ القسمِ مرادًا، وقد يُجَابُ بـ( جَيْرٍ) دونَ إرادةِ قَسَمٍ(١).

## بَابُ الإضَافة

**المُضَافُ**: الاسمُ المَجْعولُ كجُزءٍ لمَا يَليه، خافِضًا له، بمعنى(في) إنْ حَسُنَ تقديرُها وحدَها وبمعنى (مِنْ) إن حَسُنَ تقديرُها مع صحةِ الإخبارِ عن الأوَّلِ بالثاني، وبمعنى اللاَّمِ تحقيقًا أو تقديرًا فيما سِوى ذَيْنِك، ويُزَالُ ما في المضافِ من (تنوينٍ) (٢) أو نُونٍ تُشْبِهُه، وقد يُزَالُ منه تاءُ التأنيثِ إن أُمِنَ اللَّبْسُ(٣)، ويَتَخصَّصُ بالثاني إن كانَ نكِرةً، ويَتَعرَّفُ به إن كان معرفةً، ما لم يُوجِبْ تأوُّلَه بنكرةٍ وُقُوعُه موقعَ ما لا يكونُ معه معرفةً، أو عَدَمُ قَبُولِهِ تعريفًا لشدَّةِ إبهامِه كـ (غَيْرٍ) و (مِثْلٍ) و (حَسْبٍ)، أو تكُنْ إضافتُهُ غيرَ مَحْضَةٍ ولا شَبِيهَةٍ بمَحْضَةٍ؛ لكونِهِ صفةً مَجرورُها مرفوعٌ بها في المعنى أو منصوبٌ، قُلتُ: ولنا في هذا المحَلِّ استشكالٌ نَفِيسٌ (٤).

==

والإعراب ٩٤/٢، ارتشاف الضرب ١٧٨٩/٤، ٥/ ٢٣٧٠، التذييل ١١/ ٤٠٦، الهمع ٥٩٣/٢.

(١) تسهيل الفوائد صـ ١٥٠، ١٥٤.

(٢) ساقطة من المخطوط تمت إضافتها من التسهيل صـ ١٥٥ .

٣) هذا قول الفراء، وتبعه ابن مالك كما في قوله تعالى: ﴿ وَإِقَامِ ٱلصَّلَوٰةِ ﴿٣٧﴾ ﴾ (النور/٣٧) ، ينظر ارتشاف الضرب ١٨٠١/٤.

(٤) ورد في حواشي المخطوط : " الإشكال أن الإضافة مطلقًا تقتضي تخصيص المضاف بالمضاف إليه سواء أكانت محضة أو غير محضة، وإلا فلا يكون للإضافة إضافة، فلا وجه للتفرقة " .

**وليس من هذا المَصْدرُ المضافُ إلى مرفوعِهِ أو مَنصوبِهِ، خلافًا لابنِ بُرْهان[١]، ولا أَفْعَلُ التَّفضيلِ[٢] ، ولا الاسمُ المُضَافُ إلى الصِّفَةِ، خلافًا للفارسيِّ [٣]، بل إضافةُ المصدرِ وأَفْعَلُ التَّفضِيلِ مَحْضَةٌ، وإضافةُ الاسمِ إلى الصِّفَةِ شَبِيهَةٌ بمَحْضَةٍ لا مَحْضَةٌ، وكذا إضافةُ المُسمَّى إلى الاسمِ، أو الصِّفَةِ إلى الموصوفِ، والموصوفِ إلى القائمِ مقامَ الوصفِ، والمؤكَّد إلى المؤكِّد، والمُلْغَى إلى المُعتَبرِ، والمُعتَبرِ إلى المُلْغَى[٤].**

---

( ١) مذهب الجمهور أن إضافة المصدر لمرفوعه، أو منصوبه محضة، ونُسِب لابن برهان، وابن الطراوة القول بأنها غير محضة فلا تعرف، وما وجدته في شرح اللمع لابن برهان أنه ذكر أن من الإضافة غير المحضة إضافة أفعل التفضيل، ولكن لم يتعرض لإضافة المصدر كما نسب إليه ، ينظر شرح اللمع لابن برهان صـ ١٩٨، ونُسِب إليه هذا الرأي في شرح التسهيل لابن مالك ٢٢٥/٣، ارتشاف الضرب ١٨٠٥/٤، تمهيد القواعد ٣١٧٠/٧.

( ٢) ذهب سيبويه، والأكثرون إلى أن إضافة أفعل التفضيل محضة، وذهب الكوفيون، والفارسي، وأبو الكرم بن الدباس صاحب كتاب (العرف) إلى أنها غير محضة، وقال ابن السراج إن أضيفت على معنى (من) فتكون في حكم الانفصال، ولا تتعرف، أو على غير (من) فتتعرف، ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢٢٥/٣، ارتشاف الضرب ١٨٠٥/٤، تمهيد القواعد ٧/ ٣١٧١.

( ٣) ذهب الفارسي، وأبو الكرم بن الدباس وغيرهم إلى أن إضافة الاسم إلى صفته غير محضة، فلا تتعرف وحكي هذا عن الأستاذ أبي علي، وذهب غيرهم إلى أنها محضة ، ينظر ارتشاف الضرب ٤/ ١٨٠٥.

( ٤) تسهيل الفوائد صـ ١٥٦.

## بَابُ التَّابِعِ

**التَّابِعُ وهو ما ليس خبرًا من مُشَارِكِ ما قبلَه في إعرابِهِ وعامِلِهِ مُطْلَقًا[١].**

**وهو تَوكيدٌ، أو نَعْتٌ، أو عَطْفُ بيانٍ، أو عَطْفُ نَسَقٍ، أو بَدَلٌ[٢].**

**ولا يَتَقَدَّمُ مَعمُولُ تابعٍ على متبوعٍ خلافًا للكوفيين[٣].**

## بَابُ التَّوكِيدِ

**التَّوكِيدُ وهو معنويٌّ ولفظِيٌّ، فالمعنويُّ: التَّابعُ الرَّافِعُ تَوهُّمَ إضافةٍ إلى المَتْبُوعِ، أو أنْ يُرَادَ به الخُصُوصُ.**

**واللَّفْظِيُّ: إعادةُ اللَّفظِ أو تقويتُهُ بمُوَافقِهِ معنًى[٤].**

## بَابُ النَّعْتِ

**النَّعْتُ: التَّابِعُ المقصودُ بالاشتِقاقِ وضعًا أو تَأويلاً [٥]، مَسُوقًا لتَخْصِيصٍ،**

---

( ١) هذا بناء على مذهب الجمهور أن العامل في التابع هو العامل في المتبوع إلا البدل ، ينظر توضيح المقاصد ٢/ ٩٤٦.

( ٢) ينظر تسهيل الفوائد صـ ١٦٣، شرح التسهيل لابن مالك ٢٨٦/٣.

٥) قوله هنا هو مذهب البصريين، وهو عدم جواز تقديم معمول التابع على المتبوع، 3 بينما ذهب الكوفيون إلى جواز نحو: هذا طعامك رجل يأكل ، ووافقهم الزمخشري في تقديم معمول الصفة على الموصوف في قوله تَعَالَىٰ:﴿ وَقُل لَّهُمْ فِيٓ أَنفُسِهِمْ قَوْلًۢا بَلِيغًا ﴿٦٣﴾ ﴾ النساء/ ٦٣، فَجعل (فِي أنفسهم) مُتَعَلقا ب (بليغًا)، ينظر الكشاف ٥٢٧/١، شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٢٨٨، شرح الكافية الشافية ٢/ ١١٥٢، تمهيد القواعد ٣٢٨٢/٧ ، همع الهوامع ١٤٤/٣.

( ٤) ينظر تسهيل الفوائد صـ ١٦٤، ١٦٦، شرح التسهيل لابن مالك ٢٨٩/٣، تمهيد القواعد ٣٢٨٣/٧.

( ٥) ينظر تسهيل الفوائد صـ ١٦٧، شرح التسهيل لابن مالك ٣٠٦/٣.

**أو تَعْمِيمٍ، أو تَفْصِيلٍ، أو مَدْحٍ، أو ذَمٍّ، أو تَرَحُّمٍ، أو إيهامٍ، أو توكيدٍ[١].**

**من الأسماءِ ما يُنْعَتُ به ويُنْعَتُ، كاسمِ الإشَارةِ[٢]، ونَعْتُهُ مَصْحُوبُ(أل) خاصةً وإن كانَ جامدًا مَحْضًا فهو عطفُ بيانٍ على الأصَحِّ[٣]، ومنها ما لا يُنْعَتُ ولا يُنْعَتُ به، كالضميرِ مطلقًا خلافًا للكسائيِّ في نعتِ ذِي الغَيبةِ[٤]، ومنها ما يُنْعَتُ ولا يُنْعَتُ به كالعَلمِ، وما يُنْعتُ به ولا يُنْعَتُ كـ (أيٍّ)[٥].**

---

(١) هذه أغراض النعت، ينظر شرح المقدمة المحسبة ٢/٤١٤،٤١٣،اللمحة في شرح الملحة ٢/٧٢٧، تمهيد القواعد ٧/٣٣١٣،٣٣١٢.

(٢) ومثل اسم الإشارة في أنه ينعت وينعت به (الذي) و (التي) وتثنيتهما ، وجمعهما، وأسماء النسب المشتقة التي يجوز أن يبدأ بها، هذا مذهب أكثر البصريين، وتبعهم ابن مالك ، ووافقهم ابن جماعة هنا أن اسم الإشارة مما ينعت وينعت به، ولكن لا ينعت إلا بذي اللام المشتق، بينما ذهب الكوفيون، والزجاج، والسهيلي إلى أنه لا ينعت ولا ينعت به، أما أنه لا ينعت به فلأنه جامد ولا يتصور فيه الإضمار، وأما أنه لا ينعت فلأن غالب ما يقع بعده جامد ، ينظر المساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ٤١٠، الهمع ٣/١٥٠،١٤٩.

(٣)الحديث هنا خاص بنعت اسم الإشارة بالجامد، نحو: مررت بهذا الرجل، فـ (الرجل)عطف بيان؛ لأنه لا ينعت إلا بمشتق أو مؤول بالمشتق، وإليه ذهب الزجاج، وابن جني، والسهيلي، وابن السيد ، وتبعهم ابن مالك، ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٢٠ ـ ٣٢١، المساعد على تسهيل الفوائد ٢/٤١٩، شرح الأشموني ٢/٣٣٣ ، حاشية الصبان ٣/١٠٦.

(٤) يجيز الكسائي نعت الضمير إذا كان لمدح أو ذم أو ترحم لا مطلقًا، ينظر تمهيد القواعد ٧/٣٣٦٧، همع الهوامع ٣/١٤٩

(٥) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣٢٠ ، شرح الأشموني ٢/٣٣٣.

## بَابُ عَطْفِ البَيَانِ

عطفُ البيانِ التَّابِعُ الجَاري مَجْرَى النَّعْتِ في ظُهُورِ المَتبوعِ، وفي التَّوضِيحِ والتَّخصِيصِ جامدًا أو بمنزلَتِهِ(١).

ويُوافِقُ المتبوعَ في الإفرادِ وضِدَّيهِ، وفي التَّذكيرِ والتَّأنيثِ، وفي التَّعريفِ والتَّنْكِيرِ خلافًا لمن التَزَمَ تعريفَهُما(٢)، ولِمَنْ أجازَ تخالُفَهما(٣)، ولا يُمتَنَعُ كَونُهَ أخصَّ من المتبوعِ على الأصحِّ(٤).

## بَابُ البَدَلِ

البَدَلُ: التَّابِعُ المُسْتَقِلُ بمُقْتضى العاملِ تقديرًا، دونَ مُتْبِعٍ، ويُوافِقُ المتبوعَ ويُخَالِفُهُ في التَّعريفِ والتَّنكِيرِ، ولا يُبدَلُ مُضْمَرٌ من مُضْمَرٍ ولا مِنْ مُظْهَرٍ(٥)، وما أوهمَ ذلك جُعِلَ تَأكيدًا إنْ لم يُفِدْ إضرابًا، فإن اتحدا معنًى

---

(١) ينظر تسهيل الفوائد صـ ١٧١، ارتشاف الضرب ١٩٤٣/٤.

(٢) نسب هذا المذهب للبصريين، بينما ذهب الكوفيون إلى مجيئه من النكرات والمعارف على حد سواء، واختاره ابن مالك ، ونسب للزمخشري ، والفارسي، ينظر ارتشاف الضرب ٤/ ١٩٤٣ ، إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك ٦١٦/٢، ، المساعد على تسهيل الفوائد ٤٢٣/٢، المقاصد الشافية ٤٥/٥.

(3) هذا مذهب الزمخشري في تفسير قوله قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ فِيهِ ءَايَٰتٌۢ بَيِّنَٰتٌ مَّقَامُ إِبۡرَٰهِيمَۖ ﴿٩٧﴾ ﴾ آل عمران/٩٧)، فقال: إن (مقام إبراهيم) عطف بيان لـ (آيات بينات) ، ينظر الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل ١/ ٣٨٧.

(٤) وعليه أكثر المتأخرين، ونسب للجرجاني، ينظر إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك ٦١٧/٢، المساعد على تسهيل الفوائد ٤٢٤/٢.

(٥) هذا موضع خلاف بين البصريين والكوفيين، ينظر توجيه اللمع صـ ٢٧٩، ارتشاف الضرب ١٩٦٣/٤.

سُمِّيَ بدلَ كلٍّ من كلٍّ، ويُسَمَّى بَدلَ بَعْضٍ مِنْ كلٍّ إنْ دلَّ على بعضِ الأوَّلِ، وبدلَ اشتمالٍ إن باينَ الأولَّ وصحَّ الاستغناءُ بهِ عنهُ، ولم يكنْ بعضَهُ، وبدَلَ إضرابٍ أو بِدَاءٍ إن باينَ الأوَّلَ مطلقًا وقَصْدًا، وإلا فبدلُ غَلَطٍ(١).

واعلم أن المشتمل في بدل الاشتمال هو الأول خلافًا لمن جعله الثاني أو العامل(٢) .

## بَابُ المَعْطُوفِ

عَطْفُ النَّسَقِ هو المَجْعُولُ تابعًا بأحدِ حُرُوفِهِ (٣)،وليس منها (لَكِنْ) وفاقًا ليُونُسَ(٤)، ولا(إمَّا) وفاقًا لهُ ولابن كيسانَ وأبي عليٍّ(٥)، ولا(إلا) خلافًا

---

(١) ينظر تسهيل الفوائد صـ ١٧٢، شرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٢٩.

(٢) ذهب الفارسي إلى أن المشتمل هو الأول، وذهب المبرد إلى أنه العامل، وذهب غيرهما إلى أنه التابع ، ينظر الخلاف في تمهيد القواعد ٧/ ٣٤١٠، المقاصد الشافية ٥/ ١٩٦،١٩٧.

(٣) تسهيل الفوائد صـ ١٧٤.

(٤) ذهب يونس إلى أن (لكن) حرف استدراك، والعطف بالواو لا بها، ووافقه ابن مالك، ينظر شرح الكافية الشافية ١٢٣١/٣، ارتشاف الضرب ١٩٧٥/٤، تمهيد القواعد٣٤٢٩/٧، شرح الأشموني٣٦٢/٢،

(٥) (إما) المسبوقة بمثلها عاطفة عند أكثر النحويين ، ومذهب يونس،وابن كيسان، والفارسي، وابن برهان ، واختاره ابن مالك،والمرادي أن العطف بالواو التي قبلها، ومجيئها لمعنى من المعاني التي تفيدها(أو)، ينظر شرح الكافية الشافية ١٢٢٦/٣،ارتشاف الضرب ١٩٧٦/٤، توضيح المقاصد١٠١٢/٢، شرح الأشموني٣٨٤/٢،

**للأخفشِ والفراءِ[١]، ولا(ليس) خلافًا للكوفيين[٢]، ولا(أيْ) خلافًا لصاحبِ المُسْتَوفي[٣].**

---

[١]) أجاز الأخفش العطف بإلا، وحمل عليه قوله تعالى:﴿ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنْهُمْ ﴿١٥٠﴾﴾ البقرة/ ١٥٠، وأجاز الفراء أن يكون إلا بمعنى الواو في نحو: له عندي ألف إلا ألف آخر، وفي قوله تعالى﴿ خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ ۚ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴿١٠٧﴾﴾ هود: ١٠٧. ، ينظر معاني القرآن للفراء ٢٨/٢، معاني القرآن للأخفش ١٦٢/١،شرح التسهيل لابن مالك٣٤٥/٣، ارتشاف الضرب ١٩٧٧/٤، تمهيد القواعد ٣٤٢٥/٧.

([٢]) وحُكِي هذا المذهب عن البغداديين أيضًا، ينظر شرح الكافية الشافية ١٢٣٢/٣، ارتشاف الضرب ١٩٧٧/٤.

([٣]) هناك خلاف في(أي) ؛ حيث ذهب الكوفيون، وتبعهم ابن السكاكي الخوارزمي من أهل المشرق، وأبو جعفر بن صابر من أهل المغرب، وصاحب المستوفى، إلى أنها حرف عطف تقول: رأيت الغضنفر؛ أي: الأسد، وضربت بالعضب؛ أي: السيف، قال أبو حيان :"والصحيح أنها حرف تفسير يتبع بعدها الأجلى للأخفى "، ينظر ارتشاف الضرب١٩٧٨/٤، المساعد على تسهيل الفوائد ٤٤٣/٢، وصاحب المستوفى هو:علي بن مسعود بن محمود بن الحكم الفرخان القاضي كمال الدين أبو سعد، صاحب المستوفى في النحو، أكثر أبو حيان من النقل عنه؛ ولم أجد في كتابه المستوفى في حديثه عن حروف العطف(أي) كما نسب إليه، ينظر المستوفى في النحو، يراجع فصل العطف ٢٣/٢ إلى آخر الفصل، وتنظر ترجمته في بغية الوعاة٢/ ٢٠٦.

## بَابُ المُنَادَى

المُنَادَى منصوبٌ لفظًا أو تقديرًا بـ (أُنَادِي)[١]، لازِمَ الإضمارِ استغناءً بظهورِ معناه مع قصدِ الإنْشَاءِ وكَثْرةِ الاستعمالِ، وجَعْلِهم كعوضٍ منه في القُربِ همزةً [٢]، وفي البُعدِ حقيقةً أو حُكمًا(يَا)، أو (أيَا) أو(هَيَا) أو (آ) أو(أيْ)[٣].

## بَابُ الاسْتِغَاثَةِ والتَّعَجُّبِ الشَّبِيهِ بها

إن استُغِيثَ المُنَادَى أو تُعُجِّبَ منه جُرَّ باللامِ مفتوحةً بما يُجَرُّ في غيرِ النِّداءِ، أو بكسرِ اللاَّمِ مع المعطوفِ غيرِ المُعَادِ معه (يا)، ومعَ المُسْتغَاثِ من أجلِهِ، وقدْ يُجَرُّ بـ( مِنْ)، ويُستَغْنَى عنهُ إن عُلِمَ سَبَبُ الاستغاثةِ، وقد يُحذَفُ المُستَغاثُ فيَلِي(يا) المُستغَاثُ من أجْلِهِ، وإن وَلِي(يا) اسمُ لا يُنادَى إلا مَجازًا جازَ فَتْحُ اللَّامِ باعتبارِ استغاثتِهِ، وكسرُهَا باعتبارِ الاستغاثةِ من أجلِهِ، فيكونُ المُستغَاثُ محذوفًا، ورُبَّمَا كان المُستغَاثُ مُسْتغَاثًا من أجلِهِ تَقْرِيعًا وتَهْديدًا، قُلتُ: نحو" يا لَزَيدٍ لِزَيدٍ"، أيْ: يا زيدُ أدعوكَ لتُنصِفَ من

---

(١) ما ذكره ابن جماعة هنا من أن المنادي منصوب لفظًا، أو تقديرًا ، وناصبه فعل مضمر بعد الأداة تقديره: أنادي، هو مذهب الجمهور، وهو اختياره ويعضده ما ذكره في كتابه (أوثق الأسباب) من أن العامل في المنادى (يا) نابت مناب أدعو)، وقيل الناصب الأداة، وهي اسم فعل، وقيل الحرف نفسه، وقيل الحرف بنيابته عن الفعل، وهو مذهب الفارسي، ينظر ارتشاف الضرب٢١٧٩/٤، أوثق الأسباب شرح قواعد الإعراب لابن جماعة صـ ١٨.

(٢) كون الهمزة للقريب، وغيرها للبعيد هو ما نقله سيبويه عن العرب ،وهذا محل خلاف بين النحاة ، ينظر ارتشاف الضرب ٢١٧٩/٤، تمهيد القواعد ٣٥٢٦/٧.

(٣) تسهيل الفوائد صـ ١٧٩.

نفسِكَ، وليستْ لامُ الاستغاثةِ بعضَ (أل) خلافًا للكوفيين[١]، وتعاقبُها أَلِفٌ كأَلِفِ المَندُوبِ، ورُبَّما استُغْنِي عنها في التَّعَجُّبِ[٢].

## بَابُ النُّدْبَةِ

المندوبُ المذكورُ بعدَ(يَا) أو (وَا) تَفَجُّعًا لفقْدِهِ حقيقةً أو حُكمًا أو تَوجُّعًا؛ لكونِهِ مَحَلَّ أَلَمٍ أو سَببِهِ، ولا يكونُ اسمَ جنسٍ مُفردًا، ولا ضميرًا، ولا اسمَ إشارةٍ، ولا موصولًا بصلةٍ لا تعيِّنُهُ[٣]، ويُساوِى المُنادَى [٤]( في غيرِ ذلك من الأقسامِ والأحكامِ ) [٥] .

## بَابُ التَّرخِيمِ

(يجوزُ ترخيمُ المُنَادَى)[٦] المَبنِي إن كانَ مؤنثًا بالهاءِ مُطْلَقًا، أو عَلَمًا زائدًا على الثلاثةِ بِحَذْفِ عَجُزِهِ إن كان مركبًا، ومع الألِفِ إن كانَ ( اثنا عشر)، أو (اثنتا عشرة[٧])، وإن كان مفردًا فيُحْذَف آخِرُهُ.

---

( ١) قال ابن مالك : "زعم الكوفيون أن أصل: يالفلان: يا آل فلان، ولذلك جاز أن يوقف عليها" ، ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٤١٢/٣، ارتشاف الضرب٢٢١٣/٤.

( ٢) ينظر تسهيل الفوائد صـ ١٨٤، شرح التسهيل لابن مالك ٤١٤/٣.

( ٣) هذا مذهب الجمهور، وأجاز الرياشي ندبة اسم الجنس المفرد، ينظر ارتشاف الضرب٢٢١٥/٥،٢٢١٦.

( ٤) تسهيل الفوائد صـ١٨٥.

( ٥)ما بين القوسين مثبت من الحاشية ، وهو من تتمة الكلام.

( ٦) ما بين القوسين مثبت من حاشية المخطوط ، وهو من تتمة الكلام.

( ٧) في المخطوط(اثنتي عشرة) والصحيح ما أثبته.

**ولا يُرَخَّمُ الثُّلاثيُّ المحرَّكُ الوسَطِ العارِي من هاءِ التأنيثِ، خلافًا للكوفيين إلا الكسائي[١]، ويجوزُ ترخيمُ الجُملةِ[٢]، وفاقًا لسيبويه[٣].**

## بَابُ التَّحْذِيرِ

**التَّحْذِيرُ إلزامُ المُخَاطَبِ للاحترازِ من مكروهٍ بإيَّاك أو ما يَجرِي مَجْراهُ[٤].**

---

(١) هذا مذهب البصريين والكسائي وهو: عدم جواز ترخيم الثلاثي المحرك الوسط الخالي من هاء التأنيث، وذهب الكوفيون إلى جوازه، ونسب مذهب الكوفيين للأخفش والفراء، ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف ٢٩٢/١، التبيين عن مذاهب النحويين صـ ٤٥٦، توضيح المقاصد١١٣٥/٣.

(٢) ينظر تسهيل الفوائد صـ١٨٨.

(٣) مذهب أكثر النحويين منع ترخيم الجملة، ونقل ابن مالك جوازه عن سيبويه، واختاره، ونقله عنه ابن جماعة هنا، وقال أبو حيان :"وزعم ابن مالك أن سيبويه أجاز ترخيم الجملة، وكرر ذلك في تصانيفه، وهو غلط منه، وسوء فهم على سيبويه"،وقد حقق الشاطبي القول في هذه المسألة بما يزيل اللبس والغموض في شرحه على الألفية ، والحق أن سيبويه نص على المنع في باب الترخيم، وما نقله ابن مالك وتبعه فيه ابن جماعة رجع فيه إلى عبارة سيبويه في باب النسب، وهي ليست نصًا إلا في ==بابها ، ولا يحمل عليها قوله بالجواز كما نُسِب إليه، ينظر الكتاب ٢٦٩/٢، ٣٧٧/٣،ارتشاف الضرب٢٢٣٠/٥،المقاصد الشافية ٤٣٩/٥، الهمع ٨٢/٢.

(٤) لم يُعرِّف ابن مالك التحذير في التسهيل ، وهذا تعريف ابن جماعة له، ينظر تعريف التحذير في شرح الكافية الشافية ١٣٧٧/٣، ارتشاف الضرب١٤٧٧/٣.

## بَابُ الإغْرَاءِ

الإغْرَاءُ إلزامُ المُخَاطَبِ العُكُوفَ على ما يُحْمَدُ عليه من صلةِ رَحِمٍ وحِفْظِ عَهْدٍ، ونحوِ ذلك(١)، ولا يكونُ المحذورُ ظاهرًا ولا ضميرَ غائبٍ إلا وهو معطوفٌ، وشُذَّ : (إيَّاهُ وإيَّا الشَّوابِّ) من وجهين(٢).

## بَابُ أسْمَاءِ الأفعَالِ

أسماءُ الأفعالِ ألفاظٌ تقومُ مقامَهَا غيرُ مُتصَرِّفَةٍ تصرُّفَها، ولا تَصَرُّفَ الأسماءِ، وحكمُهَا غالبًا في التَّعدِّي واللزومِ والإظهارِ والإضمارِ حُكْمُ الأفعالِ المُوافِقَتِها معنًى، ولا علامةَ للمضمرِ المُرتفِعِ بها، وبُرُوزُه مع شِبْهِها في عدمِ التَّصَرُّفِ دليلُ فعليتِهِ، وأكثرُها أوامرُ، وقد تدلُّ على حدثٍ ماضٍ أو حاضرٍ، وقد تُضمَّنُ معنى نفيٍ أو نهيٍ أو استفهامٍ أو تعجُّبٍ واستحسانٍ أو تندُّمٍ أو استعظامٍ(٣).

## بَابُ أسماءِ الأصوات

أسماءُ الأصواتِ وُضِعتْ إمَّا لزَجْرٍ وإما لحِكَايةٍ(٤).

---

(١) هذا تعريف ابن جماعة للإغراء، ولم يعرفه ابن مالك في التسهيل، ينظر شرح الكافية الشافية١٣٧٩/٣

(٢) الشذوذان هما : مجيء التحذير فيه للغائب، وإضافة "إيا" إلى ظاهر وهو "الشواب"، ينظر شرح ابن الناظم صـ ٤٣٣، المقاصد الشافية ٤٨٦/٥،شرح الأشموني ٨٧/٣.

(٣) تسهيل الفوائد صـ ٢١٠.

(٤) هذه العبارة غير موجودة في التسهيل ، وهي إضافة من ابن جماعة، ينظر في ذلك ارتشاف الضرب ٢٣١٢/٥.

## بَابُ نُونَي التَّوكيدِ

نونا التوكيد وهما خفيفةٌ وثقيلةٌ يلحقانِ المضارعَ وجوبًا تَارَة وجَوازًا أُخْرَى(١).

## بَابُ مَنْعِ الصَّرْفِ(٢)

يَمْنَعُ صَرْفَ الاسمِ أَلِفُ التأنيث مطلقًا، أو موازنةُ مَفَاعِلَ أو مَفَاعِيلَ في الهيئةِ لا بعُرُوضِ الكَسْرةِ (٣).

---

(١) عبارة مختصرة مما في التسهيل، وتفصيلها أن النون تلحق المضارع وجوبًا بالشروط الآتية: أن يكون المضارع مثبتًا، مستقبلًا، جوابًا لقسم غير مفصول من لامه بفاصل، خاليًا من حرف التنفيس، غير متعلق به جار سابق، ومواضع إلحاقها جوازًا: في فعل الأمر، والفعل المضارع الواقع بعد أداة طلب، أو (ما) الزائدة الجائزة الحذف في الشرط، وأن يلي (ما) الزائدة في غير الشرط،، و(لا) النافية، وأن يلي(لم)، والتقليل المكفوف بـ(ما)، والشرط المجرد من(ما)، تنظر المواضع موضحة بالأمثلة في تسهيل الفوائد صـ٢١٦.، ارتشاف الضرب٢/٦٥٥، تمهيد القواعد٨/ ٣٩١٧،٣٩١٨، وما بعدها.

(٢) هذا العنوان من تسهيل الفوائد، ولم يضع ابن جماعة عنوانًا له، ينظر تسهيل الفوائد صـ ٢١٨.

(٣)اقتصر ابن جماعة هنا في اختصار عبارة التسهيل على مايمنع من الصرف لعلة واحدة ، بينما فصّل ابن مالك القول في باب الممنوع من الصرف في التسهيل، ينظر تسهيل الفوائد صـ ٢١٨

## بَابُ إعرابِ الفِعلِ

**يُرفَعُ المُضَارِعُ لتجرُّدِهِ من النَّاصبِ والجَازِمِ لا لوقوعِهِ موقعَ الاسمِ، خلافًا للبصريين(١).**

## بَابُ عَوامِلِ الجَزْمِ(٢)

**من عواملِ الجَزْمِ لامُ الطَّلبِ مَكْسُورةً، وفتحُهَا لُغَةٌ، ولأدواتِ الشَّرطِ صَدرُ الكلامِ، فإنْ تقدَّمْ عليها شَبِيهٌ بالجوابِ معنًى، فهو دليلٌ عليه، وليس إيَّاه خلافًا للكوفيين، والمُبرِّدِ،(٣) وأبي زيدٍ (٤) .**

---

(١) هناك خلاف في عامل الرفع في الفعل المضارع ، وهو: إما وقوعه موقع الاسم، وهو قول البصريين، وإما تجرده من الجازم والناصب. وهو قول الكوفيين، واختاره ابن مالك، وتبعه ابن جماعة هنا، ويؤيد اختياره هنا ما ذكره في كتابه "أقرب المقاصد" من إعرابه للفعل المضارع بأنه مرفوع ؛ لتجرده من الناصب والجازم، وإما أنه ارتفع بالزوائد الأربع التي في أوله، ينظر تسهيل الفوائد صـ٢٢٨، شرح التسهيل لابن مالك ٥،٦/٤، شرح الكافية الشافية١٥١٩/٣، المقاصد الشافية ٢/٦، أقرب المقاصد لابن جماعة صـ ١٢٠٩.

(٢) هذا عنوان من التسهيل؛ حيث لم يضع ابن جماعة عنوانًا لهذا الباب، ينظر تسهيل الفوائد صـ٢٣٥.

(٣) المقتضب ٦٦/٢.

(٤) ذهب البصريون إلى امتناع تقدم الجواب على أداة الشرط، وما ورد من ذلك فهو دليل على الجواب، وذهب الكوفيون، والمبرد، وأبو زيد، ونسب للأخفش إلى أنه هو الجواب ، وليس دليلًا عليه ، ينظر تسهيل الفوائد صـ ٢٣٨، شرح التسهيل لابن مالك ٨٦/٤، المساعد على تسهيل الفوائد١٦٣/٣، تمهيد القواعد٤٣٧٠/٩،

## بَابُ التَّذكيرِ والتَّأنيثِ [١]

أصلُ الاسمِ التَّذكيرُ، فاستَغْنَى عن علامةٍ بخلافِ التَّأنيثِ[٢]، وعلامتُهُ في الاسمِ المتمكِّنِ (تَاءٌ) ظاهرةٌ أو مُقدَّرةٌ، أو ألِفٌ مَقصورةٌ أو ممدودةٌ، ويُعْلَمُ تأنيثُ ما لم تظهرْ العلامةُ فيه بتصغيرِهِ، أو وصفِهِ، أو ضميرِهِ، أو الإشارةِ(إليهِ)[٣] أو عددِهِ، أو جمعِهِ على مثالٍ يخصُّ المؤنثَ أو يَغْلِبُ فيه، وأكثرُ مجيءِ التاءِ لفصلِ أوصافِ المؤنثِ من أوصافِ المذكَّر[٤]، أو الآحادِ المخلوقةِ من أجناسِها[٥]، ورُبَّما فَصَلت الأسماءَ الجامدةَ والآحادَ المصنوعةَ[٦]، ورُبَّما لحِقَت الجِنْسَ وفارقَت الواحِدَ، ورُبَّما لازمت صفاتٍ مشتركةً [٧]أو خاصةً بالمذكَّرِ لتأنيثِ ما وُصِفَ بها في الأصلِ[٨]، أوتنبيهًا على أن المؤنَّثَ أولى بها من المذكَّرِ[٩] .

---

(١) هذا عنوان من التسهيل، ولم يضع ابن جماعة عنوانًا لهذا الباب، ينظر التسهيل صـ٢٥٣.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٣/٣٥٢.

(٣) كلمة (إليه) مكتوبة في الحاشية.

(٤) وذلك نحو: مسلم ومسلمة، وضخم وضخمة، ينظر تمهيد القواعد ٩/ ٤٦١٤.

(٥) نحو: تمر وتمرة، ينظر تمهيد القواعد ٩/ ٤٦١٤.

(٦) الأسماء الجامدة نحو: إنسان ـ وإنسانة ، والآحاد المصنوعة نحو: غمام وغمامة، ينظر تمهيد القواعد ٩/ ٤٦١٤

(٧) نحو: رجل ربعة ، وامرأة ربعة، ينظر تمهيد القواعد ٩/ ٤٦١٤

(٨) نحو: رجل بهمة، أي: شجاع، ينظر تمهيد القواعد ٩/ ٤٦١٤

(٩) هذه العبارة مختصرة من التسهيل بتصرف ، ينظر التسهيل صـ ٢٥٣، تمهيد القواعد ٩/٤٦٠٧.

## بَابُ النَّسَبِ

يُجْعَلُ حرفُ إعرابِ المنسوبِ إليهِ ياءً مُشدَّدةً تَلِي كسرةً، ويُحذَفُ لها عَجُزُ المركَّبِ غيرِ المُضَافِ وصَدرُ المُضافِ أن تعرَّفَ بالثاني تحقيقًا أو تقديرًا، وإلا فعجُزُه، وقد يُحذَفُ صدرُهُ خوفَ اللَّبسِ(١)، وقد يُفعَلُ ذلك بـ( بعلبكَّ) ونحوِهِ(٢)، ولا يُقَاسُ عليه الجملةُ خلافًا للزمخشريِّ(٣)

## بَابُ التَّصْرِيفِ

**التَّصريفُ** عِلْمٌ يتعلقُ ببنيةِ الكلمةِ، وما لحروفِهَا من أصالةٍ وزيادةٍ وصحةٍ وإعلالٍ وشبهِ ذلك.

ومتعلقُهُ من الكَلِمِ: الأسماءُ المتمكنةُ والأفعالُ المتصرفةُ، ولها الأصالةُ فيه، وما ليس بعضُه زائدًا يُسمَّى مجردًا، ولا يَتجَاوزُ خمسةَ أحرفٍ إن كان اسمًا، ولا أربعةً إن كان فعلاً، ولا ينقصان عن ثلاثةٍ، والمزيدُ فيه إن كان اسمًا لم يَتَجَاوزْ سبعةً إلا بهاءِ التأنيثِ أو زيادتي التثنيةِ، أو التصحيحِ، أو النسبِ، وإن كان فعلاً لم يتجاوزْ ستةٌ إلا بحرف التنفيسِ أو بالتأنيثِ أو نونِ التوكيدِ(٤).

---

(١) قال في الحاشية : " وقد يركب من الصدر والعجز ، فيقال : عبشمي ، وعبدري، وعبقسي، في عبد شمس ، وعبد ربه، وعبد قيس" .

(٢) ينظر ارتشاف الضرب ٥٩٩/٢،المساعد ٣٥١/٣، ٣٥٣، تمهيد القواعد ٤٦٨٠/٩، الهمع٣٩٦/٣.

(٣) لعله سهو من ابن جماعة نسبة هذا للزمخشري ، وفي التسهيل :" خلافًا للجرمي" ، ينظر تسهيل الفوائد صـ ٢٦١، ونسب هذا القول للجرمي في المساعد ٣٥٤/٣، تمهيد القواعد ٤٦٨٣/٩.

(٤) ينظر تسهيل الفوائد صـ ٢٩٠.

## بَابُ التَّصْغِيرِ

يُصغَّرُ الاسمُ الخَالِي من التَّوغُّلِ في شَبَهِ الحرفِ، ومن صِيغِ التصغيرِ وشبهِهَا، ومنافاةِ معناه، بضم أوَّلِهِ وفتحِ ثانيه، وزيادةِ ياءٍ ساكنةٍ بعده[١]، يُحذَفُ لها أوَّلُ ياءَينِ وَلِيَاهَا، ويُقْلَبُ ياءً ما ولِيَهَا من واوٍ وجوبًا إن سكنتْ أو اعتلَّتْ أو كانتْ لامًا، واختيارًا إن تحركتْ لفظًا في إفرادٍ وتكسيرٍ، ولم تكنْ لامًا[٢].

ويُجْعَلُ المفتوحُ للتصغيرِ واوًا وجوبًا إن كان منقلبًا عنها أو ألفًا زائدةً، أو مجهولةَ الأصلِ، أو بدلَ همزةٍ تلي همزةً، وجَوازًا مَرجُوحًا إن كان ياءً أو مُنقلِبًا عنها[٣].

---

(١) ينظر الشافية في علمي التصريف والخط صـ ٦٨.

(٢) قال ناظر الجيش في توضيح ذلك:" ويحذف لها أي: للياء أول ياءين ولياها ، كما إذا صغرت صبيًا تقول: صُبَيّ، كما تقلب لها الواو الساكنة التي تليها مثل :عجوز تقول فيها: عُجيّز، أو كانت معتلة مثل مقام تقول: مُقيّم، أو كانت الواو لامًا مثل غزو تقول: غُزَيّ. بقلب الواو ياء وإدغامها "، ينظر تمهيد القواعد ٤٨٦٠/١٠.

(٣) قوله: "وجوازًا مرجوحًا، إن كان ياء" ، وذلك نحو: بيت وشيخ، فيه إشارة إلى الخلاف الوارد فيها؛ حيث أجاز الكوفيون إقرار الياء نحو: بُييت وشُييخ، وقلبها واوًا نحو: بُويت وشُويخ؛ وحكوا عن العرب: بُويضة؛ والتزم البصريون الأول، وجعلوا بويضة شاذا، ينظر المساعد على تسهيل الفوائد ٤٩٨/٣.

## بَابُ مَخَارِجِ الحُرُوفِ

أقصى الحلقِ للهمزةِ والهاءِ والألفِ، ووسطُهُ للعينِ والحاءِ، وأدناه للغينِ والخاءِ، وما يليه للقافِ، وما يليه للكافِ، وما يليه للجيمِ والشينِ والياءِ، وأوَّلُ حَافَةِ اللسانِ وما يليه من الأضراسِ للضادِ، وما دونَ حافتِهِ إلى مُنتَهَى طَرَفِهِ ومُحَاذِي ذلك من الحَنَكِ الأعلى للَّامِ، وما بينَ طرفِهِ وفوقَ الثنايا للنونِ والرَّاءِ، وهي أدْخَلُ في ظهرِ اللِّسانِ قليلاً.

وما بينَ طرفِهِ وأُصُولِ الثَّنايا للطاءِ والدَّالِ والتَّاءِ، وما بينه وبينَ الثَّنايا للزَّايْ والسِّينِ والصَّادِ، وهي أحرُفُ الصَّفِيرِ، وما بينه وبين أطرافِ الثَّنَايا للظاءِ والذَّالِ والثَّاءِ، وباطِنُ الشِّفةِ السُّفْلَى وأطرافُ الثنَّايا العُليا للفاءِ، وما بين الشفتينِ للباءِ والواوِ والميمِ [١].

## بَابُ الوقْفِ[٢]

إن كان آخرُ المَوقُوفِ عليه ساكنًا ثبتَ بحالِهِ، إلا أن يكونَ مُهْمَلاً في الخَطِّ فيُحذَفُ إلا تنوينَ مفتوحٍ غيرَ مؤنَّثٍ بالهاءِ، فيُبدَلُ ألفًا في لُغةِ غيرِ رَبيعةَ، ويُحذَفُ تنوينُ المضمومِ والمكسورِ بلا بدلٍ في لُغةِ غيرِ الأزْدِ، وكالصحيحِ في ذلك المقصورُ خلافًا للمازنيِّ في إبدالِ الألفِ من تنوينِهِ مُطلقًا، ولأبي عمروٍ، والكسائيِّ في عدمِ الإبدالِ منه مُطلقًا[٣].

---

(١) تسهيل الفوائد صـ ١٠٣١٩ .

(٢) الوقف هو: قطع النطق عند آخر الكلمة ، ينظر ارتشاف الضرب٢/٧٩٨، شرح الأشموني٤/٣.

(٣) المقصور المنون يوقف عليه بالألف، نحو: "رأيت فتى"، وفي هذه الألف ثلاثة مذاهب؛ الأول: أنها بدل من التنوين في الأحوال الثلاث، واستصحب حذف الألف المنقلبة وصلًا ووقفًا، وهو مذهب أبي الحسن، والفراء، والمازني، وهو المذهب الأول ==

## بَابُ الهِجَاءِ(١)

**ولهُ في غيرِ العَرُوضِ أصلان(٢)، لا يُعدَلُ عنهما إلا انقيادًا لسببٍ جَلِيٍّ، أو اقتداءٍ بالرَّسمِ السَّلفِيِّ(٣).**

**الأوَّلُ: فصلُ الكلمةِ من الكلمةِ إن لم يكونا لشيءٍ واحدٍ، والثاني: مطابقةُ المكتوبِ المنطوقَ به في ذواتِ الحروفِ وعددِها، ما لم يجبْ الاقتصارُ على أوَّلِ الكلمةِ لكونِهَا اسمَ حرفٍ واردًا وُرُودَ الأصواتِ، أو يُحذَفُ الحرفُ لإدغامِهِ فيما هو من كلمتِهِ(٤)، وشَذَّ (٥):**

==

الذي نقله ابن جماعة هنا ، والثاني: أنها الألف المنقلبة في الأحوال ==الثلاث، وأن التنوين حذف؛ فلما حذف عادت الألف، وهو مروي عن أبي عمرو، والكسائي، والكوفيين، وإليه ذهب ابن كيسان، والسيرافي، ونقله ابن الباذش عن سيبويه ، والخليل ، والثالث: اعتباره بالصحيح؛ فالألف في النصب بدل من التنوين، وفي الرفع والجر بدل من لام الكلمة، وهذا مذهب سيبويه ، قيل: وهو مذهب معظم النحويين، ينظر ارتشاف الضرب٢/٨٠١،٨٠٠، شرح الأشموني٤/٦،٤.

( ١) المراد به هنا، كتابة الألفاظ التي تركبت من حروف الهجاء، وهي حروف المعجم، المساعد على تسهيل الفوائد٤/٣٣٥.

( ٢) استثنى الكتابة العروضية؛ لأن العروضيين يكتبون ما يسمع، لأن المعتد به في صنعة الشعر ما يقوم به الوزن، متحركاً وساكناً، وهو ما يلفظ به، فيكتبون المدغم حرفين، ويكتبون الحروف بحسب أجزاء التفعيل، ينظر المساعد ٤/٣٣٥.

( ٣) الرسم السلفي : هو ما اصطلح عليه السلف من كتابة المصحف ، ينظر تمهيد القواعد١٠/٥٣٠٣.

( ٤) ينظر تسهيل الفوائد صـ ٣٣٣،٣٣٢.

(٥) وجه الشذوذ في كتابة الآية بفك الحرف المشدد في قوله تعالى"بأييكم" قال الرضي:" وأما النقص الخارج عن القياس، فإنهم كتبوا كل مشدّد من كلمة واحدة حرفًا واحدًا نحو: شدّ، ومدّ، وادّكر، إلا في:قوله تَعَالَىٰ:﴿ بِأَيِّيكُمُ ٱلْمَفْتُونُ ۝٦ ﴾ ، فإنه كتب

==

﴿بِأَيِّيكُمُ ٱلْمَفْتُونُ ۝٦﴾ (١) .

**وهذا آخرُ ما أوردناهُ واللهُ تعالى أعلمُ (٢).**

**الحمدُ للهِ وحدَه بَحَثَ عليَّ جميعَ كتابي هذا، وهو مُنْتَقَى التسهيلِ المُسمَّى بـ" القوانين في عِلمِ النَّحوِ" بَحْثَ إفادةٍ وإجادةٍ وإمعانٍ وتحريرٍ وتقريرٍ وإتقانٍ : الولدُ الصَّالحُ الكاملُ الفاضلُ المحَصِّلُ المؤَصِّلُ الفقيهُ المُحَقِقُ العالمُ نجلُ العلماءِ: مجدُ الدينِ أبو الجُودِ محمدٌ بن الشيخِ الإمامِ العالمِ العلَّامةِ شهابِ الدِّينِ أبي العباسِ أحمدَ المشهورِ بمولانا زادة الحنفيِّ السرائيِّ تغمَّدَهُ اللهُ ـ تعالى ـ بالرحمةِ والرِّضوانِ، وأسكنَهُ بُحْبُوحَةَ الجِنانِ، وقد أذِنتُ لهُ – كان الله تعالى لهُ – أن يُقْرِئَ الكتابَ المذكورَ لمن شاءَ في أيِّ مكانٍ شاءَ، في أيِّ وقتٍ شاءَ، وأن يرويَهُ عني وجميعَ ما يجوزُ لي وعنِّي، روايتُه من مُصَنَّفاتي وغيرها من منظومٍ ومنثورٍ ومنقولٍ ومعقولٍ مأثورٍ بشرطِهِ المعروفِ عندَ أهلِ الآثرِ.**

**وكَتبَهُ محمدٌ بن جماعةَ حامدًا. وذلك في حادي عَشْرِي رمضانَ من سنةِ إحدى عشرة وثَمَانِ مَائَة. مصليًا ومسلمًا (٣).**

---

==

في المصحف بياءين، وهو شاذ, لا يقاس عليه"، ينظر شرح الشافية للاستراباذي ٢/١٠٢٤.

(١) القلم/ الآية(٦).

(٢) وفي الحاشية : " ونقل من خط المصنف ـ أبقاه الله تعالى ـ للمسلمين في خير وسلام في يوم الثلاثاء الخامس عشر من شهر رجب سنة إحدى وعشرين وثمانمائة ، وكتبه محمد بن أحمد، المشتهر والده بمولانا زاده السرائي غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين أجمعين ، والحمد لله وحده " .

(٣) هذه إجازة بخط المؤلف للناسخ.

# فهرس آيات القرآن الكريم

| الآية | السورة | رقم الآية |
|---|---|---|
| ﴿ بِأَيِّكُمُ ٱلْمَفْتُونُ ﴾ | القلم | ٦ |

# فهرس الرجز

| البيت | البحر | القائل |
|---|---|---|
| كأنَّ خُصْيَيْه من التَّدَلْدُل ظَرْفُ عَجوزٍ فيه ثِنْتا حَنظل | مشطور الرجز | مجهول |

# فهرس أقوال العرب

| القول |
|---|
| إيَّاه وإيَّا الشوابّ |

# فهرس الأعلام

| الاســــــــــم |
|---|
| ابن جماعة |
| الأخفش |
| الخليل |
| سيبويه |
| خلف |
| الفراء |
| الجرجاني |
| الزجاج |
| هشام |
| ابن السراج |
| الكسائي |
| المبرد |

| |
|---|
| ابن خروف |
| الزمخشري |
| الرماني |
| ابن برهان |
| أبو علي الفارسي |
| ابن كيسان |
| يونس |
| صاحب المستوفى |
| أبو زيد الأنصاري |
| أبو عمرو |
| المازني |

## ثبت المصادر والمراجع


- ارتشاف الضرب من لسان العرب، المؤلف: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥ هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد مراجعة: رمضان عبد التواب، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة ، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.
- إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، تأليف: برهان الدين إبراهيم ابن قيم الجوزية(ت ٧٦٧)، تحقيق: محمد بن عوض بن محمد السهلي، سنة النشر:١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م، رقم الطبعة 1.
- أسرار العربية، المؤلف: عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: ٥٧٧هـ)، الناشر: دار الأرقم بن أبي الأرقم، الطبعة: الأولى ١٤٢٠هـ-1999م.
- الأشباه والنظائر المؤلف: تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (المتوفى: 771هـ) الناشر: دار الكتب العلمية الطبعة: الأولى 1411هـ- 1991م.
- الأصول في النحو لابن السراج، تحقيق: د/ عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة 1417هـ-1996م.
- الأعلام قاموس تراجم ، تأليف خير الدين الزركلي ، دار العلم للملايين . بيروت . لبنان . الطبعة الخامسة عشر مايو 2002.
- أقرب المقاصد شرح على القواعد الكبرى ، مخطوط بدار الكتب المصرية ، رقم ٤٨٩.

- أقرب المقاصد في شرح القواعد الصغرى، تحقيق د/ هشام الشويكي ، بحث منشور في مجلة الجامعة الإسلامية، غزة، المجلد الخامس عشر- العدد الثاني
- أمالي ابن الحاجب، المؤلف: عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (المتوفى: ٦٤٦هـ) دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة الناشر: دار عمار – الأردن، دار الجيل – بيروت، عام النشر: ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م .
- إنباء الغمر بأبناء العمر في التاريخ للأمام الحافظ شيخ الإسلام شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، الجزء الثاني ، تحقيق وتعليق د/ حسن حبشي .، القاهرة - ١٤١٥هـ - ١٩٩٤ م ، وزارة الأوقاف ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - لجنة إحياء التراث الإسلامي .
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، المؤلف: عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: ٥٧٧هـ) ، الناشر: المكتبة العصرية، الطبعة: الأولى ١٤٢٤هـ- 2003م.
- أوثق الأسباب شرح قواعد الإعراب ، المؤلف : ابن جماعة (ت٨١٩)، تحقيق/ نادي حسين عبد الجواد، رسالة جامعية لنيل درجة الماجستير، كلية اللغة العربية/ جامعة الأزهر.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، المؤلف: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن

هشام (المتوفى: 761هـ) المحقق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

- البداية والنهاية للحافظ عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي ، تحقيق د/ عبد الله بن عبد المحسن التركي ، هجر للطباعة والنشر . ، الطبعة الأولى ( ١٤١٧ هـ . ١٩٩٧م ) .
- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع للشوكاني، الناشر: دار الكتاب الإسلامي. القاهرة.
- البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع الإشبيلي، تحقيق: د/ عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت–لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ–١٩٨٦م.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ) المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: المكتبة العصرية – لبنان / صيدا.
- بهجة الناظرين إلى تراجم المتأخرين من الشافعية البارعين ،المؤلف: رضي الدين أبو البركات محمد بن أحمد بن عبد الله الغزي العامري الشافعي (المتوفى: ٨٦٤ هـ) ،ضبط النص وعلق عليه: أبو يحيى عبد الله الكندري ،الناشر: دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان ، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠٠ م .

- البيان في شرح اللمع لإبراهيم الكوفي، تحقيق الباحث/ علاء الدين حمويه، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، من جامعة أم القرى بمكة المكرمة، ١٤٠٤ـ ١٤٠٥ هـ.
- تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان، نقله إلى العربية: عبد الحليم النجار، الناشر: دار المعارف، الطبعة الخامسة .
- التبصرة والتذكرة للصيمري، تحقيق: د/ فتحي أحمد مصطفى، دار الفكر بدمشق، الطبعة الأولى 1403هـ-1982م.
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، المؤلف: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (المتوفى: 616هـ)، المحقق: د/ عبد الرحمن العثيمين الناشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، 1406هـ - 1986م .
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، المؤلف: أبو حيان الأندلسي المحقق: د/ حسن هنداوي، الناشر: دار القلم – دمشق.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، المؤلف: محمد بن عبد الله، ابن مالك، المحقق: محمد كامل بركات الناشر: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، سنة النشر: 1387هـ - 1967م.
- التصريح بمضمون التوضيح في النحو للأزهري، تحقيق / محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، الطبعة الأولى، 1421هـ . 2000م.
- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، المؤلف: محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني (763 - 827 هـ = 1362 - 1424 م)، تحقيق: الدكتور محمد بن عبد الرحمن بن محمد

المفدى أصل هذا الكتاب: رسالة دكتوراه الناشر: بدون، الطبعة: الأولى، 1403 هـ - 1983 م .

- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، المؤلف: محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون. الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية الطبعة: الأولى، 1428 هـ.
- توجيه اللمع ، المؤلف: أحمد بن الحسين بن الخباز، تحقيق/ أ.د/ فايز زكي محمد دياب، ط٢، الناشر: دار السلام ، ١٤٢٨ـ ٢٠٠٧م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المؤلف : أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (المتوفى : 749هـ)، شرح وتحقيق : عبد الرحمن علي سليمان ، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر الناشر : دار الفكر العربي، الطبعة : الأولى 1428هـ - 2008م .
- تيسير النحو التعليمي قديمًا وحديثًا، د/ شوقي ضيف، دار المعارف ، الطبعة الثانية.
- الجنى الداني في حروف المعاني، المؤلف: أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (المتوفى: 749هـ)، المحقق: د فخر الدين قباوة -الأستاذ محمد نديم فاضل، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، 1413 هـ - 1992 م.

- حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، المؤلف: أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (المتوفى: 1206هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، الطبعة: الأولى 1417 هـ -1997م.
- الحجة في القراءات السبع لابن خالويه(ت٣٧٠هـ )تحقيق د/ عبد العال سالم مكرم،الناشر: دار الشروق ـ بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠١هـ.
- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة للسيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء التراث. مصر، ط1/ 1387هـ، 1967م، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، مصر.
- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر العسقلاني ، دار الجيل ـ بيروت ،تاريخ النشر ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣ م .
- ديوان ابن هرمة، تحقيق / محمد جبار المعيبد، مطبعة الآداب، ١٣٨٦هـ ـ ١٩٦٩م.
- رسالة منازل الحروف المؤلف: علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبو الحسن الرماني المعتزلي (المتوفى: 384هـ) المحقق: إبراهيم السامرائي الناشر: دار الفكر – عمان.
- سر صناعة الإعراب المؤلف: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: 392هـ) الناشر: دار الكتب العلمية بيروت–لبنان الطبعة: الأولي 1421هـ- 2000م.
- سير أعلام النبلاء، المؤلف : الذهبي(ت ٧٤٨)، تحقيق مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ/ عيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة،ط٣، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

- الشافية في علمي التصريف والخط، المؤلف: عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (المتوفى: 646هـ) المحقق: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر الناشر: مكتبة الآداب–القاهرة،الطبعة: الأولى، 2010م .
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد ، أشرف على تحقيقه وخرج أحاديثه / عبد القادر الأرناؤوط ، حققه وعلق عليه/ محمود الأرناؤوط ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م .
- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، المؤلف: بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت 686 هـ) المحقق: محمد باسل عيون السود، الناشر: دار الكتب العلمية الطبعة: الأولى، 1420 هـ - 2000 م.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المؤلف: علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (المتوفى: 900هـ) الناشر: دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى 1419هـ- 1998مـ .
- شرح التسهيل ، المؤلف: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: 672هـ)، المحقق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة: الأولى (1410هـ - 1990م).
- شرح جمل الزجاجي لابن خروف الأشبيلي، إعداد: د/ سلوى محمد عمر ١٤١٩هـ- جامعة أم القرى ١٤١٨هـ.

- شرح الجمل لابن عصفور ، قدم له / فواز الشعار، إشراف د/ إيميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.
- شرح الرضي على الكافية، تحقيق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس-بنغازي، الطبعة الثانية١٩٩٦م.
- شرح الكافية الشافية، المؤلف: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: 672هـ)، المحقق: عبد المنعم أحمد هريدي، الناشر: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة المكرمة الطبعة: الأولى .
- شرح اللمع لابن برهان (ت٤٥٦هـ)، جمعه د/فائز فارس، الطبعة الأولى، الكويت ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.
- شرح المفصل للزمخشري المؤلف: يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (المتوفى: 643هـ) قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان الطبعة: الأولى، 1422 هـ - 2001 م.
- شرح المقدمة المحسبة، المؤلف: طاهر بن أحمد بن بابشاذ (المتوفى: 469 هـ)، المحقق: خالد عبد الكريم، الناشر: المطبعة العصرية – الكويت، الطبعة: الأولى،
- شرح نكت ابن هشام من قواعد الإعراب، تأليف ابن جماعة، تحقيق: السيد أحمد محمد عبد الراضي، الناشر: مكتبة الثقافة الدينية، الطبعة الأولى 1430هـ-2009م.

- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع للسخاوي ، دار مكتبة الحياة . بيروت . لبنان ،
- طبقات الشافعية الكبرى للسبكي، تحقيق / محمود محمد الطناجي ، عبد الفتاح محمد الحلو، دار إحياء الكتب العربية ، فيصل عيسى البابي الحلبي . 1383هـ . 1964 م
- طبقات المفسرين للداودي ، راجع النسخة وضبط أعلامها : لجنة من العلماء بإشراف الناشر ، دار الكتب العلمية . بيروت . لبنان .
- العبر فى خبر من غبر للذهبي ،حققه وضبطه على مخطوطتين / أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زلول ، دار الكتب العلمية . بيروت . لبنان ، الطبعة الأولى . ١٤٠٥هـ . ١٩٨٥ م
- علل النحو، المؤلف: محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق (المتوفى: 381هـ)، المحقق: محمود جاسم محمد الدرويش، الناشر: مكتبة الرشد – الرياض / السعودية الطبعة: الأولى، 1420 هـ – 1999م.
- غاية النهاية فى طبقات القراء لابن الجزري ، تحقيق : ج / براجستراسر ، دار الكتب العلمية بيروت . لبنان ، الطبعة الأولى . ٢٠٠٦، طبعة جديدة منقحة ومصححة اعتمدت على الطبعة الأولى للكتاب التي عني بنشرها سنة ١٩٣٢ .
- فوات الوفيات،المؤلف: محمد بن شاكر الملقب بصلاح الدين (ت: ٧٦٤هـ)،المحقق: إحسان عباس، الناشر: دار صادر – بيروت،ط١،جـ١ ،١٩٧٣،جـ: ٢، ٣، ٤– ١٩٧٤.
- قضايا معاصرة في الدراسات اللغوية والأدبية لمحمد عيد، الناشر : عالم الكتب/ الطبعة الأولى ، ١٤١٠هـ ـ ١٩٨٩م .

- القلائد الجوهرية فى تاريخ الصالحية لابن طولون ، تحقيق / محمد أحمد دهمان . الطبعة الثانية . ١٤٠١هـ . ١٩٨٠ م .
- الكتاب لسيبويه (المتوفى: 180هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة الطبعة: الثالثة، 1408هـ - 1988 م.
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، المؤلف: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: 538هـ) الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت الطبعة: الثالثة - 1407هـ .
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ،لحاجي خليفة ت ١٠٦٧هـ، الناشر: مكتبة المثنى - بغداد ، ١٩٤١م
- اللباب في علل البناء والإعراب، المؤلف: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (المتوفى: 616هـ) المحقق: د. عبد الإله النبهان، الناشر: دار الفكر - دمشق، الطبعة: الأولى، 1416هـ/. 1995م.
- اللمحة في شرح الملحة، المؤلف: محمد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ (المتوفى: 720هـ) المحقق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، 1424هـ/2004م.

- اللمع في العربية، المؤلف: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: 392هـ) المحقق: فائز فارس، الناشر: دار الكتب الثقافية – الكويت.
- ليس في كلام العرب لابن خالويه(ت ٣٧٠هـ) ، الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ ـ ١٩٨٤م)
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، المؤلف: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: 392هـ)، الناشر: وزارة الأوقاف-المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، الطبعة: 1420هـ- 1999م .
- المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة،تأليف د/ عبدالعال سالم مكرم، دار الشروق، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م .
- مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان لليافعي ، وضع حواشيه / خليل المنصور ، دار الكتب العلمية . بيروت . لبنان . الطبعة الأولى ، ١٤١٧هـ . ١٩٩٧ م .
- المرتجل (في شرح الجمل) المؤلف: أبو محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد بن أحمد ابن الخشاب (492 - 567 هـ) تحقيق ودراسة: علي حيدر (أمين مكتبة مجمع اللغة العربية بدمشق)، الطبعة: دمشق، 1392 هـ - 1972 م .
- المسائل البصريات المؤلف: أبو علي الفارسي (ت 377 هـ) المحقق: د. محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، الناشر: مطبعة المدني، الطبعة: الأولى، 1405 هـ - 1985 هـ.

- المسائل المنثورة لأبي علي الفارسي، تحقيق: د/ شريف عبد الكريم النجار، دار عمار للنشر والتوزيع.
- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل(ت ٧٦٩) ، تحقيق: د/ محمد كامل بركات،جامعة أم القرى، الطبعة الثانية 1422هـ/2001م.
- المستوفى في النحو لابن الفرخان ، تحقيق د/ محمد بدوي المختون، الناشر / دار الثقافة العربية ، ١٤٠٧/ ١٩٨٧م.
- معانى القرآن لأبي الحسن المجاشعي المعروف بالأخفش الأوسط (المتوفى: 215هـ) تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة ، الطبعة: الأولى، 1411 هـ - 1990م .
- معاني القرآن، المؤلف: أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (المتوفى: 207هـ) المحقق: أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، الناشر: دار المصرية للتأليف – مصر الطبعة: الأولى .
- معاني القرآن للكسائي(ت ١٨٩هـ) ،قدم له د/ عيسى محمد عيسى، الناشر / دار قباء ، القاهرة، ١٩٩٨م.
- معجم المؤلفين تراجم مُصنفي الكتب العربية، تأليف عمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة، دمشق ، 1376 هـ - 1957 م .
- مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم ، تأليف / أحمد بن مصطفى (الشهير بطاش كبرى زاده )، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م .دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان .

- المفصل في صنعة الإعراب، المؤلف: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: 538هـ)، المحقق: د. علي بو ملحم، الناشر: مكتبة الهلال – بيروت، الطبعة: الأولى، 1993.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)، المؤلف: أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي (المتوفى 790 هـ)، الجزء الأول، تحقيق: د/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، الناشر: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى – مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، 1428 هـ – 2007 م .
- المقتضب، المؤلف: محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (المتوفى: 285هـ)، المحقق: محمد عبد الخالق عظيمة. الناشر: عالم الكتب.
- المقرب لابن عصفور، تحقيق: أحمد عبد الستار الجوادي، عبد الله الجبوري، الطبعة الأولى 1392هـ-1972م.
- الموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير والإقراء والنحو واللغة،«من القرن الأول إلى المعاصرين مع دراسة لعقائدهم وشيء من طرائفهم»،جمع وإعداد/وليد بن أحمد الحسين الزبيري ،وإياد بن عبد اللطيف القيسي ، مصطفى بن قحطان الحبيب ،بشير بن جواد القيسي، عماد بن محمد البغدادي الناشر: مجلة الحكمة، مانشستر – بريطانيا،الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣ م .

- نتائج الفكر في النَّحو للسُّهَيلي، المؤلف: أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (المتوفى: ٥٨١ هـ) الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى: 1412 – 1992 م .
- النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة تأليف اين تغري بردي الأتابكي ، قدم له وعلق عليه / محمد حسين شمس الدين ، دار الكتب العلمية . بيروت . لبنان ، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ . ١٩٩٢م .
- نظرات في التراث اللغوي العربي للمهيري، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى /١٩٩٣.
- نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب للمقري ، حققه الدكتور / إحسان عباس ، دار صادر . بيروت . ١٣٨٨هـ . ١٩٦٨م .
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: 911هـ)، المحقق: عبد الحميد هنداوي الناشر: المكتبة التوفيقية.
- الوافي بالوفيات للصفدي ، تحقيق واعتناء / أحمد الأرناؤوط . تركي مصطفى ، دار إحياء التراث العربي . بيروت . لبنان ،الطبعة الأولى . ١٤٢٠هـ . ٢٠٠٠م .

# فهرس المحتويات


| الموضوع |
| --- |
| المقدمة |
| الدراسات السابقة |
| القسم الأول: الدراسة |
| المبحث الأول: ترجمة ابن مالك |
| المبحث الثاني: ترجمة ابن جماعة |
| المبحث الثالث: المختصرات النحوية: أولًا- نشأة المختصرات النحوية : |
| ثانيًا: أسباب ظهور المختصرات وأهميتها |
| المبحث الرابع أولًا: منهج ابن جماعة في المخطوط |
| ثانيًا: اختياراته في المخطوط |
| ثالثًا: الشواهد النحوية في المخطوط |
| القسم الثاني: التحقيق<br>عنوان الرسالة- وصف المخطوط |
| توثيق نسبته |
| منهج التحقيق |
| نماذج من المخطوط |
| النص المحقق |
| فهرس آيات القرآن |
| فهرس الرجز |
| فهرس أقوال العرب |
| فهرس الأعلام |
| فهرس المصادر والمراجع |
| فهرس المحتويات |